مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدرعن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عباس لغرورخنشلة.

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

ISSN:2571-9866 EISSN: 2661-7854

الإيداع القانوني: مارس- 2017

المدير الشرفي للمجلة:

أ.د رشيد سياب مدير الجامعة

مدير المجلة:

أ.د. محمد الطاهر دربوش عميد الكلية

رئيس التحرير:

د. ليليا بن منصور

نائب رئيس التحرير:

د. سبرينة مانع

أمانة المجلة:

الأنسة: رزيقة سلامي

الأنسة: محبوبة سعيدي

المجلد: 2 العدد:2

ديسمبر 2018

أعضاء هيئة التحرير

د. صباح بلقيدوم	د. رفيق مزاهدية	د. كريم زرمان	د. عبد الجليل جباري

أعضاء اللجنة العلمية

أ.د محمد الطاهر دربوش جامعة خنشلة	أ.د مبارك بوعشة جامعة قسنطينة2	أ.د الطيب داودي جامعة بسكرة	أ.د ناصر سليمان جامعة ورقلة
د. ليليا بن منصور جامعة خنشلة	أ.د نعيمة غلاب جامعة قسنطينة2	أ.د رابح خوني جامعة بسكرة	أ.د السعدي رجال جامعة أم البواقي
د. صباح بلقيدوم جامعة خنشلة	أ.دكمال عايشي جامعة باتنة 1	أ.د. عمر جنينة جامعة تبسة	أ.دلخضر مرغاد جامعة بسكرة
د. سبرينة مانع جامعة خنشلة	أ.د رقية حساني جامعة بسكرة	أ.دصلاح حواس جامعة الجزائر3	د. بوطورة فضيلة جامعة تبسة
د. شامية بن عباس جامعة خنشلة	أ.د. زبير عياش جامعة أم البواقي	د. سمايلي نوفل جامعة تبسة	أ.د عتيقة طرفاني جامعة الجزائر3
د. العايب أحسن جامعة خنشلة	د. سليماني عصام جامعة خنشلة		د. تيقان عبد اللطيف جامعة خنشلة
د. دلال عظيمي جامعة خنشلة	د. وسيلة السبتي جامعة بسكرة	د. وهيبة قحام جامعة سكيكدة	د. يزيد تقرارت جامعة أم البواقي
د. بودربالة رفيق جامعة خنشلة	د. سمير شرقرق جامعة سكيكدة	د. الزين يونس جامعةالوادي	د.لويزة فرحاتي جامعة باتنة
د. سمير مسعي جامعة خنشلة	د. عيسى حجاب جامعة المسيلة	د. سامي مباركي جامعة باتنة	د. علي بن قدور جامعة سعيدة
د. سليم قط جامعة خنشلة	د. نعيمة زعرور جامعة بسكرة	د. خنافر علي جامعة خنشلة	د. مختاربن عابد المركز ج تندوف
د. عبد النور هبال جامعة خنشلة	د.هدى معيوف جامعة سوق أهراس	د. تكواشت عماد جامعة خنشلة	د. محمد قريشي جامعة بسكرة
د. بلعيدي عبد الله جامعة خنشلة	د. .رمزي زعيمي جامعة خنشلة	د. ابراهيم تومي جامعة بسكرة	د. متلف حدة جامعة باتنة
د. سهى حمزاوي جامعة خنشلة	د. نجوى حرنان جامعة خنشلة	د. جمال بلخباط جامعة باتنة	د. شيبان سمير جامعة خنشلة
د. هادية يحياوي جامعة خنشلة	د .دلال عجالي جامعة خنشلة	د. أشواق بن قدور المركز ج تمنراست	د. نجوى عبد الصمد جامعة باتنة

أعضاء اللجنة العلمية من خارج الوطن

أ.د السعيد بلقيدوم Université Aix-Marseille	أ.د أحمد أحمد محمد لعماري جامعة بيشة المملكة العربية السعودية	أ.دخالد الخطيب مركز البحث رماح الأردن
د.عاشور مقلاتي جامعة ملايا ماليزيا	د. عبد الكريم قندوز جامعة الملك فيصل المملكة السعودية	د. عبير حمود علي الفاعوري جامعة البلقاء التطبيقية الأردن
د. أحمد منير نجار جامعة الكويت	د. سامي الصلاحات المعهد الدولي للوقف الاسلامي ماليزيا	د. فاتن سعيد حميد جامعة واسط العراق
د . يونس صوالي الجامعة الدولية للمالية الإسلامية ماليزيا		د. ايمان الصالحين بوذهب جامعة عمر المختار ليبيا

قواعد وشروط النشر في المجلة

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية مجلة علمية دولية ، محكمة نصف سنوية، تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية في ميدان العلوم: الاقتصادية، التجارية، التسييرية الإدارية، والعلوم ذات الصلة، **باللغات:** العربية، الفرنسية والإنجليزية وفق الشروط الآتية:

-أن يكون المقال المرسل للنشر أصيلا ولم يسبق نشره ولم يوجه للنشر في جهة أخرى، كما لم يقدم كورقة بحثية في ملتقيات علمية. وعلى الباحث تقديم تعهدا بذلك؛

- أن يشتمل البحث على دراسة ميدانية أو يحمل بعدا تحليليا، تقييميا، استشرافيا بما يضمن إضافة قيمة ؛

- أن يكون المقال على أكثر تقدير في حدود عشرين (20) صفحة ولا يقل عن عشر (10) صفحات بما في ذلك قائمة المراجع والهوامش ؛

- تقدم المقالات وفقا لنموذج قالب المقال لمجلة الأصيل ، مع ضرورة الالتزام بالشروط والخصائص المنهجية والشكلية المفصلة والموضحة ضمن القالب والذي يمكن تحميله من موقع المجلة على البوابة الوطنية للمجلاتasjp ، بالضغط على ايقونة تعليمات المؤلف، على الرابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462:

- ترسل المقالات حصريا من خلال موقع المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية asjp،وذلك على رابط المجلة:**https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462**

كما يتم إرسال التعهد في نفس الوقت على البريد الالكتروني للمجلة: **revue.elacil2017@gmail.com**

- تخضع كل الأبحاث والدراسات للتحكيم السري لتقرير مدى صلاحيتها للنشر؛

- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع؛

- على صاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله من خلال البوابة الجزائرية للمجلات العلمية؛

- تتمتع المجلة بكافة الحقوق الفكرية للمقالات المنشورة فيها، والمادة المنشورة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها؛

- المجلة غير ملزمة بالبحث في المكتبات أو على النت للتأكد من نقاء البحث، فأي إخلال بأصالة البحث تقع مسؤوليته بالكامل على الباحث.

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
المجلد:2العدد:2 – ديسمبر 2018

افتتاحية العدد

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونتوكل عليه، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه الطيبين، أما بعد:

فمع صدور العدد الرابع من مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية وإدراجها على البوابة الالكترونية للمجلات العلمية الجزائرية **asjp**، فإننا نأمل من خلال هذا الموقع أن تلبي المجلة طموحات الباحثين والمهتمين وأن تكون رافداً حقيقياً في إنتاج المعرفة وتعزيز تداولها من خلال ما ينشر فيها من بحوث.

حيث يحمل هذا العدد العديد من المقالات لباحثين من مختلف الجامعات الجزائرية الذين أثروا بطرحهم العلمي المتنوع صفحات المجلة وساهموا في الارتقاء بمستوى أبحاثها، فلهم منا جزيل الشكر. دون أن ننسى المحكمين الذين لو لا تحكيمهم العلمي وتصويباتهم لما صدر هذا العدد، كما نشكر كل من ساهم في الإعداد والإخراج.

وفي الختام تجدد هيئة التحرير دعوتها لكل الباحثين والأكاديميين للمساهمة بمقالاتهم وأبحاثهم العلمية للنشر في أعدادنا القادمة وذلك عن طريق البوابة الالكترونية للمجلات العلمية الجزائرية على رابط المجلة:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

و الله من وراء القصد و هو يهدي السبيل.....

هيئة التحريـــر

فهرس المحتويات

	عنوان المقال	الصفحة
01	**الاقتصاد الجزائري بين واقع الريع و إستراتيجية التنويع.** **د. قط سليم** جامعة خنشلة **د. بولويز عبد الوافي**جامعة خنشلة	27-7
02	**تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة (2001-2017)** **ط.د. ليلى حليمي** جامعة سوق أهراس **د. حكيمة حليمي**جامعة سوق أهراس	42-28
03	**مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.** **أ د. رايس حدة** جامعة بسكرة **د. رحال إيمان** جامعة بسكرة	58-43
04	**الابتكار المفتوح بين الحاجة وخطوات تبنيه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.** **د.مديحة بخوش** جامعة تبسة **ط.د. عبد القادر بن سعدة** جامعة تبسة	75-59
05	**سياسات الدعم والتحفيز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.** **د. بورنان مصطفى** جامعة الأغواط.	101-76
06	**تطبيق نظام المعلومات داخل وظيفة الإنتاج ودوره في تحسين جودة المنتج.** **أ.د مبارك بوعشة** جامعة قسنطينة 2 **د. هبة بوشوشة** جامعة قسنطينة 2	116-102
07	**إدارة المعرفة متطلب أساسي لضمان جودة التعليم العالي– تجارب بعض الجامعات–** **د. فرحاتي لويزة** جامعة باتنة1 **د. خيرالدين جمعة** جامعة بسكرة **د.دريدي أحلام** جامعة بسكرة	131-117
08	**مشكلة الغذاء في الجزائر** **د ستيتي الزازية** جامعة سوق أهراس **د. هدى معيوف** جامعة سوق أهراس **د سعيدة حركات** جامعة ام البواقي	142-132

09	**تقييم الأداء السياحي من منظور بطاقة الأداء المتوازنة دراسة حالة الجزائر.** **د. رايس وفاء** جامعة بسكرة **د. السبتي وسيلة** جامعة بسكرة **أ. بوروبة فهيمة** جامعة بسكرة	**168-143**
10	**الطاقات المتجددة وتأثيرها على أبعاد التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر –** **د.سليم بوقنة** جامعة باتنة **أ.د. ناصر بوعزيز** جامعة قالمة **ط.د.برهان الدين بوقنة** جامعة خنشلة	**185-169**
11	**التأصيل القانوني لمحاسبة عقود البناء (قطاع المقاولات و الأشغال العمومية) دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.** **د. العلواني عديلة** جامعة بسكرة **د. بن سمينة دلال** جامعة بسكرة	**206-186**
12	**PME EN ALGERIE : Vers une solution pour un développement économique durable : Opportunités et défis.** Dr. Samia GHARBI Université Constantine 2 Dr. Nadjoua GHARBI Université Constantine 2	**225-207**

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر2018

الاقتصاد الجزائري بين واقع الريع و إستراتيجية التنويع

The Algerian economy between the reality of the rent and the diversification strategy

د. قط سليم
جامعة خنشلة
Prof09salim@gmail.com

د. بولويز عبد الوافي
جامعة خنشلة
abdelwafi1@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2017/10/26 **تاريخ النشر:** 30ديسمبر 2018

ملخص : تهدف هذه المداخلة إلى بحث سبل تنويع النسيج الاقتصادي الوطني ، عن طريق دراسة التحولات الاقتصادية النقدية و المالية الهيكلية المطلوبة و كذا الخيارات الاستثمارية من أجل تحقيق هذا التحول، و كذا التطرق لضرورة تطوير التحصيل الجبائي و تنويع تركيبة الصادرات بما يتوافق مع مسار التنويع الاقتصادي و كذا التوازنات الداخلية و الخارجية للاقتصاد الوطني.

توصلت الدراسة إلى إمكانية تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد منتج بإتباع منظومة متكاملة من الإصلاحات يمكن من خلالها ضمان التمويل اللازم لفك الارتباط بقطاع المحروقات و تتجلى في إصلاح النظام المصرفي، تفعيل السوق المالي، الاستعانة بنظام الشراكة الأجنبية و كذا الابتكار الجبائي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي ، الريع ، المحروقات ، الاقتصاد الوطني ، السياسة الاقتصادية.

Résume : Cette étude vise à trouver les politiques de diversifier l'économie nationale via l'examination des transformations économiques monétaires et financières structurelles recommandées, aussi les choix requis d'investissement afin de concrétiser ces transformations, ainsi que d'évoquer la nécessité de développement de la collecte fiscale et la multiplication des contenus des exportations conformément à la voie de la diversification économique même avec les équilibres internes et externes de l'économie nationale.

L'étude a conclu que l'économie algérienne pourrait être transformée en une économie productive à travers des réformes permettant de garantir un financement en dehors du secteur des hydrocarbures, notamment par la réforme du système bancaire, l'activation du marché financier, partenariat étrangère et l'innovation en domaine de fiscalité.

Mots clés : Diversification économique , Rente , Hydrocarbures , L'économie nationale , Politique économique.

المقدمة

يعتبر الاقتصاد الوطني اقتصادا ريعيّا، إذ يغلب عليه طابع الصناعة الاستخراجية المتركزة في قطاع المحروقات، و هو الأمر الذي جعله يفتقد لتنويع النسيج الإنتاجي الوطني بالإضافة إلى اعتماده على تركيبة أحادية للصادرات. و في ظل التقلبات الحادة التي تعرفها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية خاصة بعد الصدمة النفطية التي ضربت أسعار النفط أواخر عام 2014، برزت أهمية و ضرورة معالجة هذه الإشكالية للخروج بالجزائر من حالة الاقتصاد الرّيعي القائم على توزيع الثروة إلى اقتصاد منتج و متنوع قائم على خلق الثروة عن طريق إشراك جميع القطاعات في خلق الثروة الوطنية، مع ضرورة التأكيد على زيادة إسهام القطاع الخاص في الارتقاء بالاقتصاد الوطني.

تتجلى أوجه تبعية الاقتصاد الوطني بشكل أساسي في استحواذ قطاع المحروقات على صادرات الجزائر بالإضافة إلى سيطرة الجباية البترولية على مجموع الإيرادات العمومية، وكذا الناتج الداخلي الخام الذي يساهم فيه قطاع المحروقات بنسبة تتراوح ما بين 30 إلى 40 بالمائة.

رغم الظرف المالي و الاقتصادي الصعب الذي يمر به الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن تحويل الأزمة إلى فرصة من أجل تنويع الاقتصاد الوطني و التحرر من التبعية لقطاع المحروقات، و ذلك بفضل استغلال الطاقات الكامنة و إحلال مصادر تمويل بديلة عن الخزينة العمومية. و يأتي هذا البحث في سياق الإجابة على إشكالية الدراسة و تساؤلاتها الفرعية التالية:

- ما هي أسباب الطابع الرّيعي للاقتصاد الوطني، و ما هي الاستراتيجيات و السياسات الكفيلة بتنويعه؟
- ما المقصود بالاقتصاديات الريعية؟
- ما هي مظاهر الاقتصاد الريعي؟

كإجابات مؤقتة على التساؤلات السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- الاقتصاديات الريعية هي تلك الاقتصاديات التي تعتمد على مصدر دخل وطني لقطاع اقتصادي واحد؛
- تعتبر نقمة الموارد أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تعطيل فروع الاقتصاد الوطني الإنتاجية واعتمادها على قطاع البترول؛
- يعتبر البحث عن مصادر تمويل داخلية و خارجية الخطوة الرئيسية في اتجاه فك الارتباط بقطاع المحروقات و تنويع الاقتصاد الوطني.

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية و اختبار الفرضيات سيتم التطرق في هذه الدراسة في ثلاثة محاور رئيسية، كما يلي:

المحور الأول: تشخيص و تحليل درجة تنوع الاقتصاد الوطني.

المحور الثاني: أسباب ريعيّة الاقتصاد الجزائري.

المحور الثالث: آليات تنويع النسيج الصناعي و الجهاز التصديري للاقتصاد الوطني.

المحور الأول: تشخيص و تحليل درجة تنوع الاقتصاد الوطني.

أولا– تركيبة الناتج الداخلي الخام PIB

يعتبر مؤشر الناتج الداخلي الخام (PIB) أو الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي و أداء السياسة الاقتصادية الكلية للدولة ، و يظهر توزيعه القطاعي أي القطاعات أكثر تحسينا و ذات نسبة مشاركة عالية في تكوين هذا الناتج المحلي ، كما يُمَكِنْ من الوقوف على حقيقة المسار الاقتصادي و إظهار إمكانيات تصحيح الخلل بالتحديد و توجيه سياسة الدولة نحو القطاع المعني بالضبط أو المتسبب في حدوث الخلل في النمو الاقتصادي ويظهر الجدول التالي: تطورات حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2006.

جدول رقم (01): تطورات حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 2000–2015

الوحدة مليار دينار

السنوات البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ناتج الداخلي الخام مليار (دج)	4123.5	4227.1	4522.8	5252.3	6149.1	7562.0	8501.6	9352.9	11043.7
السنوات البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
ناتج الداخلي الخام مليار (دج)	9968.3	11991.6	14588.5	16208.7	16650.2	17242.5	16591.9		

Source: Ministère des Finances Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2015

بالرجوع إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي انطلاقا من سنة 2000 حتى 2005 أخذ قيما متزايدة بشكل طردي إذ قدرة قيمته سنة 2005 بحوالي 7562.0مليار دينار مقارنة بسنة 2000 التي كانت تقدر قيمته فيها بـ 4123.5 مليار دينار أي بزيادة حوالي 3300 مليار دينار ، كذلك الأمر بالنسبة لسنوات 2001،2003،2002 سجل الناتج المحلي الإجمالي تغيرات معتبرة تراوحت بين 4227.5 و 4522.8 و 5252.3 بنسب نمو تقارب ،3.0و 5.6 و 7.2 بلمائة ، مع العلم أن المتوسط السنوي لسعر البترول كان حوالي 28.6 دولار للبرميل سنة 2000 و 54.3 دولار للبرميل سنة 2005 ، كما تجدر الإشار للتراجعات المستمرة في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار مما ساهم في تعظيم مشاركة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إذ تراجع سعر الصرف من حوالي 75.3 دينار للدولار إلي حوالي 79.7سنة 2002 و 77.4 سنة 2003 ، ثم تحسن في سنة 2005 ليرتفع إلى حوالي 73.4 DA/S ، وبنسبة للتوزيع لقطاعي لتكوين الناتج المحلي الإجمالي نجد أن قطاع المحروقات ساهم بنسة كبيرة على طول الفترة 2000-2005 بمعدلات تتراوح بين39 % سنة 2000 و حوالي 35 و25 و37و 54 % سنة2001و2002و2004و 2005 وهذا راجل لتحسن في السعر المتوسط السنوي لأسعار المحروقات في السوق الدولية [1]

أما إجمالي مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات تراوحت بين 61 % سنة 2000 إلى حوالي 56 % سنة 2005 و من هذه القطاعات يمكن أن نذكر قطاع الفلاحة الذي حقق معدل نمو 12.8% سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 و تراجع إلى 2.3 % سنة 2005 ، أما قطاع الصناعة حقق معدل نمو5.1% سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 و تراجع إلى 3.4 % سنة 2005، ويعتبر قطاع الأشغال العمومية الأكثر إستقرارا مقارنة بالقطاعات المذكور حيث حقق معدل نمو 10.3% سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 و 2000 و تراجع إلى9.8 % سنة 2005، و الملاحظ أن هذه الفترة تزامنت مع إنطلاق برامج الدعم الإقتصادي و مشاريع البنة التحتية و البرامج السكنية بمختلف صيغها ، وفيما يخص قطاع الخدمات المسوقة و غير المسوقة عرفت هي الأخرى معدلات نمو مضطربة ، حيث كانت معدلات النمو 7.6 % سنة 2000 و 9.7% سنة 2005 تخللتها مراحل من التراجع مثل 4.8 % سنة 2001 و 5.2% سنة 2003 ، أما الخدمات غير المسوقة سجلت 2.1 % سنة 2000 و 1.6 % سنة 2005.

استمرت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 2006 حتى سنة 2010 حيث بلغ 8501.6 مليار دينار سنة 2006 و 14588.5 مليار دينار سنة 2010 بمعدل نمو 1.7% (2006) و معدل نمو 3.6% (2010)، الملاحظ أن هذه الفترة كانت بداية ظهور الأزمة المالية العالمية و إنتشار أثارها للدول الصناعية الكبرى ، مع ذلك نلاحظ زيادة الطلب العالمي على مصادر الطاقة و خاصة قطاع المحروقات حيث نلاحظ زيادة مستمرة في متوسط السعر السنوي للمحروقات فنقل سعر البرميل من 65 دولار للبرميل سنة 2006 إلى حوالي 80 دولار للبرميل سنة 2010 ، مع تسجيل أعلى معدل خلال هذه الفترة قدر ب99.1 دولار للبرميل في سنة 2008.

وبنسبة لمساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نجد أن قطاع المحروقات دائما هو الأكثر مشاركة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2010 بمعدلات تتراوح بين 45.9 % سنة 2006 و حوالي 43 و34.8 % سنة 2007 و 2010 و الملاحظ أن اسعار البرميل في هذه الفترة كانت أكبر من الفترة السابقة (2000-2005) هذا ما ساعد على تمويل الخزينة العمومية و بالتالي قدرة أكبر على تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية و برامج الدعم الإقتصادي المتمثلة أساسا في خلق مشاريع إقتصادية خاصة منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الأمر الذي زاد من مساهمة القطاعات الإقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات [2].

في حين أن إجمالي مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات تراوحت بين 56 % سنة 2006 إلى حوالي 64.2 % سنة 2010 ، و من هذه القطاعات يمكن أن نذكر قطاع الفلاحة الذي حقق معدل نمو 8.1% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 و تراجع إلى -3.8 % سنة 2008 ليحقق القطاع نمو كبير ليصل إلى 21.1% سنة 2009، أما قطاع الصناعة حقق معدل نمو 3.5% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 و إرتفع معدل النمو إلى 6.2 % سنة 2008 و معدل نمو 8.5% سنة 2009 ، إلا أن قطاع الأشغال العمومية الأكثر إستقرارا مقارنة بالقطاعات المذكور و الأكثر مشاركة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من بين القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات ، حيث حقق معدل نمو 13% سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 و تراجع إلى 8% سنوات 2007 و 2008 و 2009 و 2010.

تميزت الفترة 2011-2015 بزيادة مستمرة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت قيمته عام 2011 حوالي 14588.5 مليار دينار شارك فيها قطاع المحروقات بنسبة 34.9 % وبمقدار 7811.2 مليار دينار، و أستمرت الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سنوات 2012 و 2013 بقيم متتالية كما يلي : 16208.7 و 16650.2 مليار دينار على التوالي ، إذ ساهم قطاع المحروقات بنسبة 34.2 % و 29.8 % لسنتي 2012 و 2013 على التوالي رغم الزيادة في قيمة المحروقات بالدينار الجزائري 10672.3 و 11682.2 مليار دينار ، أما سنتي 2014 و 2015 حقق الناتج المحلي الإجمالي أعلى قيمة لمدة 15 سنة و ذلك في عام 2014 بقيمة قدرها 17242.5 مليار دينار و 160591.9 مليار دينار سنة 2015 ، حيث تراجع بقيمة 650.6 مليار دينار أتراجع بحوالي 3 %، و الملاحظ كذلك تراجع مشاركة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 27.0 % إلى 18.9 % سنة 2015 وهذا راجع أساسا إلى تراجع متوسط السعر السنوي للمحروقات من 99.1 دولار للبرميل إلى 52.8 دولار للبرميل.

في حين أن إجمالي مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات تراوحت بين 64 % سنة 2011 إلى حوالي 81.1 % سنة 2015 ، و من هذه القطاعات يمكن أن نذكر قطاع الفلاحة الذي حقق معدل نمو 11.6 % سنة 206 مقارنة بسنة 2010و تراجع إلى7.2% سنة 2012 ليحقق القطاع نمو أخر ليصل إلى8.2 % سنة 2013، و في سنة 2015 حقق القطاع الفلاحي قيمة 1936.4 مليار دينار بمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17.5 % ، ويرتب القطاع الفلاحي في المرتبة الثانية في خلق الثروة من بين القطاعات الإقتصادية خارج قطاع المحروقات [3] ،أما قطاع الصناعة حقق معدل نمو 3.9% سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 و إرتفع معدل النمو إلى 5.1 % سنة 2012 و الملاحظ أن قطاع الصناعة حقق أضعف معدلات نمو خلال هذه الفترة (2011-2015) مقارنة بالفترة (2005-2010) ، ويرتب القطاع الصناعي في المرتبة الأخيرة في خلق الثروة من بين القطاعات الإقتصادية خارج قطاع المحروقات .[4]

ثانيا- مؤشر ميزان المدفوعات

لعبت التطورات الخارجية دورا رئيسا في الاقتصاد الجزائري بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات الذي ساهم بنسبة كبيرة في إيرادات الميزانية و الذي تشكل صادراته عموما أكثر من 95 % من

إجمالي المتحصلات لذلك قد ظلت التغيرات في البيئة الخارجية وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية و الجدول التالي يوضح وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

جدول رقم (02) : وضعية الميزان الجاري و وضعية ميزان المدفوعات عموما .

ميزان المدفوعات / السنوات	صادرات السلع والخدمات (fob) 10^9 دولار	واردات السلع و الخدمات 10^9 دولار	رصيد الميزان الجاري 10^9 دولار	الرصيد الإجمالي 10^9 دولار	رصيد العملة الصعبة (بدون ذهب) 10^9 دولار	إستثمار أجنبي مباشر صافي 10^9دولار	واردات السلع والخدمات PIB/(fob)BSNF %	صادرات السلع والخدمات PIB/(fob)BSNF %	الرصيد الجاري /% PIB	إحتياطي الصرف/ الواردات الأشهر
2000	11.7	22.6	8.9	7.6	11.9	0.4	21.4	41.2	16.3	12.2
2001	11.9	20.0	7.1	6.2	18.0	1.2	21.8	36.6	12.9	18.1
2002	14.5	20.0	4.4	3.7	23.1	1.0	25.5	35.3	7.7	19.2
2003	16.2	26.0	8.8	7.5	32.9	06	23.9	38.3	13.0	24.3
2004	21.8	34.1	11.1	9.3	43.1	0.6	25.6	39.9	13.0	23.7
2005	24.6	48.8	21.2	16.9	56.2	1.1	23.9	47.4	20.5	27.4
2006	25.5	57.3	29.0	17.7	77.8	1.8	21.8	49.0	24.7	36.7
2007	33.3	63.4	30.5	29.6	110.2	1.4	24.7	47.0	22.6	39.7
2008	49.1	82.1	34.5	37.0	143.1	2.5	28.7	48.0	20.1	35.0
2009	49.1	48.2	0.4	3.9	148.9	2.6	35.8	35.1	0.3	36.4
2010	50.8	60.7	12.1	15.3	162.2	3.5	31.5	37.6	7.5	38.3
2011	29.5	76.6	17.8	20.1	182.2	2.0	29.7	38.3	8.9	36.8
2012	62.4	75.7	12.4	12.1	190.7	1.5	29.9	36.2	5.9	36.7
2013	65.8	68.5	1.2	0.1	194.0	2.0	31.4	32.7	0.5	35.4
2014	71.4	63.7	- 9.3	- 5.9	178.9	1.5	33.3	29.8	- 4.3	30.1
2015	63.7	38.1	-27.5	-27.5	144.1	- 0.7	38.6	23.0	-16.6	27.0

Source: Ministère des Finances Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2015

- **ميزان المدفوعات والوضعية العامة الخارجية :**

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات، مدعما بمستويات عالية لأسعار النفط في السوق الدولية، فوائضا لمدة خمسة عشر سنة متتالية، ليشهد، في 2014 أول عجز له منذ 1998. نظرا للطابع المحوري للحساب الجاري لميزن مدفوعات في الجزائر، مكنت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف الذي بلغ مستوى قياسيا قدره 194 مليار دولار في نهاية 2013 مثل أكثر من 35 شهرا من الواردات من السلع والخدمات.

ومع ذلك تمثل قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزيدة للواردات من السلع والخدمات أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014؛ مثلت صادرات المحروقات ما يقارب 98% من إجمالي الصادرات من السلع وفي الوقت نفسه، أدت الوتيرة

المتزايدة للواردات من السلع والخدمات التي بدأت في 2004 مع تسارع حاد انطلاقا من 2008، إلى رفع مستوى الواردات إلى 71,4 مليار دولار في 2014 ما يمثل أكثر من ستة (06) أضعاف مستواها في سنة 2000 (11,71 مليار دولار).

طوال سنة 2015؛ استمر انخفاض سعر البترول في السوق الدولية الذي انطلق في النصف الثاني من 2014؛ بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100,23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 47,1% .

وقد أدت هذه الأزمة النفطية المستمرة إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في 2015، مقارنة بتلك المسجلة في 2014؛ بنسبة 43,4% علما أن الكميات المصدر قد شهدت انخفاضا طفيفا (-0,3%). بالفعل تراجعت الصادرات من المحروقات من 58,46 مليار دولار في 2014 (31,88 مليار دولار في السداسي الأول و26,58 مليار دولار في السداسي الثاني) إلى 33,08 مليار دولار فقط في 2015 (18,23 مليار دولار في السداسي الأول و14,85 مليار دولار في السداسي الثاني). وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات من المحروقات في السداسي الثاني من 2015 قلت عن تلك المسجلة خلال كل من الثلاثي الأول والثاني والثالث لـ 2014.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة الصادرات من المحروقات في 2015 سجلت مستوى يقل بنسبة 7,4% عن ذلك المسجل في 2005، بالرغم من تقارب سعري النفط خلال هاتين السنتين (54,64 دولار للبرميل في 2005 و53,07 دولار للبرميل في 2015)، مما يعكس الانخفاض الحاد في كميات المحروقات المصدر خلال العقد الماضي.

أما الصادرات من السلع خارج المحروقات، فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعيدة عن القدر الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال. بعد أن ارتفعت بين سنتي 2013 و2014، تراجعت هذه الصادرات في 2015، مسجلة 1,48 مليار دولار مقابل 1,67 مليار دولار في 2014.

بعد مرور أكثر من ثمانية عشر (18) سنة من الارتفاع دون انقطاع، باستثناء الركود النسبي المسجل في سنة 2009، انخفضت الواردات من السلع (Fob) بشكل كبير في سنة 2015، مسجلة 52,65 مليار دولار مقابل 59,67 مليار دولار في 2014؛ أي بانخفاض قدن 7,02 مليار دولار. خص هذا الانخفاض المعتبر للواردات جميع فئات المنتجات، ولكن بمستويات مختلفة.

تشير دراسة هيكل الواردات من السلع حسب فئة المنتجات أن أربعة من ثمانية مجموعات للمنتجات المستوردة تفسر ما يقارب 83% من الإنخفاض في الواردات وهي منتجات التجهيز الصناعية و منتجات نصف مصنعة و المنتجات الغذائية الإستهلاكية و غير الإستهلاكية.

حيث تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية بمقدار 31.1 % أي حوالي 1.75 مليار دولار وهذه القيمة تفسر 24.9 % من قيمة التراجع الكلية للواردات ، و تراجعت واردات المنتجات النصف المصنعة بنسبة أي بقيمة 819 مليار دولار وهي بذلك تفسر حوالي 11.7% من أجمالي تراجع الواردات الكلية ، في حين أن الواردات من المنتجات الإستهلاكية الغذائية تراجعت بنسبة 17 % من التراجع الكلي للواردات ، أما المنتجات الإستهلاكية غير الغذائية فتراجعت بنسبة 15.7 % من إجمالي التراجع في الواردات.

ثالثا– تركيبة الجباية:

تتغذى إيرادات الميزانية العامة للجزائر على الجباية النفطية بنسبة تتراوح بين 56 و 64 بالمائة خلال السنوات ما بين (2005 – 2015)، و يعني ذلك حالة الارتباط القوي للإيرادات بالسوق النفطية.

يفرض هذا الواقع على الحكومة التفاعل مع هذه الوضعية عن طريق إدارة ذكية لنفقات التسيير في مرحلة أولى، و في مرحلة تالية تقليص الارتباط بالجباية النفطية قبل فكه تماما بفعل الإقلاع الاقتصادي على مستوى نمو القيمة المضافة في الاقتصاد و نمو مناسب في تراكم رأس المال الوطني [5].

و الجدول الموالي يبين مساهمة كل من الجباية العادية و البترولية في الإيرادات العامة للدولة.

الجدول رقم(03): تطور مساهمة الجباية البترولية في مجموع الإيرادات العامة (الوحدة: مليون دينار جزائري).

السنة	الإيرادات العامة	الجباية البترولية	الجباية العادية
2000	1124924	720000	404924
2001	1389737	840600	549137
2002	1576684	916400	660284
2003	1525551	836060	689491
2004	1606397	862200	744197
2005	1713992	899000	814992
2006	1841925	916000	925925

2007	1949060	973000	976060
2008	2902448	1715400	1187048
2009	3275362	1927000	1348362
2010	3074644	1501700	1572944
2011	3489810	1529400	1960410
2012	3804030	1519040	2284990
2013	3895315	1615900	2279415
2014	3927748	1577730	2350018
2015	4552542	1722940	2829602

المصدر: وزارة المالية الجزائرية.2017. عمليات الخزينة العمومية.

يتضح من خلال الجدول رقم (03) تفوق الجباية البترولية على نظيرتها العادية في تمويل الإيرادات العامة إلى غاية عام 2010، عندما بلغت الجباية العادية ما قيمته 1572944 مليون دينار مقارنة ب 1501700 مليون دينار لصالح الجباية البترولية، و قد تواصل تزايدت مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة متفوقة على الجباية البترولية منذ عام 2010 إلى غاية 2015، و السبب في ذلك لا يعود إلى أسعار البترول كما قد يُفهَم للمرة الأولى، و الدليل هو أن أسعار البترول سجلت عام 2012 أعلى معدل سنوي في تاريخ سعر البترول على الإطلاق، رغم ذلك كانت حصيلة الجباية العادية تفوق نظيرتها البترولية، و يعود السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين:

1- السعر المرجعي: يعتبر السعر المرجعي المعتمد في إعداد الموازنة سعرا يتم الاتفاق عليه عند إعداد مشروع قانون المالية، و بموجبه يتم تسقيف الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات على شكل ضرائب و رسوم. إذ يتم الأخذ بالجباية التي يتم تحصيلها على أساس السعر المرجعي فقط، و في حالة ارتفاع الأسعار السوقية للبترول فإن الفائض من الجباية (الذي يتم تحصيلة من الضرائب و الرسوم على الفرق بين السعرين المرجعي و السوقي) يتم توجيهه إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه بموجب قانون مالية 2000.

لقد تم تطور السعر المرجعي في الجزائر لينتقل من 19 دولار خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007، ليتم رفعه عام 2008 إلى 37 دولار أمريكي بفعل التحسن في أسعار البترول الذي تزامن مع السياسة المالية التوسعية المعتمدة في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي. بقي السعر المرجعي مستقرا إلى غاية عام 2017 أين تم رفعه إلى 50 دولار أمريكي.

هذا معناه أن الجباية البترولية التي تمول الإيرادات العامة يتم تحديدها و تسقيفها بالسعر المرجعي فخلال المرحلة التي سبقت عام 2008 كان الجباية البترولية تساوي مجموع الضرائب و الرسوم التي يتم فرضها على 19 دولار فقط، رغم أن سعر برميل النفط كان أعلى، و في المرحلة الثانية يتم تمويل الإيرادات العامة بالضريبة المفروضة على 37 دولار فقط، أما خلال عام 2017 فيتم احتساب سعر 50 دولار كوعاء ضريبي للبرميل الواحد.

من خلال ما تقدم فإن الوعاء الضريبي للجباية البترولية يعتبر محدودا و ثابتا بفعل السعر المرجعي الذي يحدده قانون المالية، و عليه نرى استقرارا نسبيا في تطور قيمة الجباية البترولية خلال الإحصائيات المقدمة في الجدول رقم (03)، إذ كانت مستقرة تقريبا باستثناء القفزة الكبيرة التي حققتها عام 2008، إذ انتقلت قيمة الجباية البترولية من 973000 مليون دينار جزائري عام 2007 إلى 1715400 مليون دينار جزائري عام 2008 ، و السبب في ذلك لا يعود إلى أسعار البترول و إنما إلى تغير السعر المرجعي في هذه السنة و انتقاله من 19 دولار إلى 37 دولار.

في مقابل هذا يعتبر الوعاء الضريبي للجباية العادية حرا و قابلا للاتساع الأفقي بفعل توسع النشاط الاقتصادي و توالد عدد الشركات و المؤسسات و كذا المكلفين بدفع مختلف أنواع الضرائب، كما أن هذا الوعاء يبقى قابلا للتوسع عموديا بفعل رفع الضغط الضريبي من طرف السلطات المالية على بعض الأنشطة الاقتصادية.

من خلال ما تقدم فإن الجباية العادية تعتبر قابلة للزيادة بحرية بحسب التوسع الأفقي و العمودي لوعائها الضريبي، على خلال الجباية البترولية التي يعتبر وعاؤها الضريبي مسقفا و محدودا بفعل السعر المرجعي (هذا في ظل استقرار كمية الإنتاج الوطني في قطاع المحروقات). و هو الأمر الذي يفسر تفوق الجباية العادية على نظيرتها البترولية ابتداء من عام 2010.

2- رصيد الموازنة: يقصد برصيد الموازنة النتيجة الصافية التي نتحصّل عليها بعد طرح النفقات العامة من الإيرادات العمومية. فإذا كانت النتيجة موجبة فنقول أن الرصيد موجب، أي أن الإيرادات أكبر من النفقات، و إذا كانت النتيجة سالبة نقول أن الرصيد سالب أي أن الإيرادات لا تغطي النفقات، و إذا كانت النتيجة تساوي الصفر نقول أن الرصيد معدوم، أي أن الميزانية متوازنة.

و فيما يلي جدول يبين تطور رصيد الموازنة خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (04): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2000 – 2015

الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الموازنة	53198 -	68709	26038	154624 -	285372 -	338045 -	611089 -	1159519 -
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الموازنة	1288603 -	970972 -	1392296 -	2363759 -	3254143 -	2128816 -	3068021 -	3103789 -

Source : Ministères des Finances Algérien. 2017. Situation Résumé des Opérations du Trésor SROT 2000 – 2015.

لقد عرفت الموازنة العامة في الجزائري رصيدا سالبا طيلة فترة الدراسة الممتدة من عام 2000 إلى غاية عام 2015، باستثناء عامي 2001 أي سجل الرصيد فائضا بقيمة 68709 مليون دينار جزائري و كذا عام 2002 بقيمة 26038 مليون دينار جزائري. يعتبر هذا الرصيد السالب طيلة السنوات المدروسة دليلا على تفوق النفقات العامة على الإيرادات العامة، و هنا يمكن طرح التساؤل التالي: من أين يتم تمويل العجز المسجل في رصيد الموازنة العامة؟

هنا يكمن تفسير الأرقام الظاهرة في الجدول رقم (04)، إذ أن العجز في الموازن العامة للدولة يتم تمويله عن طريق صندوق ضبط الإيرادات و الذي بدوره يتغذى على الجباية البترولية. إن الجباية البترولية لا تظهر كلية في الموازنة العاجزة كما هو مبين في الجدول رقم (04)، غير أنها تعود لتمول الموازنة عن طريق تغطية العجز السنوي، و هنا باحتساب الجباية البترولية التي تغطي العجز تصبح نسبة الجباية البترولية أكبر من نسبة الجباية العادية في تمويل موازنة الدولة المتوازنة و ليست العاجزة كما يبينه الجدول رقم (04).

أما في الحالات التي يتم تمويل عجز موازنة الدولة في الجزائر عن طريق المديونية الداخلية، فإن سداد هذه المديونية غالبا ما يكون عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، الأمر الذي يجعل الجباية البترولية تساهم بطريقة غير مباشرة في الإيرادات العامة للدولة، أو في سداد مديونيتها الداخلية.

المحور الثاني– أسباب ريعية الاقتصاد الوطني:

أولا– سياسة الانفتاح التجاري:

يعتبر الاقتصاد منفتحا إذا ما شكلت فيه الصادرات و الواردات ما يساوي أو يفوق 60 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، و يرتفع مضاعف الإنفاق العام في الدول ذات الاقتصاد المغلق عنه في الدول

ذات الاقتصاد المفتوح. و بحسب النظرية الكنزية فإن التوسع في الإنفاق العام يؤدي في دول ذات اقتصاد مفتوح إلى انخفاض قيمة المضاعف بسبب حجم الواردات التي تعتبر تسربا للدخل (يتجلى ذلك بالنسبة للدول التي تعتمد على الواردات بصفة أساسية لسد حاجاتها الاستهلاكية)، أي تؤدي إلى خروج جزء من الدخل عن دائرة الطلب الكلي. و يتم حساب درجة انفتاح اقتصاد معين على العالم الخارجي كما يلي:

درجة الانفتاح= الصادرات + الواردات/ الناتج المحلي الإجمالي.

- مثلا درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري لعام 2014، تحتسب كما يلي:

الناتج الداخلي الخام: 208 مليار دولار.

الصادرات: 65 مليار دولار.

الواردات: 55 مليار دولار.

درجة الانفتاح= 208/120= 0,57. الاقتصاد الوطني هو اقتصاد منفتح نسبيا.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود ميل حدي للاستهلاك مرتفع في الدول النامية، إلا أن آلية المضاعف لم تحقق زيادة في الدخل، و يعود السبب إلى ضعف الطاقة الإنتاجية و عدم استجابة الجهاز الإنتاجي، مما جعل البعض يرى أن النموذج الكنزي غير مواتٍ لهذه الدول.

لقد كانت نتائج كثير من سياسات الدول التي تبنت التوسع في الإنفاق الحكومي هو تحفيز الطلب المحلي الذي لم يجد سلعا محلية لاستيعابها ، لذلك واجهت هذه الدول خيارين، إما اللجوء إلى الاستيراد لسد هذه الفجوة بالنسبة للدول ذات المقدرة المالية العالية أو القبول بالضغوط التضخمية و تدهور القدرة الشرائية نتيجة تضخم الطلب (الطلب يصبح أكبر من العرض).

في الجزائر أدت سياسة الانفتاح التجاري التي تم تطبيقها عمليا إلى ازدهار هذا القطاع و تزايد هامش الربح فيه على حساب قطاع الإنتاج الداخلي، فالمتعامل الاقتصادي الوطني غالبا ما يقارن مردود العملية الإنتاجية داخليا مع مردود عملية الاستيراد، و بما أن الاستيراد من بعض الدول التي تتدنى تكلفة الإنتاج فيها كالصين و تركيا... يعظم من هامش ربح المستوردين، فإن هذا يؤدي إلى نتيجتين:

الأولى: السلعة الأجنبية تدخل السوق المحلية بأسعار أكثر تنافسية من السلع المحلية، الأمر الذي يكبّد المنتجين المحلين خسائر جراء عدم قدرتهم على المنافسة، و يهدد الصناعة المحلية.

الثانية: تضاعف هامش ربح المستوردين مقارنة بأرباح المصنعين المحليين، الأمر الذي يشجع على

الاستيراد و يعرقل الإنتاج المحلي، خاصة في ظل عاملين داخليين غير مساعدين على الإنتاج يتمثلان في:

– الجمود الإداري و عرقلة إطلاق المشاريع الإنتاجية بالنسبة للمستثمرين الراغبين في ذلك عن طريق كثرة الإجراءات الإدارية و تعدد المصالح المعنية و تعقيد عملية منح التصريح بالنشاط.

– صعوبة الحصول على التمويل اللازم، و يمكن القول باستحالته في حالة غياب الوساطة و الرشاوى و استغلال النفوذ، كما أنه لا يتوافق مع عقيدة و مبادئ المنتج المحلي في حالة توفره.

ثانيا– ضعف الإنتاجية:

العلاقة الإنتاجية هي عملية تقنية يتم فيها تحويل عوامل الإنتاج كالعمل، رأس المال، الطاقة و الموارد الطبيعية و المدخلات الأخرى كالمواد الخام و السلع و الخدمات الوسيطة إلى مخرجات أو منتجات سلعية كانت أو خدمية. و يتعلق مفهوم الإنتاجية بفاعلية استخدام المدخلات و التكنولوجيا المرتبطة بالعلاقة الإنتاجية، حيث تعرف الإنتاجية على أنها مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج[6]. و يمكن معالجة الإنتاجية من مستويين، المستوى الجزئي أين يتم التركيز على إنتاج الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج، كما يمكن معالجتها على المستوى الكلي، ما ناحية إنتاجية القطاعات الاقتصادية و كذا الاقتصاد الوطني.

1– محددات الإنتاجية: توجد عدة عوامل تتحكم في الإنتاجية بصفة عامة، و يمكن حصرها فيما يلي:

– كفاءة و تأهيل العنصر البشري: يعتبر العامل أحد أهم محددات الإنتاجية في الوحدات الاقتصادية فبقدر ما يكون العامل مؤهلا يزيد مردوده. يعتبر التحفيز الإيجابي و السلبي أحد أهم العوامل التي تزيد من دافعية و رغبة العامل في الإنتاج أكثر، إلا أن التحفيز وحده غير كافي في ظل عدم تأهيل العامل داخل المؤسسة، لذا وجب على المؤسسة الجزائرية و كذا المنظومة التكوينية الجامعية أو المهنية أن تولي بالغ اهتمامها لتكوين العنصر البشري على اعتبار أنه رأس المال الحقيقي المملوك لديها. و في ذات السياق يتعين على المؤسسات مواصلة عملية رسكلة موظفيها من أجل إطلاعهم على طرق الإنتاج و التسيير الحديثة و كيفية التعامل مع المعطيات التكنولوجية الحديثة.

– المنظومة التسييرية: رغم أهمية المهارات الفنية لدى العمال إلا أن غياب العملية التسييرية الرشيدة القادرة على الالتزام بمهام الإدارة المتمثلة في التخطيط، التنظيم، التوجيه و الرقابة من شأنه أن يعيق مردودية المؤسسة و بالتالي ينعكس سلبا على إنتاجيتها. تحتاج المهارات الفنية لدى العمال و الموظفين

إلى مهارات تسييرية و مهارات في العلاقات الإنسانية تدفعها إلى إعطاء أفضل ما لديها، فبدون تنظيم مثلا يمكن أن يوضع الرجل المناسب في المكان غير المناسب، و بدون قيادة يمكن أن تخسر المؤسسة الرضا الوظيفي لدى عمالها، كما أن غياب نظام رقابي فعال قد يدفع بالموظفين إلى التواكل و التراخي في أداء واجباتهم، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس سلبا على إنتاجية المؤسسة.

في الجزائر لا تزال المنظومة التسييرية تعاني من ظاهرتي الفساد الإداري الذي بات يعتبر العائق الأول في وجه إطلاق الآلة الإنتاجية الوطنية عن طريق إعطاء الفرصة لغير المؤهلين وهو ما يتجلى في الوساطة و المحسوبيةو الرشوة وغيرها،وكذا ظاهرة الجمود الإداري التي تتمثل في الجمود على النصوص التنظيمية بما يعقد عملية منح تصاريح النشاطات الاقتصادية ويصعب من الاستثمار على الراغبين فيه.

– التكنولوجيا المستعملة: بما أن الآلة تعتبر بمثابة امتداد ليد العامل داخل المؤسسة أو المصنع، فإن يد العامل ستكون أقوى و أقدر على العطاء و الإنتاج بحسب قوة الآلة التي يستعملها، و هنا تتجلى قوة التكنولوجيا كعامل حاسم جدا في إنتاجية المؤسسة، و لعل العالم لا يزال يدين للثورة الصناعية بفعل الطفرة التي أحدثها في العملية الإنتاجية، و بما أن عالم اليوم يعتبر عالما متحركا و سريعا ، فإن التنافس على الإنتاج و اكتساب الأسواق بات على أشده، ما يتطلب تنافسية سعرية و نوعية و هو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالحصول على التكنولوجيا الحديثة كمرحلة أولى و التحكم فيها كمرحلة لاحقة بالنسبة للشركات الراغبة في رفع إنتاجيتها و كذا تنافسيتها.

من هنا تتضح أهمية تركيز السلطات و المؤسسات الجزائرية على الانفتاح مع العالم الخارجي عن طريق جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر و فتح شراكات مع الأقطاب الاقتصادية الصاعدة خاصة في آسيا، بعيدا على الدول و المؤسسات الاحتكارية الغربية التي لا تقدم إلا التكنولوجيا المستهلكة و وفق شروط و إملاءات معينة.

المحور الثالث– آليات تنويع النسيج الصناعي و الجهاز التصديري للاقتصاد الوطني:

أولا – إشراك القطاع الخاص في تمويل المشاريع القاعدية

يعتبر الإستثمار في البنى التحتية من أهم عوامل تحقيق التنمية الإقتصادية و خاصة في الدول النامية التي تعاني من عجز كبير في هذا المجال، حيث تشير الإحصائيات ان البلدان النامية تحتاج إلى حوالي 14.5 % من الناتج الداخلي الخام تحول إلى تمويل البنى التحتية سنويا ، لكن مع تراجع الموارد المالية الداخلية و الخارجية للبلدان النامية إنطلاقا من بداية الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، أصبح لزاما على

الدول النامية التوجه لإستغلال و تفعيل مصادر تمويل جديدة ، ومن هذه المصادر نظام البناء–التشغيل–التحويل و يطلق عليه إختصارا نضام B.O.T الذي توسع العمل به في الدول المتقدمة و النامية .

1– طبيعة نظام B.O.T

يعرف نظام B.O.T على أنه تعهد من الحكومة أو من أحد الهيئات الحكومية إلى مؤسسة خاصة محلية أو أجنبية أو مشتركة ، بإتباع وسائل معينة لإنشاء مرفق عام لتلبية حاجات عمومية ، كالطرق و المطارات و الموانئ و محطات الطاقة و غيرها ، و ذلك على حساب هذه المؤسسة ، وتقوم هذه الأخيرة بإدارة المرفق العام وتؤدي الخدمة للجمهور للمستفيد من ذلك لمدة معينة بشروط محددة تحت إشراف الجهة المتعاقدة ، لتقوم بعد ذلك بنقل أصول المرفق او المشروع للدولة أو الجهة المتعاقدة في حالة جيدة قابلة لإستمرار في التشغيل [7]

2– المزايا المالية و الإقتصادية و الإجتماعية لنظام B.O.T

– تمكين الدولة من توفير الخدمات الضرورية لا تكفي الموارد المالية للدولة لتوفيرها.

– أداة لتخفيف الدين العمومي و تجنب اللجوء إلى أموال الخزينة العمومية

– تحقيق نتائج إيجابية من ناحية الفعالية و الإنتاجية و تقديم الخدمة العمومية بأقل تكلفة.

– إقامة مشروعات جديدة ذات طبيعة خاصة تسهم في تحقيق الرواج الإقتصادي نتيجة الأموال التي يتم إنفاقها في المشروع من خلال مضاعف الإنفاق الإستثماري.

– يسمحل ال B.O.T بنقل المخاطر المالية و التجارية من القطاع العام إلى القطاع الخاص مما يدفع به لحسن إختيار المشروعات و التأكد من مقومات نجاحها.

– تنشيط أسواق المال من خلال الأسهم و السندات التي يمكن أن تطرحها الشركات القائمة على B.O.T خاصة لتوفير التمويل.

– تجنب تبديل المال العام و إشكاليات المراقبة المالية و التلاعب بالتكاليف من خلال إعادة التقييم تكاليف المشاريع و غيرها من طرق نهب المال العام.

ثانيا – تفعيل دور القطاع المصرفي في تمويل الاقتصاد ودعم استقلالية بنك الجزائر :

يعتبر الإقتصاد الجزائري ضعيف نسبيا بالنسبة لتعبئة المدخرات و إشراك الأعوان الإقتصادين في تمويل

الإقتصاد ، ويعود هذا الضعف إلى الجمود الذي يعرفه القطاع المصرفي الجزائري بسبب الغياب الشبه التام للمنافسة المصرفية و كذا البيروقراطية و عدم وجود الشفافية في العمل المصرفي ، رغم الجهود المعتبرة التى قامت بها الجزائر من أجل محاربة الفساد المالي والبيروقراطية و عصرنة و تحديث القطاع المصرفي الجزائري ،إلا أنه يبقى بعيد عن الدور الحقيقي الذي يجب أن يلعبه في تمويل الإقتصاد الجزائري رغم القرار الأخير الصادر عن الحكومة و المتمثل في تثبيت سعر الفائدة في حدود 3 % و الإشكال الأكبر هو قيام البنوك الجزائرية بتمويل المشاريع المتبناة من طرف cnac ensej و التي يكون التمويل فيها في غالب الأحيان بقرار إداري وليس على أساس دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع الممولة ، مما يدل على التسيير الإداري و المركزي للقطاع المصرفي ، علاوة على ضعف إستقلالية بنك الجزائر الأمر الذي يجعله عرضة لدورة المتاجرة السياسية و الواقع خير دليل على ذلك، وفي هذا المجال أثبتت العديد من الدراسات العلاقة العكسية بين درجة إستقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم.

لذلك كان على الإقتصاد الجزائري التوجه لأساليب تمويل جديدة و ذلك من خلال تفعيل وتعبئة المدخرات الوطنية ، و إعادة الثقة في النظام المصرفي و العمل الجاد من أجل إدخال الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية إلى الدارة الإقتصادية ، و التي تشير الإحصاءات بشأنها أنها ذات مبالغ جد معتبرة يمكن الإستفادة منها في في تمويل الإقتصاد و تخفيف الضغط على الخزينة العمومية.

و في هذا الإطار يعتبر التوجه نحو صيغ التمويل الإسلامي أحد الحلول التي يعول عليها في تفعيل دور القطاع المصرفي في الإقتصاد ، ومن هذه الصيغ المشاركة و المرابحة و عقد الإستصناع و المزارعة

ثالثا– تفعيل السوق المالي:

مع تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق تأكدت أهمية إيجاد بدائل تمويلية للخزينة العمومية، خاصة بعد تقليص دورها في تمويل الاقتصاد و إعادة الاعتبار للبنك المركزي، و هو الأمر الذي أدى إلى ظهور بورصة الجزائر عام 1993، غير أن نشاطها لم ينطلق فعليا إلا مع حلول عام 1999.

رغم انقضاء قرابة 20 سنة على انطلاق نشاط بورصة الجزائر إلا أن دورها التمويلي و مهمتها كأداة لتعبئة المدخرات المحلية و الأجنبية لا تزال محدودة جدا و دون التطلعات ، إذ لا يوجد سوى 05 شركات مدرجة بالبورصة لحد الآن، كما أن التعاملات و التداولات تبقى محدودة جدا.

لقد تضافرت مجموعة من العوامل ساهمت في محدودية السوق المالي في الجزائر من عوامل سياسية و تشريعية، و هذا ما تؤكده النتائج المتواضعة للجزائر في المؤشرات الصادرة على بعض الهيئات الدولية كمؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر سيادة القانون و غيرها، إضافة إلى العوامل الاقتصادية كاستفحال

السوق الموازي و استقطابه لجزء هام من المدخرات و الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خاصة في ظل ضعف التحفيز الجبائي الذي يمكن أن يستقطب رأس المال الخاص من القطاع الموازي إلى القطاع الرسمي، كما أن العقيدة التمويلية القائمة على التمويل الكلاسيكي الذي لا يتوافق مع روح ومبادئ المواطن و المستثمر لجزائري ، بالإضافة إلى ضعف حوكمة الشركات الجزائرية الذي يؤدي بالضرورة إلى غياب الإفصاح المالية و ضعف الشفافية.... كلها عوامل ساعدت على تحجيم دور بورصة الجزائر و ضعف أداء دورها المتمثل في تعبئة الادخار الوطني و تمويل المشاريع الاقتصادية.

إن الرؤية الإستراتيجية المتمثلة في تنويع الاقتصاد الوطني لا يمكن أن ينهض بها القطاع العام لوحده فسياسة التوسع في الإنفاق الحكومي من شأنها إرهاق الخزينة العمومية خاصة بعد أن تأكد بما لا يدع مجالا للشك غياب المردود الاقتصادي المتوقع بالنسبة للمشاريع التي تعتمد في تمويلها على الخزينة العمومية بطريقة أشبه ما تكون إلى التحويلات ذات الطابع الاجتماعي. على عكس السوق المالي الذي تتمثل وظيفته الرئيسية في التخصيص الأمثل للموارد ، أي أن الفائض من الموارد المالية يذهب إلى المشاريع الأكثر ربحا و مردودية ، هنا تزدهر المشاريع المنتجة و تختفي النشاطات المتطفّلة ، و منه يساهم السوق المالي في دعم قطاع محلي منتج و يساعد على تنويع و توسيع القاعدة الإنتاجية الوطنية بما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد الوطني.

و فيما يلي بعض الإجراءات التي يمكن إتباعها من أجل تفعيل السوق المالي بالجزائر:

1- العمل على خلق منظومة تشريعية و ضريبية مستقرة: و ذلك من أجل سن قوانين مدروسة قابلة للاستمرار من أجل تجنب كثرة التغيرات و التشريعات من أجل ضمان ما يسمى ب "المقروئية" للمستثمر المحلي و الأجنبي.

2- حوكمة الشركات الاقتصادية والمؤسسات العمومية الناشطة في الجانبين الاقتصادي والإداري و العمل على نشر مبادئ الحوكمة المتمثلة في المساءلة، المساهمة و الشفافية. إن حوكمة المؤسسة الجزائرية يؤدي بالضرورة إلى انتشار ثقافة الإفصاح المالي و المحاسبي من طرف الشركات ، الأمر الذي يساهم في ثقة أصحاب الفوائض المالية بالشركات الاقتصادية ، كما يساهم ذلك على رفع الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ما يعطي حركية أكبر للسوق المالي و قدرة أوسع على استقطاب المال الفائض من أجل تمويل الشركات المنتجة.

3- تبني سياسة وطنية قائمة على تحسيس المواطن بأهمية تجنب الاكتناز و المشاركة في السوق المالي مع طرح بدائل تمويلية و تحفيزات تساعد على إشراك المواطن في تمويل الشركات المدرجة بالبورصة كما

تساعد على رفع درجة سيولة الأوراق المالية عن طريق كثرة تداول الأصول المملوكة للمؤسسات ذات المردود الإنتاجي و المالي الجيد.

4- تقريب بورصة الجزائر من المواطن و من أصحاب الفوائض المالية، عن طريق فتح شبابيك و فروع لبورصة الجزائر بمختلف البنوك العمومية، و ربما بمراكز البريد من أجل إطلاع المواطن على أخبار الشركات المدرجه و إطلاعه على الفرص الاستثمارية و خيارات توظيف أمواله، ففي ظل تقريب البورصة من المواطن و كذا شفافية المؤسسات المدرجة، فإن أصحاب الفوائض المالية سيعملون على إحياء و تفعيل و تمويل السوق المالي بما يزيد من نشاطه و رفع قدرته على الإسهام في تمويل و تنويع الاقتصاد الوطني.

5- الاستفادة من تجارب الأسواق المالية لبعض الدول الناشئة و كذا العربية، عن طريق التعاون التنظيمي معها و رسكلة الإطارات المحلية الناشطة في هذا الباب، و يدخل في ذا الإطار الاستفادة من البدائل و الخيارات التمويلية لكثير من الدول الإسلامية كماليزيا، إندونيسيا أو بعض الدول الخليجية من أجل مراعاة مبادئ المستثمر المحلي. فالمستثمر إذا ما أمِنَ على ماله عن طريق الشفافية و تأكد من شرعية المعاملة و المردود سيقبل لا شكل على الدخول في السوق المالي.

رابعا- الابتكار الجبائي في الجزائر:

قد تكون فكرة تطوير الجباية من الإدارة إلى الخدمة فكرة جديرة بالدراسة لمعالجة التهرب الجبائي لأنها تحول الجباية من فكرة العبئ إلى فكرة المنفعة بالنسبة لدافعي الضرائب، و لكن تطبيقها يحتاج إلى "وكالة وطنية للجباية" تعمل تحت صلاحيات الابتكار الجبائي و يكون جيدا أن تعمل الوكالة تحت وصاية وزارة منتدبة للجباية هدفها الأول هندسة رؤية جبائية جديدة مبنية على الاقتطاع من الثروة الحقيقية أي من النمو خارج المحروقات و ليس الاقتطاع الكبير من مبيعات النفط، وهدفها الثاني إدماج جميع دافعي الضرائب في الجباية العادية بطريقة آلية وبدافع من المتعامل الاقتصادي نفسه وليس بطريقة التحصيل المبني على المتابعة كما هو الحال اليوم [8].

في ذات السياق أطلقت المديرية العامة للضرائب عملية "المطابقة الجبائية الإرادية" مثلما نص عليه قانون المالية التكميلي 2015 بهدف دمج رؤوس أموال السوق الموازية في البنوك.

و يذكر انه تقرر طبقا للمادة 43 من قانون المالية التكميلي 2015 إطلاق "عملية مطابقة جبائية إرادية" و عليه فإن "الأموال المودعة في البنوك من طرف أي شخص مهما كانت وضعيته تخضع لضريبة جزافية نسبتها 7 بالمائة" حسب نص المادة.

و حدد هذا الإجراء تاريخ 31 ديسمبر 2016 كآخر اجل لانقضاء هذه العملية، موضحا أنه بعد انقضاء هذه الفترة سيتم إخضاع مالكي رؤوس الأموال الغير مطابقة لهذا الإجراء لعملية استرداد ضريبي طبقا للقوانين المعمول بها في هذا الصدد مع إخضاعها للعقوبات اللازمة.

و قد ذكر وزير المالية السابق "بن خالفة " أن الحكومة تعول على إدماج هذه الأموال لتنويع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية مضيفا أن هذا الإجراء يخدم أصحاب هذه الأموال و الاقتصاد الوطني في آن واحد.

و أضاف الوزير أنه " في آفاق 2018 سننتقل إلى اقتصاد متنوع و سنعمل على أن ينشط المتعاملون في الاقتصاد الرسمي بكل أمان و لا ضرورة عليهم في إخفاء أموالهم بل عليهم ضخها في صالح الاقتصاد الوطني"[9].

كما يمكن الانطلاق من إحياء فكرة القاعدة الذهبية التي تم العمل بها خلال مرحلة السبعينات في الجزائر و التي تمثلت في فك إيرادات الجباية البترولية عن نفقات التسيير و ربطها بنفقات التجهيز فقط. فكما هو معلوم تعتبر نفقات التسيير أكثر أهمية في الإنفاق العمومي بالجزائر من حيث نسبتها إلى مجموع النفقات العامة بنسبة تقدر بحوالي 60 بالمائة، كما أن تقليصها أو التقشف فيها ينعكس مباشرة على الجبهة الاجتماعية و على حياة المواطن، كتسقيف الأجور، تجميد التوظيف... لذا يمكن ربط نفقات التسيير بإيرادات الجباية العادية فقط على اعتبار أن هذه الجباية تمثل وعاء مستقرا للتحصيل الجبائي الأمر الذي يضمن الاستقرار في نفقات التسيير.

على عكس الجباية البترولية التي تعتبر وعاء غير مستقر، إذ أن هذا الوعاء قابل للاتساع و الانكماش بفعل التقلبات الحاصلة في أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية، لذا من الأفضل ربط إيرادات الجباية البترولية بنفقات التجهيز التي يمكن تقليصها أو تجميد بعض مشاريعها أو تأجيلها في حالة التعرض لصدمات نفطية خارجية تؤثر على حصة الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة.

الخاتمة :

من خلال مرقتنا البحثية هذه يمكن أن نذكر أهم النتائج المتحصل عليها إختصارا كما يلي :

- عدم وجود رؤى واضحة متكاملة الأبعاد من الناحية الإقتصادية والبشرية و الإجتماعية و الثقافية بالإضافة إلى عدم إشراك مختلف القطاعات وخاصة مراكز البحث و الجامعات، و غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب الدراسات المؤهلة لوضع الدراسات التقنية لتنفيذ ومراقبة البرامج.

- الإنفتاح الإقتصادي و الذي يمكن إن نسميه بالإنفتاح السلبي(المستورد) مع العالم الخارجي مما يؤدي في كثير من أحيان إلى عدم تحقق الأهداف الإقتصادي للساسات الإقتصادية بسبب ضعف دور المضاعف الكيينزي و إلغاء أثر المعجل على الإستثمار في الإقتصاد الوطني.

- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الإقتصادي وهو ما حذرت منه العديد من المؤسسات المالية الدولية والخبراء الاقتصاديين (الفساد المالي والإداري).
- إستحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية للمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية على غرار الطريق السيار وملابسات إنجازه وتكاليفه الحقيقية على خزينة الدولة.
- إعتماد برامج الدعم الإقتصادي على مصادر مالية غير متحكم بها، مما يؤثر على سيرورتها.
- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي غلى الاستجابة لوتيرة الطلب المتزايدة المدفوعة بتوفر السيولة الفائضة و إرتفاع الميل الحدي للمستهلك الجزائري.

الهوامش :

1- Ministère des Finances Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2015

2- من إعداد الباحثين إعتمادا على ماسبق

3- التقرير السنوي 2015 بنك الجزائر ، ص 31

4- نفس المرجع السابق ، ص 37

5- بشير مصيطفى. 2015.نهاية الريع: الأزمة و الحل. الجزائر. جسور للنشر و التوزيع.ص: 113.

6- مصطفى بابكر. 2007.الإنتاجية و طرق قياسها. الكويت. المعهد العربي للتخطيط. سلسلة جسور التنمية. العدد 61. مارس. ص: 03.

7- بشير مصيطفى. 2015. نهاية الريع:الأزمة و الحل. مرجع سابق. ص: 114.

8- المديرية العامة للضرائب. مطابقة الجبائية الإرادية. متاح على موقع المديرية. اطلع عليه بتاريخ: 2017/06/29.

9- المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الخامس و الثلاثون – نوفمبر 2004 .

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر2018

تقييم السياسة المالية والنقدية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول خلال الفترة (2001-2017)

Evaluation of Financial and monetary policy in Algeria before and after the oil crisis For the period (2001-2017)

[1] ط.د. ليلى حليمي
جامعة سوق أهراس
halimileila41@gmail.com

[2] د. حكيمة حليمي
جامعة سوق أهراس
h.hlimi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2018/03/18 تاريخ النشر: /30//2018/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للبحث في التغيرات التي طرأت على السياسة الاقتصادية للدول العربية الريعية ومنها الجزائر بشقيها المالي والنقدي، والتحوّل من السياسة التوسعية إلى سياسة انكماشية خلال الفترة الزمنية (2001-2017)، من خلال الكشف عن أهم ملامح وأدوات السياستين قبل الأزمة وبعدها، كما تهدف الدراسة أيضا إلى تقييم السياسة النقدية والمالية المنتهجة بعد الأزمة البترولية منذ سنة 2014 لغاية يومنا هذا، في ظلّ تحدّيات تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر الذي أعلن عنه سنة 2016.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية،السياسة النقدية ، الأزمة البترولية ، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

this study aimsto examine the changes in the economic policy of the Arab States including Algeria, both financial and monetary and the shift from expansionary policy to a deflationary policy during the period (2001-). 2017).Through disclosure of the most important features and tools of pre- and post-crisis policies, and the study also aims to assess monetary and financial policy following the oil crisis since 2014 to date, in the light of the challenges of the application of the new economic model in Algeria announced in 2016.

Keywords: Financial Policy, Monetary Policy, The oil crisis, Algerian economy.

ليلى حليمي halimileila41@gmail.com

مقدمة:

لقد ظلّت الدول العربية الريعية لعقود وهي تعتمد على الريوع البترولية في تمويل التنمية ومخططاتها باختلاف توجهاتها من دولة لأخرى، ورغم حقيقة لا منطقية عمل السوق النفطي الذي لا تحرّكه آليات العرض والطلب، وإنّما المصالح الاقتصادية والسياسية للبائعين أحيانا، وللمستهلكين في أغلب الأحيان، ما جعل الاقتصاديات الريعية رهينة لتقلبات أسعار النفط بين الحين والآخر، إلا أنّ هذه الاقتصاديات لم تستفد من الدروس التي كانت بعد أزمة البترول سنة 1986. وعلى العكس تماما عادت لذات السياسات المنتهجة خلال السنوات الأولى من هذه الألفية التي تعمّق من إشكالية غياب الاقتصاد المنتج.

والجزائر لم تكن استثناء من الدول الريعية العربية، فقد تبنّت سياسة توسعية إنفاقية منذ سنة 2001، عبر ثلاث برامج تنموية يدعمها الارتفاع المتواصل لأسعار البترول، حتى نهاية سنة 2014 التي أنذرت بأزمة بترولية جديدة.

مشكلة الدراسة:

بناء على ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة **في الكشف عن أبرز ملامح السياسة المالية والنقدية في الجزائر قبل الأزمة البترولية الأخيرة خلال الفترة (2001–2014)، وما هي التغيرات التي طرأت على توجهاتها بعد الأزمة منذ نهاية سنة 2014 لغاية 2017؟**

هدف الدراسة:

يتمثّل هدف هذه الدراسة في الكشف عن التغيرات التي طرأت على السياسة الاقتصادية للدول العربية الريعية ومنها الجزائر بشقيها المالي والنقدي، والتحوّل من السياسة التوسعية إلى سياسة انكماشية خلال الفترة الزمنية (2001–2017)، من خلال الكشف عن أهم ملامح وأدوات السياستين قبل الأزمة وبعدها، كما تهدف أيضا إلى تقييم السياسة النقدية والمالية المنتهجة بعد الأزمة البترولية منذ سنة 2014 لغاية يومنا هذا، في ظلّ تحدّيات تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد وتحقيق التنويع الاقتصادي.

منهجية الدراسة ومصادر معلوماتها:

بغرض الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والملائم لإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية وتحليل واقعها قبل

الأزمة وبعدها، من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها من الكتب، المجلات، الملتقيات والأطروحات والمواقع الرسمية لبعض الإحصائيات، ووفقا لذلك قسّمت الدراسة إلى ثلاث محاور، يتطرّق الأوّل للإطار النظري للسياستين المالية والنقدية، بينما يقدّم المحور الثاني أبرز ملامح هاتين السياستين في الجزائر قبل الأزمة البترولية للفترة (2001–2014)، أما المحور الأخير فيتم التركيز على التغيرات التي طرأت على السياستين بعد الازمة ولغاية 2017.

أولا: الإطار النظري للسياسة المالية والنقدية

تمثّل السياسة الاقتصادية مجموعة الأدوات أو الوسائل التي تستخدمها الدولة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي[1]، حيث تشمل السياسة المالية النقدية والسياسة التجارية، وسيتم من خلال هذا المحور تسليط الضوء حول المفاهيم الأساسية لكلّ من السياستين المالية والنقدية.

1. السياسة المالية:

أ. تعريف السياسة المالية: تعرّف السياسة المالية على أنّها ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يمثّل أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى لتحقيقها، بمعنى أنّ السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج انفاقها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف والتنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة[2].

ب. أهدافها: يمكن توضيح أبرز أهداف السياسة المالية فيما يلي: [3]

- ✓ زيادة الدخول والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي أي الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة؛
- ✓ تحقيق التوظيف الكامل عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة ودراسة مدى حاجة السوق إلى التخصصات المختلفة في مجالات كثيرة؛
- ✓ تحقيق استقرار الأسعار أي التعاون والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية في استخدام الأدوات الملائمة لمواجهة التضخم والركود الاقتصادي؛
- ✓ إعادة توزيع الدخول، ويقتضي هنا العدالة الاقتصادية والاجتماعية في استغلال الموارد لينعم جميع المواطنين بالرفاهية الاقتصادية أي استغلال الموارد المتاحة في كافة الأقاليم والمناطق دون استثناء.

د. أدوات السياسة المالية: تتحقق أهداف السياسة المالية بالاعتماد على ثلاث أدوات رئيسية وهي:[4]

– الإيرادات العامة: وتتمثل في مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفته االسيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية، وتعتبر الضرائب من أهم الإيرادات التي تتحصل عليها الحكومة والتي تعتمد عليها في تغطية الإنفاق العام، إلى جانب القروض العامة، الرسوم، أموال الدومين وغيرها.

–الإنفاق العام :يعبر عن جميع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات المجتمع، ويزداد الإنفاق العام كل مازاد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، واتساع الدور الاجتماعي والتغير السياسي.

– الموازنة العامة للدولة: والتي تعتبر أول أداة رئيسية والتي بإمكانها تحقيق الأهداف، وتعرف على أنها وثيقة معتمدة تتضمن ترتيب اللإيرادات والمصاريف المقدرة للدولة لفترة قادمة .وتعمل على قواعد أساسية وهي السنوية، الوحدة، الشمول، عدم التخصيص وقاعدة التوازن.

2. السياسة النقدية:

أ. تعريفها: تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية[5].

فاتخاذ السلطات النقدية لجملة من الإجراءات في إطار السياسة النقدية يهدف للرقابة على الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته، وكذلك التأثير في حجم عرض النقود بصفة عامة، وسعر صرف النقود المحلية بالعملات الأجنبية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. [6]

ب. أهداف السياسة النقدية: بناء على التعاريف سالفة الذكر يتّضح أنّ للسياسة النقدية أهداف عدّة من أهمها:تحقيق الاستقرار النقدي، ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية، تشجيع النمو الاقتصادي، المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة، تحقيق التوازن الداخلي

والخارجي، المحافظة على مستوى تشغيل عال دون تضخم، الوفاء بمتطلبات القطاعات الاقتصادية واستقرار أسعار الصرف[7].

ج. أدوات السياسة النقدية: تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى قسمين منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي:

–الأدوات الكمية: وتسمّى أيضا بالأدوات العامة التي يستخدمها البنك المركزي لتغيير حجم الكتلة النقدية بحسب الوضع الاقتصادي القائم والهدف المراد تحقيقه من خلال الوسائل التالية:

- ❖ عمليات السوق المفتوحة التي تتيح للبنك المركزي بيع وشراء السندات الحكومية بما يسمح بامتصاص الفائض او توفير السيولة؛
- ❖ سعر إعادة الخصم: وهو أداة للتدخل النقدي عبر العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.
- ❖ الاحتياطي الإجباري: حيث يسمح الإيداع الاجباري من البنوك التجارية لنسبة من ودائع عملائها لدى البنك المركزي بالرقابة على الائتمان، ما يتيح للبنك المركزي استخدام الاحتياطي الاجباري للتأثير على العرض النقدي.

– الأدوات النوعية: وتسمّى بالأدوات الخاصة التي تلجأ إليها السلطات النقدية لغرض التأثير على توجّه المعروض النقدي عبر مجالات أو قطاعات معيّنة في إطار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل عبر الرقابة على الائتمان، وعلى الأرصدة الأجنبية، بالإضافة إلى الإقناع الأدبي من طرف البنك المركزي

ثانيا: تقييم السياسة المالية والنقدية قبل الأزمة البترولية في الجزائر للفترة (2001–2014)

1. ملامح السياسة المالية للجزائر قبل الأزمة:

أثيرت في الفكر الاقتصادي العديد من النظريات التي تؤكّد على تأثير الإنفاق العام وتحديدا الإنفاق الاستثماري على الإنتاج كـ (Holtz/Aschauer) [8]، وكذا بعض الدراسات الحديثة من FMI[9]، بل والأوسع من ذلك أن تمتد العلاقة النسبية إلى النمو الاقتصادي، حيث برزت نظرية النمو الداخلي بتوافق الكثير من المفكرين بشأن مسؤولية الدولة في تحديدها لمستوى إنفاق أمثل تتحقق معه أعلى معدّلات النمو الاقتصادي، ولعلّ ذلك يتفق مع ضرورة وجود ضوابط للإنفاق العام [10]وخاصة في جانبه الاستثماري.

إلاّ أنّ هذه الضوابط لم تؤخذ بعين الاعتبار في الجزائر، فقد تبنّت هذه الأخيرة سياسة مالية توسعية من خلال جملة إصلاحات الجيل الثاني التي تمتد على طول الفترة [2001-2014] والتي خصّصت فيها الدولة ما قيمته 442.9 مليار$، وهي تمثّل أضعاف ما يمكن أن ينفق في دول كتونس والمغرب وبعض الدول العربية الأخرى، إلاّ أنّ معدلات النمو في تلك الدول كانت أفضل من مثيلتها في الجزائر.

ولعلّ أبرز ملامح السياسة المالية في الجزائر قبل الأزمة البترولية من خلال أداتي الإنفاق والإيراد يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- يوضّح هيكل الإنفاق وتوجهاته خلال البرامج الثلاث للفترة [2001-2014] ارتفاع قيمة الموارد المالية المخصصة للقطاع الاجتماعي خاصة فيما يتعلّق الموارد البشرية وتحسين الظروف المعيشية وغيرها، فعلى سبيل المثال رصد ما قيمته قدّرت الاعتمادات المالية الأوّلية للبرنامج التكميلي لدعم النمو[2005-2009]بمبلغ 8705 مليار دينار، وارتفع عند اختتامه في نهاية 2009 إلى 9680 مليار دينار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى،خصّص ما نسبته86 %منها لتحسين الظروف المعيشية للسكان وتطوير البنية التحتية الأساسية موزعة بـ 45.5 % و40.5 % على الترتيب (أنظر الشكل أدناه)، ولم يختلف التخصيص في خطة التنمية الخماسية[2010-2014،حيث ورغم ارتفاع حجم الاعتمادات المالية لمبلغ 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286مليار دولار،برمج منها 156مليار$للمشاريع الجديدة،وزّعت80 %من هذه الأخيرة لتحسين التنمية البشرية والبنى التحتية الأساسية والخدمات العامّة[11].

شكل رقم (1): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو[2005–2009]

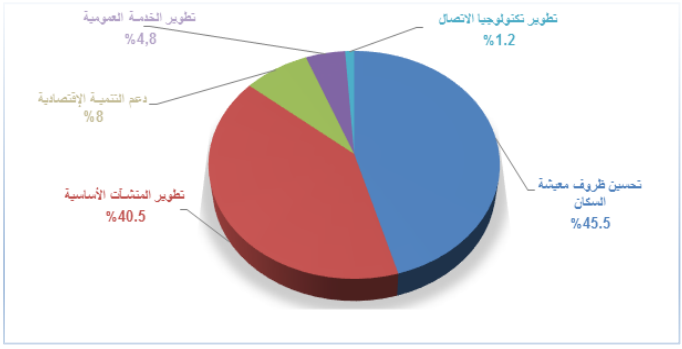

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 2
http://www.premier-ministre.gov.dz

- تثقل فاتورة الواردات كاهل الخزينة العمومية والتي عرفت ارتفاعا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، ورغم اتخاذ السلطات لبعض الإجراءات لتقليصها كتخفيض قيمة العملة، إلاّ أنّها مازالت أحد الأسباب الرئيسية لتضخم النفقات العمومية، وبالتالي فإنّ الحل مرتبط بالقضاء على دوافع الاستيراد بتوفير المناخ الملائم للنهوض بالإنتاج الصناعي والإنتاج الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي؛
- يتزايد حجم الإنفاق بسبب مخصصات الدعم وخاصة للأسعار في أهداف معلنة لدعم الفقراء وضعيفي الدخل، إلا أنّ الواقع يكشف أنّ أغلب المستفيدين من تلك السياسة ليسوا من هاته الفئات؛
- يتم اعتماد سياسة إنفاقية بمبالغ مالية هائلة دون الأخذ بعين الاعتبار لبعض المتغيّرات على غرار التضخم بارتفاع المستوى العام للأسعار، ما يدفع نحو تأخير الكثير من المشاريع التي تلتهم المخصّصات المالية في البرنامج الأوّل ثمّ جزء من مخصّصات البرنامج الثاني؛
- أنّ برامج الإنفاق هذه تأتي في ظلّ توجّه جديد للسياسة الاقتصادية في إطار التحوّل من الفكر النيوكلاسيكي الذي فرضته برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي من خلال سياسة مالية توسعية خصوصا التوسّع في الإنفاق، لكنّه قائم على حدّ أدنى من الإنتاج[12]، وهو ما يغيب في منطق الإنفاق الجزائري؛
- أنّ مساهمة قطاع المحروقات بأكثر من 50 % من إيرادات ميزانية الدولة من خلال الجباية البترولية يبرّر العلاقة الطردية القويّة بين الأسعار والميزانية.فأمام التحسّن الكبير في الأسعار مع بداية الألفية الثالثة ارتفعت إيرادات الدولة بشكل كبير، فانتقلت من حالة العجز إلى فائض بلغ 398.5 مليار دج سنة 2000، وكان هذا سببا في اتخاذ السلطات لعدّة إجراءات أهمّها: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

2. ملامح السياسة النقدية قبل الأزمة:

كان للسياسة المالية التوسعية التي تبنّتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة أثرها البالغ على توجّهات السياسة النقدية، إذ ساهم الإنفاق الحكومي المتزايد نحو القطاعات الاجتماعية وعلى البنى التحتية في وضع نقدي متأزّم تجسّد في ارتفاع معدّلات التضخم لأعلى مستوياته منذ سنوات – أنظر الجدول أدناه (1) –نتيجة ارتباط الموارد المالية المنفقة بإصدار نقدي دون مقابلات سلعية منتجة. فقد شهدت سنة 2012 ارتفاعا كبيرا في معدّلات التضخم ليصل إلى ما يقارب 9 %، ثمّ ساهمت جملة من الإجراءات الحكومية في تخفيضه من خلال سياسة إدارة السيولة التي استحدثت في تلك السنة.

وقد كان للأزمة البترولية تأثيرها المباشر على ارتفاع معدل التضخم مجددا في سنة 2015 ليصل إلى 4.78 %، كما كان لها الأثر باتخاذ اجراء تخفيض العملة بهدف تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، ليشهد سعر صرف الدينار الجزائري انهيارا كبيرا خاصة في سنة 2015.

أما عن الكتلة النقدية فقد كان لانخفاض قيمة العملة وتزايد الضغط الاجتماعي واعتماد الحكومة لسياسة الرفع من الأجور بعد قرار إعادة هيكلة نظام الأجور في سنة 2008 أثره على ارتفاع العرض النقدي، حيث ارتفع بنسبة تفوق 67 % بين سنتي 2008 و2015.

جدول رقم (1): تطوّر بعض المؤشرات النقدية للفترة (2001–2014)

/	التضخم	سعر الصرف	الكتلة النقدية
السنة	%	الدولار مقابل الدينار	مليار دج
2001	4.2	77.26	2473.500
2002	1.4	79.683	2901.500
2003	4.3	77.3947	3299.500
2004	4	72.0603	3644.300
2005	1.4	73.3596	4070.400
2006	2.3	72.6466	4933.700
2007	3.7	69.3757	5994.600
2008	4.9	64.5828	6955.900
2009	5.7	72.6349	7173.100
2010	3.9	74.3908	8280.100
2011	4.5	72.8567	9929.200
2012	8.9	77.52	11015.10
2013	3.25	79.38	11945.80
2014	2.92	80.56	13686.8

المصدر: - Rétrospective Statistique 1962 – 2011, Office National des Statistiques : http://www.ons.dz

– النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 33، مارس 2016، ص 11، http://www.bank-of-algeria.dz/

-Ministère des finances,http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html, **consulté** le 08/08/2016.

ثالثا: تقييم السياسة المالية والنقدية بعد الأزمة البترولية في الجزائر للفترة (2014–2017)

1. الأزمة البترولية وانعكاساتها:

مثلما تم التطرّق إليه في المحور السابق، فمع بداية الألفية الثالثة انتقل الاقتصاد الجزائري نحو مرحلة جديدة بعد نجاح سياسة المصالحة الوطنية التي أعادت الاستقرار والأمن، فانعكست هذه السياسة على مجالات أخرى أهمّها المجال الاقتصادي، أين ساهم الانتعاش المستمر للبترول وفق ما يعرف بالطفرة النفطية منذ سنة 2000 في تحسّن جلّ المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وانتقلت فيها الموازين من العجز إلى الفوائض، والمعدّلات من الانكماش إلى النمو.

حتى أعادت الأشهر الأخيرة من سنة 2014 بأزمة بترول جديدة الاقتصاد الجزائري إلى الوراء، فألغيت السياسات التوسعية المتبناة منذ سنة 2001 بسياسات انكماشية تقشفية، لإنقاذ الاقتصاد الوطني من تداعيات الازمة البترولية من جهة، والمساعدة على تحوّله نحو الاقتصاد المنتج.

فقد أدّى اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط كمصدر وحيد للمداخيل إلى تأثره بالأزمة الحالية للبترول، إذ كان لهذه الأخيرة تداعياتها الرهيبة على الاقتصاد الجزائري، حيث انخفض السعر من 112.92 $ للبرميل سنة 2011 إلى 52.79 $ للبرميل سنة 2015، وإلى 39.4 $ للبرميل في مارس 2016، في ظلّ لا منطقية عمل السوق النفطي الذي لا تحرّكه آليات العرض والطلب، وإنّما المصالح الاقتصادية والسياسية للبائعين أحيانا، وللمستهلكين في أغلب الأحيان.

جدول رقم (2): سعر النفط الجزائري (صحاري بلند) للفترة (2011 ،مارس 2016)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	مارس 2016*
$/للبرميل	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	39.4

Source :OPEC Annual Statistical Bulletin 2016, p 86.

*: النشرة الشهرية (مايو 2016) لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 42، العدد5، ص 43.

وقد كان لهذا الانخفاض انعكاسات سلبية على الاقتصاديات الريعية العربية عموما، ومنها الجزائر، حيث انعكست سلبا على الناتج المحلي الإجمالي، حجم الصادرات وبالتالي الميزان التجاري، وميزان المدفوعات ...إلخ، وأيضا على توجهات السياسة الاقتصادية خاصة منها السياسة المالية والنقدية.

2. السياسة المالية والانتقال من التوسع للانكماش:

مثلما كان منتظرا بعد كل أزمة بترولية، تتجّه السلطات إلى تعديلات، بل أحيانا إلى تغييرات جذرية في السياسة الاقتصادية المنتهجة، ومنها السياسة المالية وأدواتها.حيث عملت على محاولة الرفع من الإيرادات العادية المتأتية من الجباية العادية، باستخدام أدوات الضرائب والرسوم وغيرها، وبالمقابل اتجّهت نحو تخفيض حجم الانفاق العام باتباع سياسة انكماشية لترشيد الانفاق وضبطه.

وقد ظهر حجم الانفاق العام والإيرادات العامة بعد الأزمة كما يلي:

جدول رقم (03): وضع الايرادات والنفقات بعد الأزمة البترولية (2015–سبتمبر 2017).

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان/ السنة	2015	2016	سبتمبر 2017
الإيرادات العامة	4 552 542	5 011 581	4 739 618
الانفاق العام	7 656 331	7297 494	5 534 932

المصدر: وزارة المالية الجزائرية

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

حيث يمكن تقديم الملاحظات التالية حول السياسة المالية المتبعة بعد الأزمة:

- أفرزت قوانين المالية للسنوات 2015، 2016 و2017 وضعا جديدا للنظام الضريبي في الجزائر، حيث تمّ الرفع من العديد من الضرائب والرسوم، كالرسم على القيمة المضافة الذي ارتفع بداية جانفي 2017 من 17 % على 19 % (المعدّل العادي) ومن 7 % إلى 9 % (المعدّل المخفّض)؛
- انعكس الرفع من المدّخرات الاجبارية (الضرائب والرسوم) على قيمة الإيرادات من الجباية العادية، حيث ارتفعت بحسب احصائيات المقدّمة بموقع وزارة المالية الجزائرية من 2091456 مليون دج سنة 2014 إلى 2482208 مليون دج سنة 2016، كما وصلت في سبتمبر 2017 على 1979081 مليون دج؛
- رغم الارتفاع الذي سبق الإشارة اليه في حجم الإيرادات المتأتية من الجباية العادية، إلا أنّ نسبتها من اجمالي الإيرادات خلال السنوات الأخيرة بعد الأزمة لم تختلف كثيرا عما قبلها، بل شهدت انخفاضا، حيث كانت نسبتها في السنوات 2015 و2016 ولغاية سبتمبر 2017 ما

يقارب 51.72 % و49.53 % و41.75 % على التوالي، وهو ما يؤكّد عجز السلطات من خلال أدوات السياسة المالية في جانب الضرائب والرسوم لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؛

- يرجع هذا الانخفاض في نسبة مساهمة الجباية العادية في تكوين الإيرادات العامة إلى توجيه الزيادات في الضرائب والرسوم نحو قطاع العائلات أي القطاع الاستهلاكي بالدرجة الأولى، بينما بقي التعامل بحذر بخصوص قطاع الاعمال خوفا من انعكاس ذلك سلبا على سياسة تشجيع الاستثمار سواء من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي؛
- يلاحظ من الجدول أعلاه أنّ الانفاق العام شهد انخفاضا بعد الأزمة، حيث انخفض بنسبة 4.69 %، لكنّها نسبة ضئيلة مقارنة مع ما تعّل عليه السلطات من انجاح سياسة ترشيد الانفاق العام. ويرجع هذا إلى صعوبة الانتقال المباشر بالاقتصاد الجزائري من التوسع إلى التقشّف، بعد سنوات من الاستقرار الاجتماعي بسبب التوظيفات المالية الهائلة الموجّهة لهذا المجال، ما جعل الجزائر في منأى عن أي مغامرة كبرى قد تمسّ بالاستقرار الاجتماعي، كما أن الكثير من المشاريع الكبرى كان من الضروري العمل على استكمالها؛
- لا بدّ للإشارة في ذات السياق أنّ مشكلة الانفاق العمومي بالجزائر مرتبطة أساسا بسياسة الدعم التي تتبناها الجزائر والتي تهدف لدعم ضعيفي ومحدودي الدخل، لكنّها في الحقيقة تصطدم بواقع الفساد الاقتصادي فتنحرف عن ذلك الهدف؛
- سعت الجزائر على العمل على تعبئة الادخارات الاختيارية للقطاعين العائلي والأعمال من خلال اطلاق تجربة القرض السندي في أفريل 2017 وذلك للحصول على موارد مالية وتفادي اللجوء للاستدانة، إلا أنّ هذه التجربة لم تحقّق الهدف المنشود من تعبئة موارد مالية كافية في ظلّ انحسار الموارد المالية لقطاع المحروقات.

3. انعكاسات الأزمة البترولية على السياسة النقدية في الجزائر

بالمقابل فقد كان للسياسة المالية الانكماشية المعتمدة منذ سنة 2015 –بسبب الازمة الحالية للبترول–دور في تغيّر ملامح السياسة النقدية أيضا، حيث ينخفض العرض النقدي، وتعتبر سياسة التسيير الكمي أو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي من أبرز الأساليب التي اتجّهت لها الدولة في نهاية 2017 والمنتظر أن يتم إصدار نقدي دون مقابل أيضا في سنة 2018، وهو ما سينعكس بالضرورة على مؤشرين نقديين هما معدّل التضخم وسعر الصرف.

فوفقا للجدول أدناه، فقد انتقل معدل التضخم من 2.92 % إلى 6.40 % من سنة 2015 على 2017 نتيجة انخفاض المعروض السلعي للقيود المفروضة على الاستيراد وضعف إنتاجية المؤسسات الوطنية، والتدهور الحاصل في قيمة العملة، بارتفاع سعر صرفها بنسبة 24.67 % بين سنتي 2014 و2015 ليبلغ الدولار الواحد 100.46 دينار، وليتعدّى حدود 110.96 دينار في سبتمبر 2017. فالاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتوجيهها نحو القطاعات غير المنتجة أفضى إلى ضعف الاقتصاد الحقيقي والإنتاجي وهو ماله تأثير مباشر على قيمة العملة الوطنية.

جدول رقم (4):سعر صرف الدينار الجزائري ومعدّل التضخم بعد الأزمة البترولية لغاية سبتمبر 2017

البيان / السنة	2015	2016	سبتمبر 2017
سعر الصرف (دولار مقابل الدينار)	100,46	109,47	110,96
معدّل التضخم	**4,78**	**6,40**	**5,59**

المصدر: وزارة المالية الجزائرية http://www.mf.gov.dz

فالواضح إذا أنّ تغيّر ملامح السياسة النقدية كما المالية في الجزائر بعد الازمة البترولية يمكن مردّه إلى الانعكاسات السلبية التي خلّفتها الأزمة البترولية الأخيرة على الاقتصاد الوطني على مختلف المؤشرات الكلية الاقتصادية، النقدية والاجتماعية من جهة، وأيضا كتوجّه مقصود من السلطات لجعل السياسة النقدية والمالية بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة تتماشى والتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، خاصة في ظلّ إطلاق النموذج الاقتصادي الجديد سنة 2015 الهادف لتحقيق النمو الاقتصادي عبر التنويع الاقتصادي.

الخاتمة:

لقد مرّ الاقتصاد الجزائري بمراحل متعدّدة منذ الاستقلال، ورغم صعوبة مرحلة الثمانينات بسبب تداعيات الأزمة العالمية للبترول في سنة 1986، وانهيار أسعار النفط لمستويات دنيا نقلت بها الاقتصاد الجزائري نحو الخضوع لضغوطات مؤسسات التمويل الدولي، وانتقلت فيها طبيعة نظامها الاقتصادي من الطبيعة الاشتراكية إلى المحاولات المرتبكة والفاشلة في كثير من الأحيان للانتقال نحو اقتصاد السوق، إلا أنّ التسعينات من القرن الماضي تعتبر من أسوء المراحل التي شهدها ليس فقط الاقتصاد في الجزائر، وإنّما أطلّت بسوئها على الأمن والسياسة والمجتمع والثقافة وغيرها من المجالات.

بينما كانت سنة 2000 نقطة تغيّر في مسار الاقتصاد الوطني بعد الانتعاش الذي عرفه سعر البترول واستمر لسنوات، فكانت عوائده مساهمة بصورة أساسية في تمويل مخططات التنمية التي شهتها

الجزائر خلال الفترة (2001–2014)، برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج التوطيد والنمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو. إلا أنّ اعتمادها على مصدر وحيد للمداخيل أعادها من جديد في مواجهة انعكاسات سلبية بانهيار أسعار البترول مجددا منذ سنة 2014.

فللنفط تأثير كبير يتعدّى كونه مادّة خاما في صحراء الجزائر وحسب إلى اعتباره مادّة استراتيجية ترتبط بها مختلف المؤشّرات القومية للدولة وبعوائدها. فإن كانت هذه الأخيرة قد رفعت من الناتج المحلي والاحتياطات، وجعلت الفوائض ميزة موازين الدولة وقلّصت من البطالة وحسّنت من المستوى المعيشي للأفراد...وغيرها، فإنّ خضوع الأسعار والعوائد لمتغيّرات خارجية وحالة اللاستقرار التي تميّزها، تنقل تلك العلاقة وذلك الارتباط عدواها إلى الاقتصاد بكامله، فيظهر وجه آخر لريوع البترول.

وقد كشفت هذه الدراسة على أنّه تمّ إعادة النظر في السياسة النقدية والمالية التي كانت متبّعة في الجزائر قبل الأزمة البترولية، حيث انتقلت من سياسة مالية تعتمد على التوسع في الانفاق العام إلى سياسة انكماشية تسعى لضبط وترشيد الانفاق العام بالنظر لانحسار مداخيل الجزائر من جهة، وعدم قدرة الإيرادات العادية لتغطية عجز الموازنة العامة من جهة أخرى. كما انعكست تلك التعديلات على السياسة النقدية أيضا، عبر جملة من القرارات التي مسّت السياسة النقدية على غرار التوجه نحو التمويل التقليدي او ما يعرف بالتمويل بالعجز، تعديل الاحتياطي القانوني لمرتين في أوت 2017 وجانفي 2018 ....إلخ.

واجمالا يمكن القول أنّه أصبح من الضروري إعادة النظر في أدوات السياستين النقدية والمالية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد والسعي نحو تفعيل برنامج شامل للتنويع الاقتصادي، وعدم جعل تعديلات السياستين نتاجا للتأثّر بتداعيات الأزمة البترولية، وإنّما كمؤثّر وكآلية لتفعيل التحوّل نحو الاقتصاد المنتج.

الهوامش:

[1]: BERNARD BERNIER. YVES SIMON : **" Initiation à la macro économie "**, 8ème édition, DUNOD, 2001, p 405.

[2]: درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر 1990–2004–** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 47.

[3]: رابح بلعباس، زغبة طلال، **دور السياسات المالية والنقدية في معالجة البطالة في الجزائر–دراسة قياسية–** الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر –الواقع والتحديات–يومي 12–13 نوفمبر 2013، جامعة سوق اهراس، ص03.

[4]: عمر شريف،**السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي**،ص4، 5، تاريخ الإطلاع 2016/08/10http://iefpedia.com/arab/.pdf

[5] : بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص112.

[6]: عبد الله الصعيدي، **دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي**، ص 04تاريخ الإطلاع 2016/08/18 www.satlcentral.com/Arabic-materials/.../abdallah-se3idy.doc

[7]: رابح بلعباس، زغبة طلال، مرجع سابق، ص4، 5.

[8]- Aschauer, D.A, (1985) : Fiscal policy and aggregate demand, American economic review, Vol 75, N °1, Pages 117-127 Holtz, E.D, (1988): Private output, Government capital and the infrastructure crisis, Working paper N ° 394, Colombia department of economics

[9]..Public Investment and Fiscal policy, FMI, Mars, 2004

[10] : تتمثل أهمّ هذه الضوابط في: المنفعة، العقلانية والرشادة الاقتصادية، ضابط المرونة، الإنتاجية وضابط العدالة.

أنظر:عماري عمار، محمادي وليد، **آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف، ص04.

[11] :حليمي حكيمة، لومايزية عفاف، **واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001–2016) ودورها في تفعيل التنويع الاقتصادي**، مجلة المشكاة في الاقتصاد والقانون، العدد الثالث، ديسمبر 2017، جامعة عين تموشنت، الجزائر.

[12]: تقوت وفاء، عبد الغفور مزيان، **سياسات الإنفاق الحكومي في الجزائر بين الأهداف المرجوة والانجازات الفعلية – دراسة 2014، تقييمية 2001–**الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والتحدّيات، يومي13/12 نوفمبر 2013، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس، ص 14.

المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،

ب. أطروحات الدكتوراه:

2. درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر 1990–2004–** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

ج. المقالات والملتقيات العلمية:

1. تقوت وفاء، عبد الغفور مزيان، **سياسات الإنفاق الحكومي في الجزائر بين الأهداف المرجوة والانجازات الفعلية – دراسة 2014، تقييمية 2001–**الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والتحدّيات، يومي13/12 نوفمبر 2013، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس.

2. حليمي حكيمة، لومايزية عفاف، **واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001–2016) ودورها في تفعيل التنويع الاقتصادي**، مجلة المشكاة في الاقتصاد والقانون، العدد 3، ديسمبر 2017، جامعة عين تموشنت، الجزائر.

3. رابح بلعباس، زغبة طلال، **دور السياسات المالية والنقدية في معالجة البطالة في الجزائر–دراسة قياسية–** الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر –الواقع والتحديات–يومي 12–13 نوفمبر 2013، جامعة سوق اهراس.

4. عبد الله الصعيدي، **دور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية فى تحقيق منظومة الاستقرار الاقتصادي**، ص 04 تاريخ الإطلاع 2016/08/18 www.satlcentral.com/Arabic – materials/…/abdallah-se3idy.doc

5. عماري عمار، محمادي وليد، **آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، يومي 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف.

6. عمر شريف، **السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي**، ص 4، 5، تاريخ الإطلاع 2016/08/10 http://iefpedia.com/arab/.pdf

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. Aschauer, D.A,**(1985) : Fiscal policy and aggregate demand**, American economic review, Vol 75, N °1, Pages 117-127

2. BERNARD BERNIER. YVES SIMON : **" Initiation à la macro économie "**, 8ème édition, DUNOD, 2001

3. Holtz, E.D, (1988): **Private output, Government capital and the infrastructure crisis**, Working paper N °394, Colombia department of economics.

ثالثا: التقارير والمواقع الإحصائية:

1. http://www.premier-ministre.gov.dz

2. Office National des Statistiques : http://www.ons.dz

3. Ministère des finances, http://www.mf.gov.dz

4. OPEC Annual Statistical Bulletin 2016.

5. النشرة الشهرية (مايو 2016) لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 42، العدد5.

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر 2018

مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

Contribution Of The Agricultural Sector In Achieving Food Security In Algeria.

[1] أ د. رايس حدة
جامعة بسكرة
dr_rais2008@yahoo.com

[2] د. رحال إيمان
جامعة بسكرة
rahal.imene@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/01/31 تاريخ النشر: 2018/12/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز المساهمة التي يقوم بها القطاع الزراعي في الجزائر لتلبية متطلبات الأمن الغذائي وتوفير الغذاء مع ضمان استقرار مستوياته وأسعاره، في ظل استمرارية الارتفاع المتزايد لفاتورة الاستيراد خاصة للسلع الغذائية الأساسية مقابل انخفاض في حصيلة صادرات النفط بفعل تدهور أسعاره، وعليه فإن تنمية القطاع الزراعي في الجزائر أصبحت خيارا حتميا لتحقيق الأمن الغذائي والخروج من أزمة الغذاء.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الأمن الغذائي، الجزائر.

Abstract:

Cette étude vise à souligner la contribution du secteur agricole en Algérie pour répondre aux exigences de la sécurité alimentaire et la fourniture de la nourriture tout en assurant la stabilité des niveaux et de ces prix, Avec la continuité de l'augmentation croissante de la facture des importations autant plus les produits alimentaires de base par rapport à une baisse des recettes des exportations de pétrole en raison de la détérioration des couts , Par conséquent, le développement du secteur agricole en Algérie est devenu un choix nécessaires pour assurer la sécurité alimentaire et sortir de lacrise alimentaire.

Keywords: Secteur agricole, Sécurité alimentaire, Algérie.

مقدمة:

يمثل الأمن الغذائي في وقتنا الحاضر أحد أهم العقبات التي تواجه طبيعة استقرار أفراد المجتمع والدولة على حد سواء، كما تكتسي مسألة توفير الغذاء أهمية بالغة في ظل المتغيرات والتحديات التي يعيشها العالم اليوم، فأصبح أمام الدول تجسيد أحد الخيارين لمواجهة مشكلة نقص الغذاء وتدهور الوضع المعيشي للأفراد، وذلك بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو استيراد ما تحتاجه.

يعتبر تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الغذاء هدفا أساسا تسعى الجزائر على غرار باقي الدول في العالم لتحقيقه وتطوير مستوياته، وتعد الزراعة النشاط الأول والرئيسي الذي من شأنه توفير الغذاء وتلبية متطلبات أفراد المجتمع الغذائية وتحسين وضع الأمن الغذائي من خلال الإنتاج المحلي للغذاء وتقليص فاتورة الاستيراد، فالقطاع الزراعي واحد من القطاعات الحيوية التي تسعى الدولة جاهدة لتطويره وتفعيله سعيا منها للرفع من إنتاجيته وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلاله، ويركز المختصون على دراسة وتحقيق الأمن الغذائي عن طريق تبني سياسة زراعية متقدمة وحديثة باستخدام الآلات والمعدات المتطورة في عملية الإنتاج وتأهيل العمال، إضافة إلى أحداث تنمية زراعية وتحقيق ثروة حيوانية كافية لسد احتياجات المجتمع، الأمر الذي يساهم في زيادة الدخل الوطني الإجمالي ويرفع من دخول الأفراد وكذلك زيادة نصيبهم من الناتج الزراعي المحلي.

ونظرا لأهمية مسألة الأمن الغذائي وتوفير الغذاء لأفراد المجتمع، نحاول من خلال هذه الورقة البحثية مناقشة العديد من الأفكار ذات العلاقة بالموضع خاصة بما تقدمه الزراعة من مساهمة في المنتجات الغذائية لتحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

- ✓ **كيف يمكن للقطاع الزراعي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- أولا: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.
- ثانيا: أهم السياسات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر
- ثالثا: مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

أولا: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

منذ بداية السبعينات من القرن الماضي ومشكلة الأمن الغذائي للمجتمعات أصبحت محط إهتمام كامل دول العالم نظراً لما اكتسبته هذه الظاهرة من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية. وعليه وفي هذا الاطار يتطلب فهم مشكلة الأمن الغذائي والتعرف على أبعادها حتى يتم على ضوئه تحديد الوسائل والمداخل ووضع السياسات المناسبة لعلاجها، ويعد تفعيل وتطوير القطاع الزراعي للوصول لتنمية زراعية من أهم السبل التي من شأنها الزيادة في الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء في الغذاء.

1. مفهوم الأمن الغذائي

اختلفت تعاريف الأمن الغذائي نتيجة لاختلاف وتباين وجهات نظر المختصين حول هذه الظاهرة، ومن أهم هذه التعريف نذكر:

شهدت المفاهيم المرتبطة بتوفير الاحتياجات الغذائية تطورات عديدة محاولة لمواكبة التحولات الاقتصادية والتجارية العالمية، لا سيما بعد تحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية التي تعتمد على مبدأ التخصص والمزايا التنافسية، وذلك بالانتقال من مفهموم يرتبط بتحقيق الأمن الغذائي الذي يتحقق على المستويات الفردية والأسرية والوطنية والإقليمية والعالمية إذا أتيح للمستهلك وفي جميع الأوقات الفرص المادية والاقتصادية التي تمكنه من الوصول والحصول المادي على تفضيلاته الغذائية بصورة سليمة وآمنة وبكميات كافية لضمان حياة صحية ومنتجة.[1]

يعرف الأمن الغذائي بأنه " قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها سواء كان بالإنتاج المحلي أو بتأمين الاستراد الآمن غير المتعرض للتذبذب أو الأخطار من الخارج."[2]

كما عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي بأنه توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة التنافسية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية.[3]

وفي ظل الاتجاه المتزايد نحو تحقيق تنمية مستدامة في جميع المجالات وبروز مفاهيم التنمية الشاملة والمستدامة ظهر مفهوم جديد للأمن الغذائي والذي يرتبط بعنصر الاستدامة في استهلاك وإدارة الموارد المتوفرة خاصة الطبيعية منها مع ترسيخ أنماط إنتاجية واستهلاكية مستدامة ومتنوعة تحفظ الاحتياجات الحالية والمستقبلية لجميع الأفراد.

يعتبر الأمن الغذائي أحد المكونات الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداءا من المنتج وانتهاء بالمستهلك وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات انتاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية بتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة.[4]

إذن الأمن الغذائي المستدام هو استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان، كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وانجاز مستويات عالية من المعيشة، في الوقت نفسه يشمل اصطلاح الاستدامة صيانة الموارد الحية، وإنتاجيتها لكل الأجيال الحالية والمستقبلية.[5]

2. العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي نجد مايلي:[6]

– **العوامل الديموغرافية:** يعد التزايد السكاني من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فغذا شهد السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، فسوف يؤدي هذا إلى اختلالات على مستوى عرض ولب الغذاء، كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول الطالبة للعمالة إلى تزايد كبير في سكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق، كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي اجمالا في معظم الأقطار في العقد الماضي، إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى، ويصاحب النمو الاقتصادي عادة تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر، ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين، وقد أثبتت

الدراسات ان متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا.

– **العوامل الطبيعية:** يعزي قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن اشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها:

– انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزارعة مقارنة مع المساحة الكلية.

– اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.

– عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.

– للتصحر والتعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء.

– **العوامل التكنولوجية:** المقصود بها التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، وقد عرفتها منظمة الفاو على أنها تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله وادخال التحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامها نوعية محددة.

– **العوامل المادية والمالية:** بالرغم من اهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الإستثمارات بهذا القطاع ضعيفة، وهي لا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموغرافي.

اضافة إلى العوامل السابقة توجد مجموعة اخرى من العوامل التي حددها الاقتصاديون والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الأمن الغذائين والتي تتمثل في في الآتي:[7]

– **الوقود الحيوي:** برزت في الأعوام الأخيرة ظاهرة انتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية، حيث خلق منافسة بين الغذاء والوقود ويرجع هذا إلى سياسات الدول التي تقوم بدعم التوسع في انتاجه ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند والاتحاد الأوروبي، وهو ما اثر على الأمن الغذائي لبعض الدول نتيجة نقص العرض في الأسواق العالمية حيث يقول بعض الخبراء إلى أن الزيادة في استهلاك الوقود الحيوي تسببت في خفض المساحات الزراعية وهو ما ادى إلى اضطرابات غذائية

من غرب افريقيا إلى جنوب آسيا خاصة تلك الدول التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية لتغذية السكان الجائعين.

– **العوامل السياسية:** هناك عدة عقبات تواجه بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق امنها الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي لتلك الدول وخاصة ما يحدث في بعض البلدان العربية، فمثلا السودان وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية تمكنها من تأمين احتياجاتها الغذائية إلا ان الحرب الأهلية في جنوبها وتقسيمها استنزف الكثير وأبعدها عن التفكير في التنمية الزراعية، بالاضافة إلى السودان هناك سوريا، مصر، تونس وليبيا فالأحداث الجارية تؤثر بشكل كبير على وضعها الغذائي.

3. مفهوم التنمية الزراعية

أثارت مشكلة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية اهتمام العديد من الباحثين في هذا المجال على جميع الحدود العالمية والإقليمية والعربية، وهذا لتحقيق الرفاهية وتيسير الظروف الطبيعية لحياة الفرد ومحاولة اتخاذ الاجراءات العملية لتجاوز مشكلة الغذاء، ورغم ما حققته التنمية الزراعية من جوانب ايجابية متعددة، في الوقت الذي نتجت عن الممارسات الزراعية الخاطئة جملة من الآثار السلبية التي تشكل عدة أضرار على البيئة.

تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها، فقد عرفت التنمية الزراعية انها " كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية".[8]

وقد نجم عن التنمية الزراعية طوال عقود القرن الماضي بمختلف مداخلها مشاكل بيئية مختلفة، فقد أسفرت الأنشطة التمويلية الزراعية على مدى القرنين الماضيين عموما عن مشاكل بيئية في كثير من الأماكن ناجحة أساسا عن تناقص التنوع البيولوجي، سوء إدارة مياه الري واللجوء إلى استعمال الموارد المائية الجوفية بشكل مسرف مما سبب تملح التربة، التلوث بالكيماويات الزراعية والتسمم بمبيدات الآفات الزراعية، كما أن لثروة الحيوانات تكاليفها الخاصة ولاسيما في المناطق كثيفة السكان والمحيطة بالمدن، بسبب نفايات الحيوانات وأمراضها، هذا بالإضافة إلى عمليات قطع أشجار الغابات وما يصاحبها من تعرية التصحر وتدهور المراعي ومستجمعات المياه.[9]

ويمكن تعريف التنمية الزراعية المستدامة على أنها الإدارة الناجحة للموراد الطبيعية التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أوالزيادة منها إن أمكن الأمر. [10]

ويمكن صياغة الأهداف الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة كما وصفها الاتحاد الدولي لمنظمات الزراعة المستدامة كما يلي:[11]

- إنتاج غذاء آمن بكميات ذو قيمة غذائية عالية خالية من المتبقيات الكيماوية الزراعية.
- زيادة خصوبة التربة والحفاظ على مستواها على المدى البعيد.
- التفاعل البناء مع جميع الأنظمة الطبيعية.
- تطبيق دورة مغلقة لإنتاج استخدام الأسمدة العضوية.
- مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية من حيث العلاقة السوية بين المنتج والمستهلك.
- التقليل إلى أقصى حد من التلوث الذي يمكن ان يسببه النشاط الزراعي.
- إمداد العاملين في إطار الزراعة المستدامة باحتياجاتهم الضرورية.

4. العلاقة بين التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي

في هذا الجزء سوف نحاول توضيح العلاقة بين التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

يمثل القطاع الفلاحي حجر الأساس في الاقتصاد لارتباطه بباقي القطاعات الأخرى ولدوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي والقومي الذي بات يشكل عقبة أمام تطور الشعوب وتقدمها، إذ تعتبر الزراعة مصدر أساسي من مصادر الأمن الغذائي في معظم دول العالم، حيث يتم الاعتماد عليها في توفير الاحتياجات الأساسية للسكان من الأغذية والمنتجات الحيوانية والبحرية، هذا بالإضافة لما تسهم به الزراعة والثروة النباتية من تحسين وتجميل مكونات البيئة المعيشية للمدن والأحياء السكنية، وتتفاوت هذه الأهمية من بلد إلى آخر طبقا لاعتبارات كثيرة منها حجم الزراعة في الدولة والعوائد التي تتحقق منها.

عند بلوغ مستوى معين من إشباع الرغبات الإنسانية لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية والإبقاء على هذا، ويعكس طابع الاستدامة ديمومة نظام ما على المدة الطويل، والزراعة المستدامة تأمل في جني محاصيل ومواد غذائية بصورة فعالة ومنتجة مع تحسين والمحافظة على البيئة وعلى حياة الفرد والمجتمعات المحلية، وينبغي على الزراعة مواجهة رهان اشباع حقوق الأفراد وذلك بأمنهم الغذائي مراعية في ذلك الإبقاء على انتاجية الموارد الطبيعية في المدى الطويل، وأما التنمية المستدامة ما هي إلا الإدارة أو التسيير والحفاظ على مصادر الموارد الطبيعية، وتوجيه التحولات التكنولوجية والمؤسساتية بطريقة تساعد على المستوى او تحسينه وتكون التنمية المستدامة في قطاعات الزراعة،

والغابات والصيد البحري والتنوع البيولوجي، وترقية التنمية الريفية والزراعة وإعداد استراتيجية تحسين الإنتاج الغذائي على المدى الطويل ومنه ضمان الأمن الغذائي، ومنه تكون هذه الترقية ضمانا للحفاظ ولتسيير الموارد الطبيعية تسييرا جيدا.[12]

ثانيا: أهم السياسات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

نظرا لكون المشكلة الغذائية في الجزائر تكمن أساسا في قصور الإنتاج الزراعي بصفة عامة ولإنتاج المواد الزراعية الغذائية المعاشية بصفة خاصة، عن مواجهة الطلب الغذائي المتزايد بسبب العامل الديموغرافي من جهة، وتحسن نمط الحياة من جهة اخرى، لذلك فإن إعطاء الأهمية القصوى لزيادة الإنتاج الغذائيي وتنويع مصادره والارتقاع بكفاءته يعد عنصرا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي، ويمكن أن تتضمن سياسات تحسين الإنتاج الزراعي عامة والغذائي خاصة العناصر الأساسية التالية: [13]

1. **التوسع الزراعي الأفقي**: تتمثل سياسات التوسع الزراعي الأفقي في زيادة الرقعة الزراعية لأي محصول، اضافة إلى مساحات أرضية جديدة للزراعة ومجتمعات جديدة أساسها الزراعة تكون مراكز جذب سكانية، وهذا التوسع يتطلب توافر المصادر المائية للري إلى جانب توافر الموارد الأرضية، ويستغرق وقتا طويلا كما يستلزم تكاليف اكبر.

وقد استهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية توسيع المساحة الصالحة للزراعة في المرحلة الأولى الجاري لإنجازها بحوالي 0.6 مليون هكتار عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب والبرنامج الوطني للتشجير.

والبرامج والإجراءات ذات الأولوية فيما يخص التوسع الزراعي الأفقي والتي يمكن ان تحقق نتائج مرضية تتمثل في الآتي:

- تقديم الدعم للجهات المعنية بالزراعة والمزارعين خاصة في منطقة السهول الساحلية في منح الأولوية لزراعة الخضر والمزروعات الصناعية والبقول الجافة والأعلاف، وكذلك تدعيم غرس الأشجار المثمرة مثل العنب والبرتقال في السهول والزيتون، وتدعيم تربية المواشي والدواجن والنحل.
- تقديم الدعم للمزارعين في منطقة السهول الواقعة وراء الساحل لتخصيص الأراضي الزراعية في زراعة الحبوب.
- تدعيم تخصيص الأراضي الزراعية في الهضاب العليا، وإقامة الحواجز المائية وحفر الآبار لاستخدامها في السقي.

2. التوسع الزراعي الرأسي

يقصد بالتوسع الزراعي الرأسي زيادة انتاجية الموارد الزراعية المتوفرة من خلال استخدامها بأسلوب اكثر كفاءة، ويتميز التوسع الزراعي الرأسي عن التوسع الأفقي بعدم احتياجه لقدر كبير من الموارد المائية، وانخفاض التكاليف الناتجة عن استصلاح وزراعة أراضي جديدة، فضلا عن توفير المبالغ الطائلة لإنشاء المرافق الجديدة، كذلك يتميز بأنه سريع العائد بالمقارنة مع الفترة اللازمة للوصول بالتوسع الزراعي الأفقي إلى حد الإنتاجية الاقتصادية، ومادام الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وكذلك الإنتاجية في الجزائر منخفضين إلى حد كبير وخاصة بالنسبة للحبوب والبقول الجافة، فإن امكانية تطويرهما بشرط ادخال الأساليب الانتاجية الملائمة ووسائل الإنتاج الحديثة من عتاد فلاحي وبذور ممتازة وسلالات عالية الإنتاجية وأسمدة ومبيدات كيماوية.

وفي هذا التوجه ركزت هذه السياسة على ما يلي:

- تحسين إنتاج محاصيل الحبوب.
- تحسين وتكثيف الإنتاج الحيواني.
- تربية وصيد الأسماك.
- إنتاج اللحوم الحمراء والحليب.

3. توفير المناخ المشجع لتحسين الإنتاج الزراعي:

لكي يقبل المزارعون والمنتجون على تبني انجازات التكنولوجيا الحديثة، سواء كانت أصنافا نباتية أو سلالات حيوانية أو معاملات زراعية او رعاية بيطرية او نظم إنتاج متطورة...إلخ، ويحققوا من هذا التبني أكبر قدر ممكن من المكاسب " سواء من خلال زيادة الإنتاجية أو الجودة أو خفض تكاليف الإنتاج" لتحسين مستوى الإنتاج الزراعب للبلد، يجب أن يتيسر لهم أربعة متطلبات أساسية هي:

- الحصول على مدخلات الإنتاج " كميا ونوعيا" التي توصي بها المؤسسات البحثية والارشادية بصورة ميسرة في الأوقات المناسبة وفي الأماكن القريبة منهم.
- الحصول على التمويل اللازم لشراء مدخلات الإنتاج أو أدوات ومعدات الإنتاج من المؤسسات التمويلية بشروط ميسرة ومن دون عناء وفي الوقت المناسب.
- الحصول على الأسواق لبيع منتجاتهم بسهولة ويسر والحصول على أسعار مناسب.

- حوافز اقتصادية مشجعة لتبني وتطبيق منجزات التكنولوجيا الحديثة، والاستثمار في الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال توازن مفيد بين أسعار المدخلات والمنتجات الزراعية يترك لهم عائدا عادلا يتناسب مع تنامي جهدهم وحسن إدارتهم الإنتاجية.

وتتحقق هذه المتطلبات بتوفير الشروط الأساسية التالية:

- تشجيع الدولة للاستثمار الزراعي: وذلك بتوفير الظروف المشجعة للاستثمار الزراعي بمستوياته المختلفة، الاستثمار المباشر في مجالات تحسين البنية الأساسية مثل استصلاح الأراضي وتعبئة الموارد المائية وترشيد استخدامها وغيرها من مشاريع البنية التحتية.
- تعبئة الموارد المائية وترشيد استخدامها: عن الموارد المائية أصبحت مسألة حيوية في الجزائر سواء بالنسبة لتنمية الانتاج الزراعي، واستمراريته، او بالنسبة للصناعة وحاجات السكان من مياه الشرب واتغطية مختلف هذه الاحتياجات من المياه في المستقبل يستلزم أن تبذل جهودا معتبرة لتحقيق إنجازات جديدة في مجالات المياه، وصيانة شبكات نقل وتوزيع المياه وترشيد استخدام المياه.
- نظام تسويق فعال: في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي المطبقة في الجزائر منذ أوائل التسعينات من القرن العشرين أصبحت أسعار المنتجات الزراعية باستثناء الحبوب تتحدد حسب قوى العرض والطلب ويحتكر تسويقها الوسطاء الخواص غير المهيكلين في معظمهم، والذين لم يتقيدوا بضوابط المهنة وأخلاقيات التجارة، مما تسبب في إلحاق الضرر بالمنتجين والمستهلكين معا، ولذلك ينبغي لنظام التسويق أن يكون عادلا وفعالا، بمعنى أن يعطي للمنتج الزراعي حقه كاملا، ويحقق الربح من خلال الخدمات التي يقدمها للعملية التسويقية، وكفئا بمعنى أن يكون قادرا على تسويق المنتجات الزراعية بأفضل أسعار ممكنة وفي الأوقات المناسبة وبأقل قدر من المفقود أو التالف على شرط عدم إلحاق الضرر بالمستهلكين.
- مؤسسات خدمية ديناميكية: تقوم المؤسسات الخدمية الحكومية وغير الحكومية وخاصة التعاونية، بدور رئيسي في عملية التنمية الزراعية، ومن ثم فإن دعم إنشاء المؤسسات الخدمية في مختلف المجالات وعلى مستوى جهات الوطن، وتحديثها بصورة متواصلة لكي تؤدي واجباتها على خير وجه وبتوافق مع روح العصر، يمثل ركنا أساسيا وشرطا لا غني عنه لنجاح العملية الإنتاجية الزراعية، ومادام العنصر الفاعل والداعم للنشاط الإنتاجي هو

البحث العلمي والارشاد أي التكنولوجيا فإنه يستلزم على الحكومة ان تعطيه الأولوية بمنحه الدعم الكافي حتى تتمكن المؤسسات البحثية من القيام بدورها على أكمل وجه.

ثالثا: مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

1. واقع الأمن الغذائي في الجزائر

إن انعدام الأمن الغذائي في الجزائر يشكل تحدى كبير يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ويعد هذا الوضع نتاج سياسات تنموية فاشلة لم يحظ فيها القطاع الفلاحي بالأولوية والاهتمام الكافي، حيث عانى من التهميش في المخططات التنموية مع ضعف نصيبه من الاستثمارات الوطنية، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الفلاحي الذي لم يواكب الطلب الاستهلاكي، وبالمقابل ارتفعت الواردات الغذائية حيث تجاوزت 2 مليار دولار خلال سنوات التسعينات وتعدت 4 مليار دولار سنة 2010 ومن المتوقع أن تتعدى 6.5 مليار دولار سنة 2020.

ويعود السبب في ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية إلى أن المساحة المستغلة زراعيا تعد ضعيفة، حيث لم يتجاوز نصيب الفرد منها عام 2000 نحو 0.20 هكتار بعد ما كان 0.36 هكتار عام 1982، بالإضافة إلى التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر وضعف الإكتفاء الذاتي والخطر المتأتي من اعتمادها على الخارج بالاستيراد لا يعبر على مستوى الأمن الغذائي، كما توجد عدة عوامل أخرى ساهمت إلى حد كبير في عرقلة تطور القطاع الفلاحي وإحداث تنمية فلاحية " ضعف استخدام المكننة في الزراعة، انخفاض استخدام الأسمدة خاصة بعد رفع الدعم على مدخلات الإنتاج، ضعف هياكل التسويق".[14]

وفي هذا الإطار صنفت التقارير الدولية لسنة 2013 الجزائر في المرتبة 73وراء كل من تونس في المرتبة 50 والمغرب في المرتبة 59، من حيث توفيرها للأمن الغذائي من بين 105 دولة في العالم، وتم تقدير تنقيطها بـ 5.4 على 100، ووفق تصنيف صادر عن وحدة المعلومات الاقتصادية بمجلة Economiste البريطانية الذي رتب 11 دولة عربية بالنسبة للأمن الغذائي، حيث احتلت الجزائر فيه المركز 8 عربيا و70 عالميا من بين 109 دولة، بعد كل من الكويت التي تصدرت الدول العربية والتي جاءت في المرتبة 28 عالميا، تلتها الإمارات بالمرتبة 30 عالميا، ثم السعودية 32 عالميا، تونس 54 عالميا، الأردن 59 عالميا، المغرب 63 عالميا وأخيرا مصر 66 عالميا.[15]

2. مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

إن أهمية الزراعة ومساهمتها في توفير الغذاء ودفع عجلة التنمية، تتجلى منخلال الوظائف التي يقوم بها القطاع الزراعي في الاقتصاد الوظني، حيث تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي في الجزائر 29 مليار دولار سنة 2012 أو ارتفاع بنسبة تقارب 32 % بالمقارنة مع سنة 2011 حسب الاحصائيات التي قدمتها وزراة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث أكد مدير الاحصائيات الفلاحية للوزارة أن قيمة الإنتاج الفلاحي المحقق خلال الموسم 2011 / 2012 بلغت 2.223 مليار دينار أي ما يعادل 29.3 مليار دولار مقابل 22 مليار دولار سنة 2011، ومن حيث قيمة الخضر فإن الخضر ساهمت في رفع الإنتاج الوطني بنسبة 29.2 % من الإنتاج الإجمالي متبوعة باللحوم الحمراء 18.2 % والزراعات الكبرى " الحبوب" بنسبة 11.8 % والتمور 8.4 % والفواكه 7.8 % والحمضيات 5.9 % والحليب 6.7 %، ويمكن ابراز المساهمات الممكنة للزراعة في التنمية الاقتصادية وتوفير الغذاء في الجزائر من خلال المؤشرات الآتي ذكرها:[16]

- **مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:** يؤثر القطاع الزراعي تأثيرا مباشرا في النمو الاقتصادي الوطني ولكن بدرجات متفاوتة حسب البلدان وحسب مدى اعتمادها على الزراعة ودرجة تنوع الاقتصاد، حيث لم يحقق القطاع الزراعي المرتبط ارتباطا وثيقا بمعدلات هطول الأمطار مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2011/2005 ، وكانت مساهمته بسيطة جدا لا تتعدى 9.2 % وهو ما نحاول ابرازه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور الناتج الزراعي في الجزائر بالأسعار الجارية 2005 /2010)

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الزراعي " مليون دولار"	7.902	8.805	10.105	11.197	12.751	13.471
مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي "%"	7.7	7.5	7.5	6.6	9.2	9.0
نصيب الفرد من الناتج الزراعي "دولار"	240	263	297	323	362	376

المصدر: بوغدة نور الهدى، مرجع سابق، ص: 148.

من خلال معطيات الجدول السايق نلاحظ ارتفاع في الناتج الزراعي وقد صاحبه ارتفاع في نصيب الفرد من هذا الناتج، وهذا رجع إلى التحسن الملحوظ في أداء النشاط الزراعي، ونتائج تطبيق الإصلاحات التي علافها القطاع في هذه الفترة والفترة التي سبقت، وتبقى مساهمة الناتج الزراعي

ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي وهي في تناقص جراء ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي المحروقات والخدمات، وهو ما يوضح أن الزراعة تسهم بقليل في تكوين الدخل الوطني.

- **مساهمة الزراعة في توفير فرص العمل (العمالة):**

تهدف التنمية الزراعية إلى توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة وفي مجال تخصصها، بحيث يكون لها تأثير كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع خاصة إذا كانت العمالة الزراعية لها تدريب ومعرفة باستخدام وسائل وحوافز العمل، وتتم عملية اضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة أو رفع الإنتاجية من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثة، كذلك فإنه يمكن الإستفادة منها في القطاعات الأخرى أي الحصول على حاجاتها من عنصر العمل من فائض القوة الشرائية العاملة في الزراعة.

وقد تبين أن تصاعد وتيرة القوى العاملة الكلية يصاحبها تغيرات متذبذبة في نسبة اليد العاملة الزراعية، وذلك طيلة الفترة 2011/2005، ويعزي ذلك إلى استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، وكذا ارتباط العمل النشاطي الموسمي للإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية وبالتالي ترتفع مستويات البطالة المقنعة خاصة في الزراعة المطرية، وبالرغم من كل الاصلاحات الزراعية والتسهيلات التي منحتها الحكومة استجابة لسوق العمل إلا أنها العمل في هذا القطاع مرهون بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وعليه تبقى نسبة القوى العاملة في الزراعة متدنية مقارنة مع القطاعات الأخرى.

- **مساهمة الزراعة في توفير الاحتياجات الغذائية:**

تعد قضية الأمن الغذائي وتوفير الغذاء قضية راهنة، فحسب وزراة الفلاحة والتنمية الريفية فإن الأمن الغذائي يصبوا إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة، وتعكس حالة الأمن الغذائي مجموعة من المؤشرات " كالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي"، فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء، أما مؤشر الاكتفاء الذاتي فيعني قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي.

ومن خلال معطيات الدراسة تبين أن مساهمة الزراعة المحلية في توفير الغذاء جيدة إلى حد ما في بعض المنتجات الزراعية النباتية على غرار الخضر والفواكه، لكنها ضعيفة في محاصيل أخرى وخاصة المحاصيل الاستراتيجية التي تدخل في تركيبة غذاء المواطن الجزائري خاصة الحبوب التي عرفت بدورها ارتفاعا كبيرا في أسعارها على مستوى السوق المحلية، إذ نلاحظ الثبات النسبي لمساهمة الإنتاج المحلي في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2011/2004، كما يمكن الإشارة إلى أن الاحتياجات الغذائية يتم تلبيتها من الإنتاج المحلي بنسبة 72 % والباقي حوالي 28 % من الاستيراد وحسب تقارير وزراة الفلاحة سنة 2012 ، إذ تبقى الجزائر أسوأ حالا من تونس والمغرب في المجال الزراعي بسبب إهمالها لهذا القطاع لسنوات عديدة، وأن الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن الغذائي للجزائر يتمثل في التبعية المطلقة للخارج وخاصة المنتجات الاستراتيجية، حيث تستورد الجزائر 85 % من البقول الجافة، 90 % من الحوم البيضاء، 57 % من الحليب، 18% من اللحوم الحمراء، وتكشف هذه الأرقام عن وضع كارثي في مجال الأمن الغذائي حيث تستورد 80.4 % من مجموع الواردات الإستراتيجية الرئيسية الضرورية لضمان أمنها الغذائي وشراء السلع الاجتماعي،

وتعتبر الحبوب وفي مقدمتها القمح من السلع الإستراتيجية التي يتوقف عليها الأمن الغذائي للمواطن الجزائري، والتي تعتمد الجزائر في توفيرها على الخارج حيث تصنف الجزائر من ضمن الدول الأوائل في استيراد الحبوب، وتعتمد زراعة الحبوب في الجزائر على الري المطري رغم ندرة وتذبذب كمية الأمطار المتساقطة خاصة بالمناطق المخصصة لزراعة هذه السلعة الغذائية الغذائية الإستراتيجية، وهذا ما أدى بالمختصين في ميدان الزراعة إلى التفكير في التوجه نحو الري التكميلي الذي يعتبر وسيلة فعالة لرفع إنتاجية المحاصيل وتحقيق الإكتفاء الذاتي في الحبوب التي تعاني عجزا كبيرا على المستوى المحلي.

الخاتمة:

يعتبر الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه أغلب دول العالم عندما يكون الطلب على الغذاء أكبر من عرضه، وهذا هو الوضع الغالب على مستوى توفير الغذاء عالميا، خاصة أمام التزايد السكاني السريع مقابل تقلص المساحات الزراعية واستخدامها لأغراض التوسع الصناعي والعمراني، وإن مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر أصبحت ذات أبعاد كبيرة نظرا لاعتمادها الشبه كلي على استيراد مختلف انواع السلع الغذائية وغيرها من المواد الأساسية من الأسواق الخارجية، حيث تزايدت نسب الواردات الغذائية في الجزائر من 2600.2 مليون دولار سنة 1996 إلى 9.75 مليار دولار

سنة 2011 وهذه النسب في تزايد مستمر،، بالرغم من الجهود الجادة المبذولة من قبل الدولة لتحقيق الأمن الغذائي والمحافظة على استقرار مستوياته من خلال اتخاذ جملة من السياسات التنموية والبرامج خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الزارعي الذي عرف معدلات نمو عالية في الآونة الأخيرة، إلا أن مساهمة القطاع الزراعي المحلي في تلبية متطلبات الغذاء المتزايدة تبقى ضئيلة جدا.

وعليه فإن هذا الوضع يتطلب إعداد استراتيجية فعالة للرفع من كفاءة ومساهمة القطاع الزراعي وتفعيل دوره في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال:

- إدارة الموارد والإمكانيات الزراعية والمائية المحلية وحسن استغلالها للوصول لتنمية زراعية واقتصادية واجتماعية.
- محاولة تحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، واستصلاح المساحات المخصصة للزراعة.
- تطوير ودعم عمليات الاستثمار في القطاع الزراعي.
- تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والصناعات الغذائية الزراعية وذلك لإتاحة الغذاء وتوفير الاكتفاء منه.

المراجع:

[1] ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، العدد 15، ص: 200.

[2] رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر : واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015 ، العدد 13، ص: 51.

[3] كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل المالي، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص: 24.

[4] رزيقة غراب، مرجع سابق، ص ص: 52،51.

[5] بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المالية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي – حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2014،2015، ص: 5.

[6] أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، 23، 24 نوفمبر 2014 ، ص ص: 4،5.

[7] كينة عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ص: 36، 39.

[8] بوغدة نور الهدى، مرجع سابق، ص: 24.

[9] المرجع السابق، ص: 27.

[10] رزيقة غراب، مرجع سابق، ص: 57.

[11] المرجع السابق، ص: 57.

[12] بوغدة نور الهدى، مرجع سابق، ص ص: 38،39.

[13] عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص ص: 263، 283.

[14] علة مراد، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر " قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغزائي العربي"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ص: 2،3.

[15] رزيقة غراب، مرجع سابق، ص: 50.

[16] بوغدة نور الهدى، مرجع سابق، ص ص: 147،160.

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر2018

الابتكار المفتوح بين الحاجة وخطوات تبنيه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

Open innovation between need and adoption steps in Algerian SMEs.

[1] د.مديحة بخوش
جامعة تبسة
madihabakhouche@gmail.com

[2] ط.د. عبد القادر بن سعدة
جامعة تبسة
madihabakhouche@gmail.com

تاريخ الاستلام:2018/09/18 **تاريخ النشر:**2018/12/30

ملخص:

استهدفت الدراسة إبراز أهمية الابتكار المفتوح كحاجة و آلية يجب تبنيه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وذلك من خلال محورين تناول الأول المفاهيم النظرية المرتبطة بالابتكار المفتوح والفرق بينه وبين الابتكار المغلق. إضافة إلى مرتكزات الابتكار المفتوح ومختلف مزاياه وعيوبه. ليتناول المحور الثاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الظروف الراهنة مع ابراز دور الابتكار المفتوح في تعزيز أدائها. وستختتم الدراسة بخاتمة تعرض أهم النتائج والتوصيات المرتبطة بالموضوع.

الكلمات المفتاحية: الابتكار المفتوح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، الابتكار المغلق.

Abstract:

The study aimed to highlight the importance of open innovation as a need and a mechanism to be adopted in the Algerian SMEs, through two axes: the theoretical concepts related to open innovation and the difference between it and closed innovation. In addition to the pillars of open innovation and its various advantages and disadvantages. The second axe focuses on small and medium enterprises and their importance in the Algerian economy under the current circumstances. with demonstrating the importance of open innovationin enhancing its performance. The studies willconclude with the most important results and recommendations.

Keywords: open innovation, small and medium enterprises, Algeria, closed innovation.

مديحة بخوش madihabakhouche@gmail.com

.

مقدمة:

تواجه المؤسسات الكثير من التحديات في ظل البيئة التنافسية الراهنة والمتغيرات الاقتصادية المعقدة، مما أدى إلى حاجتها أكثر فأكثر إلى الارتقاء بمنتجاتها واحتلال موقع تنافسي في السوق المحلية والعالمية خاصة مع التوسع في نطاق الأسواق وتغير في أساليب المنافسة مع دخول الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقارات، وباعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم مرتكزات بناء الاقتصاد الوطني لأي دولة فقد فرضت هذه المعطيات ضرورة البحث في آليات إبداعية مبتكرة لبناء مزايا تنافسية تواكب هذه المستجدات، وفي ذلك بدأ الحديث عن أهمية الابتكار المفتوح كآلية لتعزيز أداء تلك المؤسسات ودعم تواجدها المحلي وحتى العالمي، ومن هذا المنطلق تطرح الدراسة الإشكالية التالية: فيما تكمن حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى الابتكار المفتوح وكيف يمكن تبنيه فيها؟ وفي ضوء هذه الإشكالية تطرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالابتكار المفتوح؟ وما الفرق بينه وبين الابتكار المغلق؟
- ما هي المرتكزات التي يقوم عليها الابتكار المفتوح؟ وما هي أهم مزاياه وعيوبه؟
- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وماهي خصائصها؟
- ما واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟
- فيما تبرز حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للابتكار؟ وكيف يمكن لها تبنيه؟

وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع المدروس الذي يحاول أن يعالج أهمية الابتكار المفتوح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة، كما يحاول تقديم آليات وخطوات عملية لتبني الابتكار المفتوح في تلك المؤسسات من أجل النهوض بها وتنمية وتعزيز مكانتها في الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

وتهدف الدراسة من خلال محاورها إلى الكشف عن خطوات عملية منهجية يمكن تبنيها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاعتماد الابتكار المفتوح كمدخل في تطوير أعمالها في ظل الظروف التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من جهة وتوفر المبتكرين الجزائريين بابتكاراتهم التي أثبتت نجاعتها على الصعيد العالمي.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها سيتم تقسيمها إلى مايلي:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الابتكار المفتوح

يختلف الفهم لمصطلحي الابتكار من فرد لآخر، فقد ترتبط كلمة الابتكار بالعديد من الأشياء مثل مختبرات البحث والتطوير في الأجهزة الإلكترونية أو مجموعات التصميم أو مشروع لبدء عمل ما،وصفة الابتكار اليوم مطلوبة بشكل كبير إذ أن المبتكرين والمبدعين اليوم هم مطلب في كل مكان بداية من المصانع إلى غرف المبيعات من أقسام تكنولوجيا المعلومات إلى إدارة الموارد البشرية، فالابتكار ليس قسما من أقسام الشركة، بقدر ما هو عقلية يجب أن تتخلل المؤسسة بأكملها.

فبغض النظر عن المكان أو المجال أو المادة الأولية أو حتى المصدر الأساسي للابتكار فهو بمثابة البصيرة والفهم التخيلي للفرص الداخلية أو الخارجية والتي يمكن الاستفادة منها لتحسين الكفاءة ورفع قدرة توليد الإيرادات، أو زيادة الانخراط،والبصيرة يمكن أن تكون حول احتياجات أصحاب المصلحة أو ديناميكيات السوق، أو حتى كيفية عمل الشركة

أولا: ماهية الابتكار المفتوح

إن الحديث عن الابتكار المفتوح كأحد الجوانب الحديثة التي طورها الأكاديميون في مجال الابكار يمكن التفصيل فيها من خلال العناصر التالية:

1: مفهوم الابتكار المفتوح:

قبل التطرق لمفهوم الابتكار المفتوح وجب أولا التعريف بالابتكار، فقد عرف Lueck Katy الابتكار بقوله: " يفهم الابتكار بتقديم شيء جديد أو طريقة جديدة أو تأليف المعرفة في المنتجات الجديدة"[1].

أما من منظور المنظمة، وضح Amabile بأن الابتكار " يبدأ من الأفكار المبتكرة الى عملية التطبيق الناجح للأفكار المبتكرة ضمن المنظمة، وقد يكون من قبل الأفراد أو فريق العمل"[2].

وبصفة دقيقة، يعرف الابتكار بأنه: "الطرق أو الأساليب الجديدة المختلفة الخارجة أو البعيدة عن التقليد التي تستخدم في عمل أو تطوير الأشياء والأفكار. وهو عملية عقلية تعبر عن التغييرات الكمية والجذرية و/أو الجوهرية في التفكير، وفي الإنتاج أو المنتجات، وفي العمليات أو طرق وأساليب الأداء، وفي التنظيمات والهياكل"[3].

وعند محاولة إعطاء تعريف للابتكار، يتضح أن هناك تباين كبير وواضح بين المصطلحي الإبداع والابتكار، فكثيراً ما يستعمل مصطلحي الإبداع والابتكار كمرادفات للدلالة على نفس المعنى، ولكن في الحقيقة هناك فرق بينهما،فالإبداع هو موهبة نظرية يولدها الانسان من خلال مجموعة من المهارات المكتسبة واستخدامها لحل المشكلات، في حين ان الابتكار هو التطبيق العملي للأفكار المبدعة.

وقد تم تطوير مفهوم الابتكار المفتوح في أوائل عام 2000 من قبل باحث في كلية هنري تشيسبرو في بيركلي .يشير مبدأ الابتكار المفتوح ، كما يوحي اسمه، إلى عملية ابتكار لم تعد الشركة "مغلقة" في نفسها داخل قسم البحث والتطوير، ولكنها تفتح على العكس من ذلك، على مجموعة متنوعة من الجهات الخارجية الأخرى (الباحثين ، الشركات الشريكة ، العملاء ، الطلاب ، إلخ) أو داخلي بخلاف عمال البحث والتطوير.[4]

يحدد هذا المصطلح العملية التي تستطيع الشركة من خلالها طلب أفكار وخبرات خارج أسوارها، كما يسمح الابتكار المشترك للشركة بالاستفادة من أفكارها كبراءات الاختراع خارج سوقها الخاصة من خلال عرضها على الشركات والمؤسسات الأخرى.

2: الابتكار المفتوح والمغلق:

تقليديا ، جرت عمليات تطوير الأعمال الجديدة وتسويق المنتجات الجديدة داخل حدود الشركة (الشكل 1).

الشكل رقم (01):الابتكار المغلق

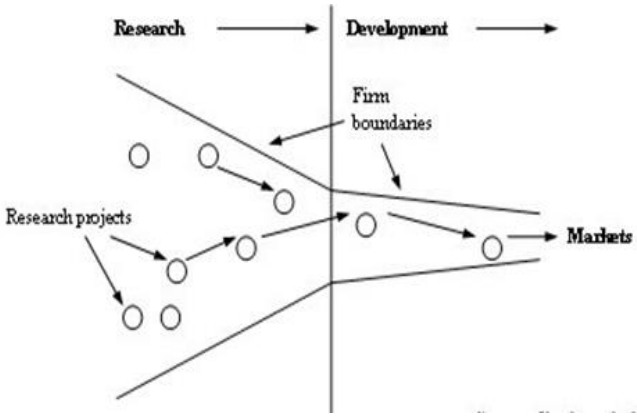

المصدر: http://www.openinnovation.eu/open-innovation تم الاطلاع في 18-04-2018

نتيجة لعدة عوامل آدت إلى تآكل الابتكارات المغلقة من جهة وزيادة تنقل وتوافر الأشخاص المتعلمين تعليما عاليا على مر السنين. تواجدت كميات كبيرة من المعرفة خارج مختبرات الأبحاث في المنظمات الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك فعندما يقوم الموظفون بتغيير وظائفهم، فإنهم يأخذون معرفتهم معهم، مما يؤدي إلى تدفق المعرفة بين المنظمات، ثانياً، ولقد زاد توافر رأس المال المغامر بشكل ملحوظ مؤخراً، مما يجعل من الممكن تطوير أفكار وتكنولوجيات جيدة وواعدة خارج المنظمة، فعلى سبيل المثال في شكل فوائد جانبية أو من خلال اتفاقات الترخيص، وأخيراً تلعب شركات أخرى في سلسلة التوريد ، مثل الموردين ، دوراً متزايد الأهمية في عملية الابتكار.

ونتيجة لذلك بدأت المنظمات تبحث عن طرق أخرى لزيادة كفاءة وفعالية عمليات الابتكار لديها من خلال البحث النشط عن التقنيات الجديدة والأفكار خارج الشركة وأيضا من خلال التعاون مع الموردين والمنافسين من أجل خلق قيمة العملاء و هناك جانب آخر مهم هو مزيد من التطوير أو الترخيص للأفكار والتقنيات التي لا تتناسب مع استراتيجية الشركة وعلى سبيل المثال ، ASML ، وهو جزء من Philips.[5]

الشكل رقم (02): الابتكار المفتوح

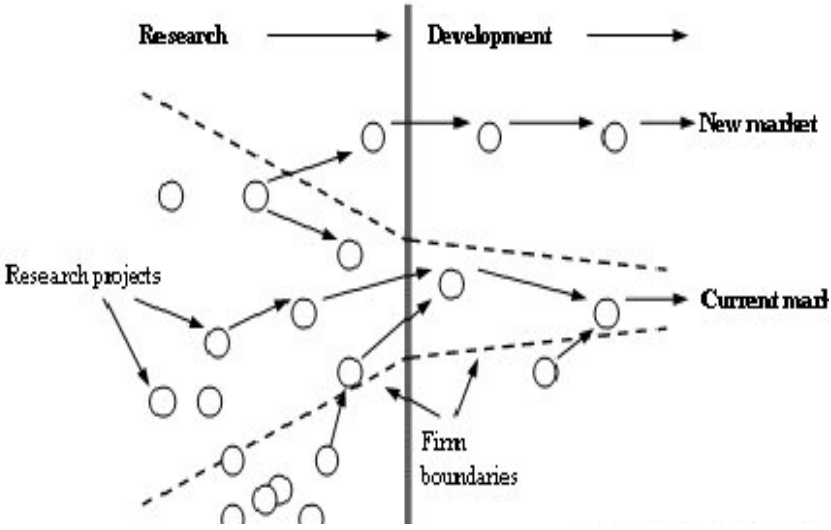

المصدر: http://www.openinnovation.eu/open-innovation تم الاطلاع في 18-04-2018

ويعني التحول الموصوف أعلاه أن الشركات يجب أن تدرك الأهمية المتزايدة للابتكار المفتوح. حيث لا

يتم تطوير كل الأفكار الجيدة داخل المنظمة، ويمكن للمنظمة أن تقرر ما إذا كانت المعرفة الخارجية والداخلية قيّمة أم لا، وذلك لزيادة جهودها التطويرية والتسويقية في أعمال تجارية جديدة عندما يتوقع أن يكون المشروع المغامر غير مربح بما فيه الكفاية أو عندما لا يناسب نموذج الأعمال للمنظمة، لن تقوم المنظمة ببساطة بإجهاض المشروع (كما هو الحال في إطار الابتكار المغلق) ، ولكنها ستحاول ترخيصه أو بيعه إلى المنظمات الأخرى التي يمكنها استخدام الابتكار بشكل منتج لأن لديهم نماذج أعمال مختلفة.[6] ويوضح الجدول أدناه هذا:

الجدول رقم (01): يوضح الفرق بين مبادئ كل من الابتكار المغلق والابتكار المفتوح

مبادئ الابتكار المغلقة	مبادئ الابتكار المفتوحة
يعمل الأشخاص الأذكياء في الميدان لصالحنا.	لا يعمل كل الأشخاص الأذكياء معنا ، لذا يجب عليهم العثور والاستفادة من معارف وخبرات الأفراد المشرقين خارج شركتنا.
لتحقيق الربح من البحث والتطوير ، يجب علينا اكتشافه وتطويره وشحنه بأنفسنا.	يمكن للبحث والتطوير الخارجي أن يخلق قيمة كبيرة، حيث يلزم البحث والتطوير التجريبي الداخلي للحصول على جزء من هذه القيمة
إذا اكتشفنا ذلك بأنفسنا ، فسوف نصل به إلى السوق أولاً.	ليس علينا أن ننشئ البحث للاستفادة منه.
الشركة التي تحصل على ابتكار للسوق الأول ستفوز.	بناء نموذج عمل أفضل من الوصول إلى السوق أولاً.
إذا قمنا بإنشاء أكثر الأفكار وأفضلها في الصناعة ، فسوف نفوز.	إذا حققنا أفضل استخدام للأفكار الداخلية والخارجية ، فسوف نفوز.
يجب أن نتحكم في ملكيتنا الفكرية (IP) بحيث لا يستفيد منافسونا من أفكارنا	يجب أن نربح من استخدام الآخرين لملكية الفكرية الخاصة بنا ، ويجب أن نشتري IP الخاص بشركة أخرى كلما تقدمت في نموذج أعمالنا.

المصدر: http://www.openinnovation.eu/open-innovation تم الاطلاع في 18-04-2018

ويتضح مما تقدم أن الابتكار المفتوح موجه يهتم بتبني الجديد من البيئة الخارجية وتحويله إلى منتجات أو تحسين في العمليات القائمة أما المغلق فيختص بما يتم تطويره في بيئة المنظمة الداخلية بناء على قدراتها الذاتية.

ثانيا: مرتكزات الابتكار المفتوح، مزاياه وعيوبه:

إن الاعتماد على الابتكار المفتوح في تطوير مجالات الأعمال ومنظماتها يجب أن يقوم على عدد من المرتكزات ليخلق عددا من المزايا للمنظمات ولكن يمكن أن يصاحب ذلك عدد من العيوب وسيتم فيمايلي التفصيل في ذلك:

1. مرتكزات الابتكار المفتوح

يرتكز الابتكار المفتوح على عدة مبادئ وأسس أهمها:[7]

- عدم امتلاك المنظمة لكل الكفاءات والموارد البشرية المبدعة وغنما تحتاج إلى الاستعانة بمعارف المصادر الخارجية.
- البحث والتطوير الخارجي من المرجح ان يمنح قيمة اكبر للمنظمة.
- لا ينبغي للبحث أن يكون بالضرورة من طرف المؤسسة حتى يتمكن من إفادتها وتحقيق الربح لها.
- أنموذج عمل متين ومتميز يعد أفضل من المساعدة لاختراق الاسواق.
- بإمكان المنظمة الاستفادة من حقوق الملكية الفكرية لديها، كما يمكن لها حيازة حقوق ملكية من الآخر عند الحاجة.
- ينطوي الابتكار المفتوح على بعدين: الاول يتمثل في الابتكار المفتوح الوارد: من خلال إقامة علاقات مع الاطراف الخارجية بهدف الاستفادة من مهاراتهم العلمية والتقنية لتحسين اداء الابتكار الداخلي، والبعد الثاني هو الابتكار الصادر: من خلال إنشاء علاقات مع الاطراف الخارجية بهدف الاستغلال التجاري للأفكار والمعارف التكنولوجية الداخلية للمؤسسة لصالح الاطراف الخارجية.

إن أهم المرتكزات التي يعتمد عليها الابتكار المفتوح هو آليات جذب تلك الابتكارات للمؤسسات التي تحتاجها.

2. مزايا الابتكار المفتوح وعيوبه:

يطرح الابتكار المفتوح أمام المؤسسات مجموعة من المزايا يمكن ذكرها فيمايلي:[8]

- تستفيد المنظمات الابتكارية من المشاركة المبكرة في التقنيات الجديدة أو الفرص التجاريةحيث يسمح الابتكار المفتوح للمنظمات الابتكارية باستشعار التطورات في مجموعة واسعة من الاختراعات المطورة خارجياً من خلال شراء حصص الأقلية في المنظمات الناشئة (التقنية العالية)، أو المشاركة في صناديق رأس المال الاستثماري، أو عن طريق توفير استثمارات تعليمية في مشاريع واعدة في الجامعات أو مختبرات الأبحاث. وتتمثل ميزة هذه الاستراتيجية في أن المنظمات تتعلم في وقت مبكر عن التقنيات الجديدة، كما يسمح الابتكار المفتوح للمنظمات بفحص

نطاق أوسع بكثير من التقنيات المتاحة أو تطورات السوق الجديدة بدلاً من مجرد كتابة الخيارات على المشاريع الداخلية وحدها.

- القدرة على الوصول إلى نطاق أوسع من التقنيات وفرص السوق وهذا ما له قيمة مالية لأنه قد تكون هناك فرص أكثر تنوعا، وبعضها قد لا يرتبط بالفرص المتصورة داخليًا، والنتيجة تكون واضحة من حيث ارتفاع العائد، وانخفاض التكاليف وتمكين منظمة الابتكار المفتوحة من بناء محفظة من المشاريع التي ستكون أكثر مقاومة للمشاكل في أي جزء من العمل.
- تتيح ممارسات الابتكار المفتوحة للشركات مرونة أكبر بشأن موعد بدء الجزء الداخلي من عملية الابتكار: حيث يمكن للشركة البدء في استكشاف الإمكانيات التجارية للتكنولوجيا في الخارج في البداية من خلال العلاقات مع الجامعات والشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من مصادر الابتكار،كما ان القدرة على تأخير الاستثمار في نشاط الابتكار الداخلي تمكن الشركة من النظر في مجموعة أوسع من خيارات الدخول في البداية، كما تدعم المزيد من الطرق لتطوير فرص النمو من التكنولوجيا. وتتيح هذه المرونة أيضًا إمكانية التمييز بين مختلف استراتيجيات الابتكار، فقد طورت بعض الشركات القدرة على إجراء مسح واسع النطاق للتكنولوجيات والأفكار في وقت مبكر، بينما تفضل شركات أخرى الاستثمار في التقنيات في مرحلة لاحقة عند انخفاض مستوى عدم اليقين ويصبح هناك قابلية أكثر للتنبؤ.

كما أن الابتكار المفتوح لا يخلو من العيوب التي قد تحد من قابلية التوجه نحوه من طرف منظمات الأعمال ونذكر من بين هذه العيوب :9

- سهولة التقليد وإمكانية فقدان روح المؤسسة وهويتها وأسرارها.
- الاتكال والاعتماد المبالغ فيه على الأجر.
- صعوبة التغلب على هاجس التعرض لسرقة حقوق الملكية الفكرية او براءات الاختراع.
- الصعوبات المواجهة عند التعامل مع الاختلاف في الثقافات.
- الأزمات الناشئة عن مقاومة التغيير.
- صعوبة العمليات التنظيمية وبطئها.

وبالتالي فالابتكار المفتوح يعد من الآليات الحديثة الكفيلة بجذب الأفكار الجديدة للمؤسسات بهدف تقديم منتجات جديدة أو تحسين القائمة منها أو تطوير في العمليات بما يضمن مواكبة المستجدات

ولما لا التفوق على المنافسين.

المحور الثاني: الابتكار المفتوح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن المزايا والمرتكزات التي صاحبت تطوير مفهوم الابتكار المفتوح تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المجالات التي يمكن أ، تسعى للاستفادة منه وفيمايلي توضيح لهذه المفاهيم وعلاقتها ببعضها:

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التنمية في كل دول العالم وفيما يلي توضيح لها ولخصائصها:

1: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها:

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الدول والمؤسسات وذلك بسبب تعدد المعايير جراء الاختلاف في الموارد والإمكانيات والظروف الاقتصادية من دولة لأخرى، حيث أن هناك بعض المشروعات تعد صغيرة أو متوسطة في بعض الدول المتقدمة بينما تصنف ضمن المشاريع كبيرة الحجم في بعض الدول النامية وهذا ما دفع إلى تبني كل دولة لتعريف خاص يميزها.

ومن أبرز المعايير المستخدمة لتعريف هذه المؤسسات نجد كل من معيار العمالة، معيار رأس المال معيار الإنتاج معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة، فضلا عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة، ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد يكون أكثر المعايير استخدامًا في الدول الصناعية هو معيار العمالة، وذلك نظرً السهولة الحصول على البيانات، وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائيًا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات.

لقد عرف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يستند على معيار عدد العمال و يصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10عمال والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10إلى 50عامل أما التي تشغل ما بين 50إلى 100عامل فهي تصنف مؤسسة متوسطة وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة.[10]

أما لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية فتعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بين اقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمؤسسة الصغيرة

والمتوسطة اذا كانت تشغل اقل من 500 عامل.[11]

فيما نجد في بلدان الشرق أسيا و في دراسة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها اتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل.[12]

لكن يلاحظ أن الاسترشاد بهذا المعيار وحده قد لا يعكس بالضرورة الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب إغفاله لحجم رؤوس الأموال المستثمرة، وتقنيات الإنتاج المطبقة، ودرجة الكثافة الرأسمالية، هذا إلى جانب اعتماده على بيانات العمالة بالأجر فقط، و إغفاله للعمالة الأسرية دون أجر، و العمالة المؤقتة و الموسمية و ذلك على الرغم من انتشارها في نطاق الأعمال الصغيرة، و يرى البعض أن معيار العمالة لا يعد معيارًا سليمًا أو كافيًا للتفرقة بين المنشآت الصغيرة و الكبيرة، و أن الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فاعلية ,إضافة إلى معيارين آخرين هما رقم الأعمال والقيمة المضافة.13

وفقا لتعريف المشرع الجزائري الوارد في القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق 10 يناير سنة 2017 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و حسب المادة الرابعة من نفس القانون تعرف المؤسسة المصغرة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات وتستوفي معيار الاستقلالية الذيينص على أن يمتلك صاحبها أكثر من 75% من رأسمالها:14

المادة 08 من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، و يكون رقم أعمالها ما بين مائتي(400) مليون و (02) مليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (200) مليون دينار و (01)مليار دينار جزائري.

أما المادة 09 فعرفت المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (400) مليون دينار مليون أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (200) مليون دينار جزائري.

فيما المادة 10: فتعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (09) عمال، و رقم أعمالها السنوي أقل من (40) مليون دينار، أو مجموع ميزانيتها لا (20) مليون دينار.

والحقيقة أن الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي المؤسسات الأخرى تجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى، كما تجعلها خيارا جذابا و التي يمكن ذكرها فيما يلي:

- **سهولة تأسيس:** فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها و التمويل غالبا ما يكون محليا ، و تعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان.[15]
- **التمويل و الاستثمار:**إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد في تمويل جزء كبير من مشروعاتها إن لم نقل كله على التمويل الذاتي أو القروض لدى الأصدقاء أو أفراد العائلة، حيث لا تحتاج إلى رأس مال كبير من أجل انطلاقها بالإضافة إلى سرعة استرجاع المال المستثمر ذلك بأنها لا تحتاج إلى مدة طويلة من أجل تحقيق المردودية.
- **التدقيق في الإبداع و الابتكار:**في كثير من الأحيان تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار و الإبداع في منتجاتها، و السبب في ذلك أنها لا تستطيع أن تنتج بحجم كبير، فتعوض هذا النقص بتعديل منتجاتها عن طريق الابتكار و الاختراع حتى تكون على المستوى الذي تستطيع أن تنافس به المؤسسات الكبرى ذات المنتوج الوفير.
- **سهولة القيادة والتوجيه:** ذلك بتحديد الأهداف الواضحة للمشروع، وسهولة اقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع.[16]
- **مرونة التنظيم:** يتوفر هذا النوع من المؤسسات على هيكل اقتصادي أكثر قدرة على التكيف مع الأوضاع المختلفة، فنجد أن هذه المؤسسات تقوم بالإنتاج حسب الطلب و بدفعات محددة.
- **إحداث التوازن بين المناطق:** حيث تعمل على إحداث التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرا على استغلال الموارد المحلية وخصائص كل منطقة إضافة إلى انتشارها في العديد من الأقاليم لصغر حجمها وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرارها.[17]

2: أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البناء الاقتصادي الجزائري

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا جوهريا في عملية البناء الاقتصادي لعديد الدول على غرار اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، وكما هو الحال أيضا في الاقتصاد الجزائري حيث يعتبر الحديث عن هذا النوع من المؤسسات بمثابة الحديث عن البعد الجديد الذي يتوجه نحوهم سطروا هذا الاقتصاد ضمن محاولة إرساء آليات جديدة هذا الاقتصاد الذي أثبت تبعيته المطلقة للريع البترولي، واعتماده على المؤسسات الكبيرة التي أثبتت هي الأخرى عدم القدرة على رفع هذا الاقتصاد لزمن أطول، الوعي بهذه الأهمية جسدته الجزائر من خلال الإجراءات التنظيمية والتحفيزية التي حظي

بها القطاع منذ الثمانينات من القرن الماضي، والتي تعززت أكثر في السنوات الأخيرة، وبذلك أصبح يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:[18]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية من خلال استخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبرى وتحد من قدرا على التحكم في الأسعار.
- خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المتحلية والأجنبية.
- يمكن أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البذور الأساسية للمؤسسات الكبرى، مثل شركة بناسونيك وشركة كوكاكولا التي كانت نواتها مشروعات صغيرة.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في قدرتها على استيعاب الأفراد ذوي الخبرة القليلة وكذلك الذين لم تتح لهم فرصة العمل في المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف خبرتهم الميدانية، ناهيك على خصوصية هذه المؤسسات في سرعة وقوة التأقلم مع التقلبات الاقتصادية، النابع من امتلاكها لمرونة عالية في التفاعل مع متغيرات المحيط الخارجي، يضاف إلى ذلك ما يمكن اغتنامه من عنى هذه المؤسسات بالخصائص المحفزة للتوجه نحوها والتي تخولها للعب دور القبل النابض للاقتصاد..

ثانيا:حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للابتكار وخطوات تبنيه

إن الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في بناء اقتصاديات الدول فتحت المجال في البحث في آليات تطوير نشاطها لتحقق التوسع والتنمية المطلوبة في أسواقها وتساهم أكثر في بناء

الاقتصاد الوطني، ولعل مدخل الابتكار المفتوح من أنجع الآليات التي يمكن تفعيلها وتبنيها لتحقيق ذلك.

1- حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للابتكار المفتوح:

إن العولمة المتزايدة للبحوث ، والتقنيات ، والابتكار ، وتقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة بالإضافة إلى الأشكال التنظيمية الجديدة وتطور نماذج الأعمال، تعزز أهمية إيجاد طرق جديدة للابتكار من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أسفرت هذه المحركات عن نمو هائل في أنشطة التعاون وفتح عملية الابتكار من أجل دمج المعرفة الخارجية، فنجد مثلا مؤسسة Cisco والتي تعتبر واحدة من أكثر الشركات ابتكارًا في جميع أنحاء العالم،وعلى الرغم من ذلك فإنها تقوم بالبحث القليل جدًا وتشتري معظم تقنياتها ففي العقد الأخير أدت المنافسة العالمية القوية إلى ضرورة تقاسم العمل والتعاون فيما يتعلق بعملية الابتكار أين تعتبر الآن السرعة والمرونة والتركيز على الكفاءات الأساسية مصادر لمزايا تنافسية في معظم الصناعات فعقلية "افعل بنفسك" أصبحت قديمة في التكنولوجيا وإدارة البحث والتطوير، مع تحول التركيز من أنشطة البحث والتطوير الداخلية البحتة بدأ المجتمع الأكاديمي يؤكد على أن حدود الشركة يجب أن تكون مفتوحة للابتكار الخارجي.[19]

فعملية الانفتاح على البيئة الابتكار الخارجية تتطلب أكثر من مجرد بعض التغييرات في نموذج الابتكار في هذا النوع من المنظمات، يبدأ أولا من تحويل الحدود الصلبة للمنظمة إلى أغشية شبه قابلة للاختراق مما سيمكن الابتكار من الانتقال بسهولة أكبر بين البيئة الخارجية وعملية البحث والتطوير الداخلية للمنظمة، في حين يكمن التحدي الأكثر أهمية في ضرورة بناء القدرات التنظيمية اللازمة لاستخدام البيئة بفعالية لزيادة الابتكار

2- أشكال الابتكار المفتوح المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخطوات تبنيه:

يمكن أن يتخذ الابتكار المفتوح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الأشكال، مما يدل على أنه يوجد الآن العديد من المشاركين في الابتكار الموجه لهذه المؤسسات . فالوقت الذي كان فيه عليها القيام بكل شيء بنفسها لفعل شيء قيم هو من الماضي، فيمكن اليوم أن يكون الابتكار مصدره شركة كبيرة تعمل مع شركات أصغر أو شركات ناشئة، كما يمكن أن يكون التعاون مع الأفراد من خلال مبادرات التمويل الجماعي، والكيانات العامة أو الجامعات حيث يقدم الباحثون بديلاً حقيقياً لمختبرات البحث والتطوير داخل هذه المؤسسات ، فمن الأفضل دائمًا تضافر جهود كل من مختبر البحث والتطوير الداخلي الخاص بهذه المؤسسات والخبراء الخارجيين الذين يكونون أحيانًا أكثر قدرة

على طرح الأفكار الجديدة والحكم عليها وأخيرا يمكن أن يكون الابتكار المفتوح شركة تفتح محفظتها من براءات الاختراع من أجل تبادل التراخيص وتبادل الأفكار.[20]

ويمكن تحديد ثلاثة خطوات أساسية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من هذا الانفتاح في تحصيل الابتكار:[21]

– **الخطوة الأولى: التعرف على الابتكار:** تتمثل الخطوة الأولى في إنشاء "نظام الابتكار المفتوح" والذي يكون الغرض منه التعرف على الفرص الخارجية للابتكار، يمكن أن يؤدي البحث خارج نموذج البحث والتطوير القياسي للمنظمة إلى موارد وأفكار جديدة، ويمكن القيام بذلك عن طريق مسح بيئة التشغيل الخارجية – الأسواق والتقنيات والشركاء ومراكز بحث وتطوير – أو من خلال التقييم المنتظم للبحوث الناشئة في مجالات محددة. يمكن الحصول على رؤى من خلال حضور المؤتمرات والمعارض التجارية والانضمام إلى الجمعيات المهنية، وإنشاء روابط مع الجامعات والمؤسسات البحثية، والاتصال بالمجتمع المحلي المبتدئ، وقد تتضمن الطرق الأخرى طلب المساهمات من الأفراد – من خلال المسابقات أو الأنظمة الأساسية عبر الإنترنت أو مجموعات المستخدمينعلى سبيل المثال– والعمل مع أصحاب المصلحة الحاليين لتحديد الفرص المحتملة.

إن النظر إلى بيئة التشغيل بهذه الطريقة يمكن أن يحقق مجموعة من المزايا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولن يقتصر الأمر على تشجيع ثقافة أكثر انفتاحا، والحد من القصور الذاتي للموظفين بل يمكن أن يوفر أيضا إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، والمهارات والخبرات المختلفة في الهندسة والبحث والتطوير والموارد الجديدة.

– **الخطوة الثانية: دمج الأصول:** بمجرد تحديد مصادر الابتكار الخارجية ذات الصلة، فإن الخطوة التالية هي فهمها فيما يتعلق بالمنظمة، وتركز مرحلة الاستيعاب هذه على خلق البيئة الداخلية المناسبة للاستفادة من المعرفة الخارجية، والقيادة القوية ضرورية لتطوير مجموعة ذهنية وثقافة تحتضن الابتكار المفتوح، فالمنظمات الناجحة هي التي تكافئ السلوكيات الصحيحة من خلال الحوافز والتي تبني فرصًا لتنسيق انتشار الموارد من خلال أدوار جديدة تمتد على الحدود، ويمكن تطوير الأدوات والعمليات لدعم تنفيذ الموارد الجديدة، كما يمكن إدخال أنظمة إدارة المعرفة بحيث يمكن نشر المعرفة الخارجية عبر الأعمال.

إذا طرح التساؤل: ماذا يحقق هذا الاستيعاب؟ فنقول أنه في حال نجاح المنظمة في هذه المرحلة فإنها ستتمكّن من تحديد قيمة الأفكار الجديدة، لا سيما من حيث الملائمة الاستراتيجية والثقافية. ويركز

على تقييم أهمية الموارد الخارجية فيما يتعلق بكل من الكفاءات الداخلية الحالية وقطاعات السوق الحالية، وتقوم العملية بترجمة المعرفة والأفكار إلى موارد يمكن استخدامها داخل عمل المنظمة.

– **الخطوة الثالثة: إنشاء فرص عمل جديدة:** تتمثل الخطوة الأخيرة في العملية في أخذ الأصول الخارجية التي تم وضعها الآن في سياق مؤسسي وتنمية فرص جديدة منها، وقد يعني هذا المنتجات أو الخدمات الأصلية بالكامل، والتي نشأت عن دمج الموارد الخارجية والداخلية أو قد تأتي من طريقة جديدة للجمع بين المنتجات والخدمات القديمة والموارد والقدرات لخلق شيء مختلف تمامًا، حيث أن القدرة على استغلال الأصول هي فهم الفجوات في المعرفة والمهارات – والمشاكل التي يتعين حلها – بحيث يمكن تطوير فرص جديدة.

تمثل كل خطوة من هذه الخطوات جزءًا أساسيًا من عملية الابتكار المفتوح التي يمكن أن تساهم في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكسبها القدرة على اكتشاف ومعرفة الموارد الخارجية واستيعابها ثم استغلالها، وتتوسع الفوائد إلى ما هو أبعد من المنتجات والخدمات الجديدة أو المجددة، فتعم الموظفين والعملاء بان يصبحوا أكثرا انخراطا عندما يكون لديهم ملكية أكبر لعملية الابتكار.

خاتمة:

إن التغيرات المعاصرة وما طرحته من تحديات على المؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص من جهة وما يمر به الاقتصاد الوطني في ظل انهيار أسعار النفط من جهة أخرى يدعوا السياسيين والممارسين والأكاديميين إلى بحث سبل تطوير فرص استثمارية وقطاعات اقتصادية أخرى تعوض المورد النفطي، ولعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد من أبرز القطاعات – لما ساهمت به في تطوير اقتصاديات دول العالم– التي يمكن النهوض بها، ولعل الابتكار المفتوح من أبرز السبل التي يمكن أن تعزز أداء تلك المنظمات وتطوره وفي ظل هذه الدراسة تم التطرق للابتكار المفتوح كحاجة وممارسة تمر بمراحل يمكن للمؤسسات الجزائرية الاستفادة منه في تطوير نشاطها وقد تم التوصل لعدد من النتائج لعل من أهمها:

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بحاجة إلى مداخل حديثة في تطوير نشاطها تعزيزا لدورها الاقتصادي.

- الابتكار المفتوح يمكن أن يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تطوير منتجاتها وأسواقها محليا وحتى عالميا إذا ما تم تبنيه.
- يطرح الابتكار المفتوح تحديات عند تطبيقه لكنه يبقى أحد مرتكزات نجاح العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل أنحاء العالم.

وفي ظل هذه النتائج يمكن تقديم عدد من التوصيات تتعلق بضرورة عقد اللقاءات وتفعيل التشاور بين رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من جهة والمبتكرين الجزائريين خدمة للاقتصاد الوطني في إطار إسهام الأكاديميين في تفعيل التشاور البناء بينهم.

ويبقى الموضع جديرا بالدراسة والتحليل خاصة من الناحية النظرية بما يفتح الآفاق لمزيد من الأبحاث الميدانية.

قائمة الهوامش والإحالات:

1- رادي نورالدين، مقال بعنوان الابداع والابتكار في المنظمات الحديثة دراسة تجارب دولية، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الأول، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص 130.

2- المرجع نفسه، ص 131

3- نيفين حسن محمد، دور الابتكار والابداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول، وزارة الاقتصاد الامارات العربية المتحدة، أفريل 2016، ص 04- 05.

4- تم النشر في 15 مارس 2017 على الرابط التالي: -https://www.definitions marketing.com/definition/open-innovation/ تم الاطلاع في : 18- 04- 2018 18:22

5- مقال في:19 نوفمبر 2008، على الرابط التالي:

https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1467-8691.2008.00499.x تم الاطلاع في : 18-04-2018 21:42

6- زكية مقري وآخرون، تفعيل الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال الابتكار المفتوح (دراسة ميدانية)، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد التاسع، العدد 25، 2016.ص 199.

7- مقال في: 19 نوفمبر 2008، على الرابط التالي:

https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/j.1467-8691.2008.00499.x تم الاطلاع في : 18-04-2018 .

8- زكية مقري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 202.

9- عبد العزيز العواد، مقال بعنوان: الابتكار والجامعات المبتكرة، مجلة الرياض، 05 اكتوبر 2017 ، على الرابط التالي: http://www.alriyadh.com/1627451

10-آيت عيسى عيسى، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،آفاق و قيود"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس،ص. 273.

11-عبد الرزاق حميدي عبد القادر عوينان، مداخلة بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الإشارة لبعض التجارب العالمية ، الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011.

12-رحيم حسين، يحي ادريس، حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومتطلبات تأهيلها للاندماج ف الاقتصاد العالمي، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمرك، ص 112.

13-كنوش عاشور، مداخلة بعنوان:"تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر، يومي 17و18 أفريل 2006.

14-أحمد طرطار، سارة حلمي، مداخلة بعنوان: حاضنات الأعمال التقنيةكإلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص العمل، أيام 08 و07 و06 أفريل 2010.

15-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 02، بتاريخ 10 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق 10 جانفي 2017 م، ص 5-6.

16-محمد الهادي مباركي، "المؤسسات المصغرة، المفهوم والدور المرتقب"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة،الجزائر، العدد1999،111،ص46.

17-عبد الرحمان بن عنتر، "واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة و آفاقها المستقبلية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، العدد،2002، ص1.

18-رزيق كمال، عوالي بلال، مداخلة بعنوان "بين المعوقات والتحدت، المؤسسات الصغيرة و المتوسطةكآلية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر"، الملتقى الدولي الثالث عشر: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنالمستدامة –الواقع والرهانات–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشلف الجزائر بالتعاون مع مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية، يومي 14 و 15 نوفمبر 2016.

19-مقال على الرابط اتالي:www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/en/cdip

20-مقال على الرابط التالي: https://www.total.com/.../open-innovation-there-are-talents-and-ideasت

21-م الاطلاع في: 19- 04- 2018 .

22-جو إدوارد، الميزة التنافسية من خلال الابتكار المفتوح: رؤى من نظرية القدرة الاستيعابية، في 10- 10-2017، على الرابط التالي: https://blog.innocentive.com/three-steps-to-securing-competitive-adv... تم الاطلاع في: 19-04-2018 .

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر 2018

سياسات الدعم والتحفيز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

Support policies and incentives to attract foreign direct investment in Algeria

د. بورنان مصطفى جامعة الأغواط.[1]
fgnedjma@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/10/03 تاريخ النشر: 2018/12/30

ملخص:

عملت الجزائر منذ التسعينات على تحضير مناخ استثماري ملائم لجلب المستثمرين الأجانب، إلا أنها لم تبلغ الأهداف المرجوة حيث سجلت نتائج محدودة فيما يخص عدد الاستثمارات الأجنبية المحققة وبذلك أصبحت عملية استقطاب وجذب المستثمرين الأجانب تحديا كبيرا أمام الجزائر في ظل التنافس الشديد من الدول المجاورة في هذا المجال من جهة، والحاجة الملحة للانطلاق في مسار بناء الاقتصاد المنتج، وإعادة بعث القطاع الصناعي من جهة أخرى، وذلك رغم الامتيازات المختلفة والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب. إلا أنه يبقى مناخ الاستثمار في الجزائر غير ملائم للمستثمر الأجنبي خاصة وأن هذا الأخير تقف أمامه عدة عوائق تحبط نيته في الاستثمار في الجزائر.

الكلمات الدالة: التحفيز، الامتيازات الجبائية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمارات الأجنبية.

Abstract:

I worked Algeria since the nineties in the preparation of a favorable investment climate to attract foreign investors, but they have not attained the desired goals which reported limited results in terms of number of foreign investments achieved thus becoming attract and attract foreign investors, a major challenge for Algeria process in light of the intense competition from neighboring countries in this area on the one hand, and the urgent need to launch the product in the course of building the economy and reviving the industrial sector on the other hand, despite the various privileges and guarantees granted to foreign investors. However, the investment climate remains in Algeria is an appropriate foreign investor, especially since the latter stands in front of him several obstacles frustrate the intention to invest in Algeria.

Key words: stimulus, fiscal privileges, foreign direct investment, foreign investment.

.مقدمة:

الضريبة كونها أداة تدخل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كوسيلة من وسائل التمويل، جعل الدولة تلجأ إليها كأداة تحفيز قصد التأثير على المتعاملين الاقتصاديين لبلوغ الأهداف الموجودة في السياسة التنموية المعتمدة بتحريك عجلة الاستثمار الخاص وبعث التشغيل، والانفتاح على الأسواق العالمية بتشجيع عملية التصدير وجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

ويعتبر التحفيز الجبائي إحدى الأساليب المستعملة من طرف الدولة من أجل التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال المزايا والتسهيلات و التحفيزات التي تعمل على حث الشركات على تشجيع الاستثمار، لذا تلجأ معظم الدول إلى إتباع سياسة التحفيز الجبائي بمختلف أشكاله لخلق مناخ مشجع ومحفز للاستثمار من أجل تحقيق أهدافها المسطرة وهي التنمية الاقتصادية الشاملة.

وسنحاول في هذا المقال توضيح الرؤية حول مدلول سياسة التحفيز الجبائي كأداة فعالة في يد السلطة لتوجيه القطاعات المختلفة،وذلك من خلال معالجة مختلف جوانب الموضوع من خلال ثلاث محاور :

- المحور الأول:ماهية سياسة التحفيز الجبائي.
- المحور الثاني: التوجه الدولي نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المحور الثالث: المقومات الجبائية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- النتائج والتوصيات

المحور الأول: ماهية سياسة التحفيز الجبائي

التحفيز الجبائي هو إحدى الأساليب المستعملة من طرف الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال المزايا الضريبية والتسهيلات والضمانات ذات الطابع التحفيزي التي تعمل على حث المؤسسة من أجل المبادرة على الاستثمار وتشجيعه لذا تلجأ معظم الدول إلى سياسة التحفيز الضريبي، قصد التأثير على المؤسسة وتوجيه نشاطها وفق الأهداف المسطرة ضمن السياسة التنموية المنتهجة.

1– مفهوم التحفيز الجبائي وأهدافه

1–1. مفهوم التحفيز الجبائي: هناك عدة مفاهيم للتحفيز الجبائي نذكر من بينها مايلي:[1]

– التعريف الاول: "التحفيز الجبائي مجموعة تسهيلات تقرها السياسة الضريبية في إطار الاختيارات الإيديولوجية والتنموية لتعبئة الطاقات المادية والبشرية في اتجاه تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية".

– **التعريف الثاني:** "كما يعرف التحفيز الجبائي بأنه تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس".

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الحوافز الجبائية هي عبارة عن إيرادات جبائية تخلت عنها الدولة، وهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين والذين يلتزمون بشروط معينة تحددها الدولة، وهي عادة تتمحور في طبيعة النشاط ومكان إقامته والإطار القانوني للمستفيد، ولها عدة أشكال قصد استقطاب رؤوس الأموال غير المستغلة أو المستغلة في مجالات أقل إنتاجا، ويختلف حجم التحريض الضريبي حسب الأهداف المرجوة تحقيقها.

1–2– أهداف التحفيز الجبائي: تسعى سياسة التحفيز الجبائي من خلال ما تقدمه من مزايا ضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف المتفاوتة من حيث أهميتها المتنوعة ومن حيث طبيعتها:

1–2–1. على المستوى الاقتصادي: اقتصاديا يستهدف وضع حوافز جبائية إلى:

– تنمية الاستثمار، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيض العبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف، خاصة أن المشاريع الاستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة؛

– دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها، فيتعين أن يستهدف النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع عل الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية حيث تنعدم فرص إنتاج هذه المنتجات محليا، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها[2]؛

– تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج؛

– تخفيض تكلفة الاستثمار ومن ثمة إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خرج المحروقات؛

– زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية، ويستنتج عن ذلك تعدد العمليات الاقتصادية الخاضعة للضريبة وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي، وهذا سينجم عنه زيادة عدد المكلفين بالضريبة مما يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية.

الشكل رقم (1): آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة مستقبلا.

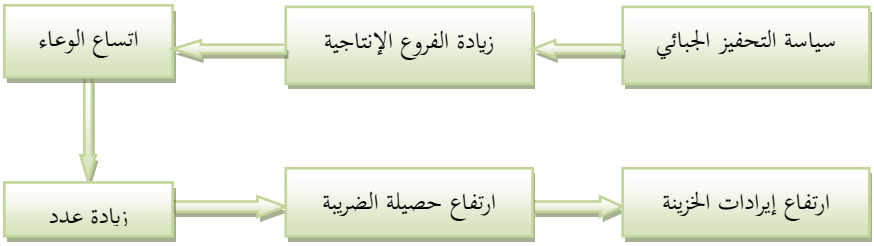

المصدر: بلبل لمين، السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، حالة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص 55.

1-2-2. على المستوى الاجتماعي:تكمن أهداف سياسة التحفيز الجبائي اجتماعيا إلى[3]:

- المساهمة في امتصاص حدة البطالة عن طريق توفير مناصب شغل جديدة، فالامتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من توفير موارد مالية تسمح إعادة استثمارها وإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، والتي تتطلب حتما وجود يد عاملة جديدة لتسييرها؛
- تشجيع الاستثمار في المناطق النائية لتحقيق التوازن الجهوي الناتج عن تمركز المستثمرين في المدن الكبرى.

وانطلاقا من كل هذه الأهداف الفرعية تحاول سياسة التحفيز بلوغ الهدف الأسمى وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي ستنتج عنها بالضرورة التنمية الاجتماعية.

ويكمن هدف الدولة من سياسة التحفيز الضريبي في الوصول إلى وضع أفضل لاقتصادها ومستوى أحسن لمجتمعها، إلا أن ذلك يتطلب منها تعبئة كل الطاقات المادية والبشرية المتاحة، وتكييفها ضمن مخططاتها واختياراتها الإيديولوجية.

2- خصائص التحفيز الجبائي وأشكاله

2-1. خصائص التحفيز الجبائي: يمتاز التحفيز الجبائي بعدة خصائص تتمثل فيما يلي[4]:

2-1-1.إجراء اختياري:تتميز سياسة التحفيز الجبائي كونها إجراء اختياري لأنها تترك للأعوان الاقتصاديين حرية خيار الخضوع أو عدم الخضوع لهذه الشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة، وهذا مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب على ذلك أي جزاء.

2-1-2 إجراء هادف:إن الدولة بمنحها الحوافز الجبائية فهي تضحي بإيرادات جبائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وفق السياسة الاقتصادية المتبعة من طرفها، ومن أجل الوصول إلى هذه

الأهداف المستقبلية غير أكيدة التحقيق، فعند وضع هذه التحفيزات لابد من تدعيمها بدراسات وافية وشاملة حول العناصر التالية:

- مراعاة الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية المحيطة؛
- مدة صلاحية إجراءات التحفيز؛
- تحديد مختلف الشروط التي يجب توافرها في المستفيد من التحفيز؛
- دراسة تنبؤية للتغيرات المستقبلية.

2-1-3 إجراء له مقاييس:"التحفيز إجراء خاص، وهو محكم ومدقق، موجه إلى فئة محددة من الأعوان، في مناطق معينة ولمدة معينة".

وبذلك فإن التحفيز الجبائي، إجراء خاص موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة وعلى هذه الفئة تحترم بعض المقاييس، كمكان الإقامة ومدة الاستفادة من هذا التحفيز.

فهذه المقاييس يحددها المشرع، فهي من جهة تمثل شرط ضروري للاستفادة من المزايا ومن جهة أخرى كضمان لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

2-1-4وجود الثنائية فائدة – مقابل: إن الأعوان الاقتصاديين يستفيدون من الحوافز الجبائية ولكن بالمقابل عليهم بالتوجه إلى العمليات الاقتصادية ذات معنى أي نحو المشاريع الاقتصادية التي تتماشى والأهداف الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة وهذا في سبيل الحصول على نتائج على المدى القريب والبعيد.

2-1-5 السلوك: التحفيز يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان وكذلك تبحث الدولة بالتحريض عمل الأعوان على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم.

2-2 أشكال التحفيز الجبائي: إن الاستثمار هو العمود الفقري لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهو يعتبر كتكوين رأس مال عيني والمتمثل في زيادة الإنتاجية وهو بمثابة زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع.

ولذلك معظم الدول تخصص تحفيزات وتسهيلات جد مغرية تشجيعا للاستثمارات الإنتاجية وجلب الأموال لتنمية ثروة المجتمع، وسوف نتناول في هذا المطلب الإعفاءات الضريبية، التخفيضات الضريبية، المعدلات التمييزية، نظام الإهتلاك، إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة.

2-2-1 الإعفاء الضريبي: نعني بالإعفاء الضريبي هو عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم، وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفهاالاقتصادية والسياسية[5].

ويقصد به أيضا إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة[6].

ومنها ما هو مؤقت أي يستمر لمدة معينة من حياة المشروع ويمس هذا النوع من الإعفاء خاصة الأنشطة الاقتصادية حديثة التكوين، لأنها في هذه الفترة تكون بحاجة إلى سيولة مالية تمكنها من تغطية تكاليف الاستغلال الضخمة وهي تتراوح ما بين 3 إلى 10 سنوات، حيث أن مدة الإعفاء ترتبط بأهمية الاستثمار، وهذه الإعفاءات المؤقتة يمكن أن تكون جزئية أو كلية:

2-2-2 الإعفاء المؤقت الكلي: هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف كاملا لمدة معينة.

2-2-3 الإعفاء المؤقت الجزئي: هو إسقاط جزء من حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة.

نستنتج أن الدولة بمنحها الإعفاءات الضريبية تتخلى أو تضحي بجزء من إيراداتها الجبائية التي تمول الخزينة.

وقد سمي الدكتور عبد الكريم صادق بركات الإعفاء الضريبي بالفراغ الضريبي: "الفراغ الضريبي هو التخفيض الجزئي أو الكلي لضرائب الدخل أو للضرائب الأخرى لفترة محدودة، ويختلف مداه حسب رأس المال المستثمر والمنطقة المرغوب الاستثمار فيها ونوع الصناعة والأهمية المعطاة لها"[7].

وتختلف فترة التحفيز الضريبي من تشريع ضريبي إلى آخر بل من صناعة إلى أخرى داخل نفس التشريع وفقا لاختلاف الظروف السائدة لكل دولة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية) فبعض الدول تمنح إعفاءات ضريبية لمشروعات معينة والبعض الآخر يشترط طاقة إنتاجية معينة أو حجم معين لرؤوس الأموال كحد أدنى لمنح الإجازة.

ويكون الإعفاء الضريبي ملائم في ظروف معينة وغير ملائم في ظروف أخرى لذلك عند تقييم الإعفاء الضريبي كحافز جبائي يتعين أن نأخذ في الحسبان العوامل التالية[8]:

- إن الإعفاء كحافز ضريبي يمكن أن يترتب عليه أثر تمييزي لصالح استثمارات معينة في غير صالح استثمارات أخرى، فبالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل والتي غالبا لا تحقق أرباحا في بداية حياتها الإنتاجية، فإن منح الإعفاء الضريبي لا يكون له أثر فعال على حجم تلك الاستثمارات، أما بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل والتي تقل عائداتها في فترة قصيرة نسبيا فمن المتوقع أن تكون تلك

الاستثمارات أكثر استفادة من الإعفاء الضريبي حيث تحقق معدلات عالية من الأرباح في السنوات الأولى من الحياة الإنتاجية.

– قد يكون الإعفاء الضريبي كحافز جبائي أكثر ملائمة وخاصة بالنسبة للمشروعات التي يكون فيها معامل العمل/ رأس المال مرتفعا نسبيا أي المشروعات كثيفة العمل نسبيا؛

– إن استخدام الإعفاء الضريبي كحافز جبائي يكون له أثر تمييزي في صالح المشروعات الجديدة وفي غير صالح المشروعات القائمة مما قد يترتب عليه قيام المشروعات القائمة بتصفية أعمالها وإنشاء مشروعات جديدة قصيرة الأجل سريعة العائد؛

– إن استخدام العائد الإعفاء الضريبي كحافز بدون التمييز بين نوعية الاستثمارات المختلفة يترتب عليه أثر تمييزي في صالح الاستثمارات ذات السيولة المرتفعة والكسب السريع والمخاطر المحدودة، وأثر غير صالح للاستثمارات طويلة الأجل ذات العائد المنخفض والمخاطر المرتفعة[9].

ويترتب على استخدام الإعفاء الضريبي العديد من المشاكل أهمها:

– مشكلة تحديد بداية سريان فترة الإعفاء الضريبي، حيث يمكن احتسابها من بداية الموافقة على المشروع أو من بداية فترة المشروع...الخ، كما أن احتسابها من بداية الموافقة على المشروع يقلل من فاعلية هذا الحافز الضريبي وخاصة في المجالات التي يتأخر فيها تنفيذ المشروع لأسباب خارجة عن إرادته، لذلك فإن احتساب الإجازة الضريبية من بداية فترة الإنتاج قد يكون أكثر ملائمة وفاعلية نظرا للاختلاف الشديد في فترات التجهيز والإعداد بين الصناعات المختلفة.

– يبدأ بعضها باحتساب فترة الإعفاء الضريبي بغض النظر عما تم تنفيذه بالفعل من تلك المشروعات،

ويمكن أن يترتب على إتباع ذلك العديد من النتائج الإيجابية والتي من بينها[10]:

– سوف تعمل المشروعات الاستثمارية على سرعة الانتهاء من فترة الإنشاء والتجهيز في أسرع وقت ممكن حتى تتمكن من الاستفادة من الإعفاء الضريبي؛

– أن تحديد فترات مثلى مسبقة لمراحل الإنشاء والتنفيذ لكل نوع من أنواع الاستثمارات يساعد المشروعات الاستثمارية على إعداد خطط سنوية لمراحل الإنشاء أكثر دقة ووضوحا؛

– إن إتباع نظام الإعفاء الضريبي قد يترتب عليه بعض المشاكل بعد انتهاء مدة هذا الإعفاء، حيث تثار مشكلة حساب أقساط الإهتلاك بعد فترة الإعفاء، بحيث تعامل الآلات التي تم استخدامها في

فترة الإعفاء باعتبارها آلات جيدة، وفي هذه الحالة سوف يتم التضحية بجزء كبير نسبيا من حصيلة الضريبة.

2-2-4 التخفيضات الضريبية:التخفيض الضريبي عبارة عن عملية يتم من خلالها إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى أقل مما يجب، وتلجأ معظم الدول لهذه التقنية من أجل تخفيف العبء الضريبي ومن ثم التأثير على قرار الاستثمار[11].

ومن وجهة نظرنا فإن التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية[12]:

- أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل؛

- إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء باعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي طويل الأجل.

2-2-5 نظام الإهتلاك:يمكن تعريف الإهتلاك على أنه: "الإثبات المحاسبي للنقص الذي يحدث بفعل الاستخدام أو عامل الزمن"[13].

ويعتبر الإهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للإهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الإهتلاك المطبق وكلما كان قسط الإهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

2-2-6 إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة[14].

2-2-6 المعدلات التمييزية:ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع، وهذه المعدلات تنخفض تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من الخطة المسطرة وترتفع هذه المعدلات كلما انخفضت نتائج المشروع[15].

3- العوامل والشروط المتحكمة في فعالية سياسة التحفيز الجبائي

يرتبط نجاح أو تمثل سياسة التحفيز الجبائي بمدى توفر بعض العوامل والشروط سواء كانت إجراءات تحفيزية نفسها، أو بعض العوامل الخارجية الأخرى.

3-1 العوامل المؤثرة في فعالية سياسة التحفيز الجبائي: هناك عوامل تؤثر على فعالية سياسة التحفيز الجبائي هي كما يلي:

3-1-1 العوامل ذات الطابع الضريبي:العوامل ذات الطابع الضريبي هي تلك العوامل التي تؤثر على فعالية سياسة التحفيز الضريبي سواءا إيجابيا أو سلبيا، كما أنها ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في إطار سياسة التحفيز الجبائي، وهي تتمثل في العناصر التالية[16]:

- **طبيعة الضريبة محل التحفيز:** من المعروف أن النظام الضريبي يتكون من أنواع مختلفة من الضرائب، يمكن تصنيفها إلى مباشرة وغير مباشرة إن استعمال نوع من هذين الصنفين كمحفز للتأثير على المستثمر قد يؤثر بالسلب أو الإيجاب ولذلك فإن عملية الاختيار لا تكون بطريقة عشوائية وإنما ينبغي أن تلتزم بشروط ومقاييس عند اختيار الضريبة محل التحفيز.

هذه المقاييس قد تتعلق بأهمية نوع الضريبة بالنسبة للمستثمر وكذا المردودية التي يمكن أن يحققها من وراء التحفيز، كل هذه الشروط وأخرى تؤدي إلى فعالية التحفيز وجعله يحقق الأهداف المرجوة للمستثمر من جهة وللدولة من جهة أخرى.

- **شكل التحفيز:** يأخذ التحفيز الضريبي عدة أشكال، كالتخفيف والإعفاء كما أن هذه الأشكال لها تأثير متفاوت على الاستثمار، وللإعفاء الضريبي انتشارا واسعا في معظم السياسات التحفيزية، لما له من تأثير مباشر في تخفيض تكلفة المشروع ومن ثم التأثير على قرار الاستثمار.
- **زمن وضع التحفيز:** عند وضع الإجراءات التحفيزية يجب أن نراعي عامل الزمن بحيث يجب تطبيق هذه الإجراءات في الوقت المناسب، كما يجب أن تبقى طيلة المدة الكافية والضرورية للاستثمار من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، والوقت الملائم لوضع التحفيز الضريبي هو مرحلة انطلاق المشروع الاستثماري الذي يسمح بالتراكم المالي وتحسين وضعية الخزينة المالية، مما يساعد على تجاوز مرحلة الانطلاق مع إمكانية توسيع المشروع الاستثماري في المستقبل.
- **مجال تطبيق التحفيز:** حيث يجب اختيار المشاريع التي سوف تستفيد من التحفيز، لذا توضع بعض المعايير والشروط المحددة ضمن قوانين الاستثمار قصد تحديد طبيعة الاستثمارات، وكذلك المواد والوسائل المعنية بذلك التحفيز، نظرا لأهميتها في تحقيق المشروع.

عموما يجب تطبيق سياسة التحفيز على الاستثمارات المنتجة على المدى القصير والمتوسط.

3-1-2 العوامل ذات الطابع غير الضريبي:تتطلب فعالية سياسة التحفيز الجبائي محيط ملائم للاستثمار، يتجسد ذلك في الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية والقانونية الملائمة، بالإضافة إلى الاستقرار

السياسي والوضع الاقتصادي المتجاوب مع التطورات الحاصلة في ظل الاقتصاد العالمي، نجملها في أربعة عناصر هي[17]:

- **العنصر الإداري:** تتوقف فعاليةالمزايا الضريبية لعملية تفسير القوانين التي تنظمها وكيفية تطبيقها بإتباع إجراءات إدارية معينة قصد تحديد المشروعات التي تستفيد من سياسة التحفيز ومتابعة تنفيذها، وعلى هذا الأساس تتشكل طبيعة المعاملات الإدارية من العوامل المباشرة المؤثرة على سياسة التحفيز، بحيث نجد أن تطهير الإدارة من العراقيل والبيروقراطية والمحسوبية والرشوة، تعمل على التأثير الإيجابي في اتخاذ قرار الاستثمار.
- **العنصر التقني:** تعتبر البنية الاقتصادية من متطلبات نجاح أي مشروع استثماري، بحيث تساهم بقسط كبير في خلق بيئة ملائمة للاستثمار، فالبلدان التي تتوفر على هياكل تقنية متطورة، يكون لها الحظ الكبير في جلب المستثمرين الخواص.
- **العنصر السياسي:** يعتبر الوضع السياسي للدولة من أهم انشغالات المستثمر حيث يعمل الاستقرار السياسي على تشجيع الاستثمار ويساهم في نجاح سياسة التحفيز الجبائي، أما عدم الاستقرار السياسي فإنه لا يشجع الاستثمار مما ينعكس سلبا على تخفيض مفعول التحفيز الجبائي.
- **العنصر الاقتصادي:** أي الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد الذي يسعى إلى ترقية الاستثمار من خلال سياسة التحفيز الجبائي، وفي هذا المجال يبحث المستثمر على الوضع الاقتصادي المشجع، ويتجسد ذلك بتوفر أسواق كافية، وجود شبكة اتصالات متطورة، وجود مصادر كافية للتموين بالمواد الأولية، توفر اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج، وكذا استقرار العملة، ووجود سياسة مرنة بالنسبة للأسعار والائتمان.

2-3 شروط فعالية سياسة التحفيز الجبائي: لقد وجهت سياسة التحفيز الجبائي بعض التحفظات في فعاليتها خاصة بمقارنة المنافع التي تحققها الاستثمارات مع الخسارة التي تتحملها الدولة، ضف إلى ذلك صعوبة إدارة ومراقبة هذه الامتيازات الممنوحة، وعلى هذا الأساس يقتضي توفر بعض المعايير لفعالية سياسة التحفيز الجبائي، حيث يجب على هذه الأخيرة أن تكون مدعمة بدراسات وافية حول العناصر التالية[18]:

- الظروف الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية المحيطة بتطبيق الإجراءات التحفيزية؛

- طبيعة ومدة هذه التحفيزات؛
- دراسة تنبؤية للتغيرات المستقبلية؛
- تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر على المستفيدين من التحفيزات الضريبية؛
- تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملا اقتصاديا؛
- توجيه الاستثمارات نحو النشاطات ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية؛
- توجيه الاستثمارات نحو المناطق المحرومة لتحقيق التوازن الجهوي؛
- تشجيع المشاريع التي تعمل على توفير مناصب العمل؛
- يجب أن ينصرف تطبيق الامتيازات الضريبية إلى أوجه النشاط ذات الأهمية الرئيسية تبعا لسياسة الدولة الاقتصادية؛
- يتعين أن تتناسب أهمية التخفيضات والإعفاءات مع أهمية النشاط؛
- يجب تجنب اتخاذ القرارات تحت ضغوط سياسة أو تعقيد الإجراءات وتضييع الوقت حتى لا تضعف عزيمة المستثمرين ولا تحد من رغبتهم في الاستثمار؛
- يجب أن يكون حجم التحفيز الجبائي هاما بحيث يحفز المستثمرين على الاستثمار؛
- يجب تقييم مردودية الحوافز الضريبية الممنوحة في إطار سياسة التحفيز الجبائي، وذلك لمعرفة مدى نجاح تلك السياسة، وفي هذا المجال يجب توفر إحصائيات عديدة حول حجم الاستثمارات الجديدة التي أنشأت في ظل القوانين المنظمة لهذه الحوافز وتوزيع هذه الاستثمارات بين الصناعات المختلفة، حجم رأس المال المستثمر، حجم العمال المستخدم، والأجور الموزعة.

المحور الثاني: التوجه الدولي نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

منذ منتصف الثمانينات ظهر تغير كبير في سياسات العديد من الدول من خلال جملة تحفيزات لأنظمة الاستثمار، استهدفت تشجيع الاستثمارات الأجنبية وقامت بتقديم التسهيلات ومنح الامتيازات على اختلاف أنواعها، كما توجهت معظم الدول إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق في أوائل التسعينات إلى تبني سياسات التحفيز الجبائي، والتي كان من بين أهدافها، إحداث تدفق هام في الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- أسباب استخدام الضريبة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ترجع معظم الدراسات الاقتصادية استخدام الضريبة كموجه للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تسابق الدول في اعتمادها كأداة رئيسية لذلك إلى سببين رئيسيين نذكرهما في مايلي:

1-1موقع الضريبة ضمن مناخ الاستثمار الأجنبي:يراعي المستثمر الأجنبي عندما يريد الاستثمار في بلد ما مجموعة من العوامل والمتغيرات ترتبط عموما بالبلد المراد الاستثمار فيه، تكون هذه العوامل مجتمعة ما يسمى بالمناخ العام للاستثمار أو بيئة الاستثمار.

تعتبر الضرائب من أهم العناصر المؤثرة في اتجاه الاستثمارات الوافدة، سواء كانت تلك الضرائب مباشرة أو غير مباشرة، باعتبارها تستقطع قدرا من الأرباح المتوقعة وتخفض من العائد على الاستثمار.

ولأهمية المناخ العام للاستثمار على المستوى الدولي وتأثيراته المختلفة على الاقتصاد العالمي، فقد حظي باهتمام العديد من الدول والمنظمات للوصول إلى أهم مكوناته الرئيسية من خلال دراسات علمية متخصصة، وكان من بين أهم هذه الدراسات، تلك التي أجرتها الأمم المتحدة عن طريق أحد الخبراء الاقتصاديين ويدعى (Kenishi)لتحديد العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار الدولي، وتدفق الاستثمارات الأجنبية بين الدول المختلفة، وقد كانت أهم عناصر مناخ الاستثمار التي توصلت إليها هذه الدراسة، والتي اعتمدت في الأساس على استبيان عملي لآراء عدد من الشركات الكبرى وكانت النتيجة الجدول (1)[19]:

الجدول رقم (1): أهم العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار في الدولة المضيفة من منظور عدد من المستثمرين الأجانب.

الترتيب	نتائج الاستبيان العوامل المتعلقة بمناخ الاستثمار	مهم جدا		مهم		غير مهم	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
1	الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني	27	84.4	03	09.4	1	3.1
2	البنى التحتية أو الأساسية	21	65.6	07	21.9	2	6.3
3	السياسات الاقتصادية للدولة	20	62.5	10	31.3	1	3.1
4	استقرار قيمة العملة في الدولة	17	53.1	09	28.1	5	15.3
5	مدى اهتمام الدولة بالمستثمر الأجنبي	16	50	09	28.1	6	18.8
6	المساعدات المقدمة للمشاريع الاستثمارية كذا الإعانات	15	46.9	13	40.6	3	09.4
7	توفر العمالة الماهرة والمنخفضة الأجر	16	50	15	46.9	0	0
8	وجود تسهيلات تمويلية	10	31.3	18	56.3	2	6.8
9	وجود تسهيلات التدريب للعمال	07	21.9	06	18.8	17	53.1
10	المساهمة في الإمدادات بالبيانات والمعلومات المحلية	05	15.9	14	43.8	11	34.3
11	مدى تشجيع الدولة للصناعات ذات التكنولوجيا المرتفعة	04	12.5	09	28.1	17	53.1
12	وجود أسواق تصدير قريبة من الدولة	04	12.5	09	28.1	14	43.8

13	مدى ومساعدة الدولة في مجال دراسات الجدوى	03	09.40	07	21.9	21	65.4
14	وجود بنك معلومات في الدولة	02	06.3	09	28.1	19	59.4

المصدر: قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2008، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 71.

بالاستناد إلى الجدول أعلاه، نلاحظ أن الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، هي أهم العوامل التي يضعها المستثمرون الأجانب في مقدمة أولوياتهم قبل الإقدام على الاستثمار في أي دولة مضيفة ثم تليه في الأهمية عوامل أخرى.

2-1 حتمية التحفيز الجبائي في ظل الظروف الدولية:للضرائب والرسوم في سلم أولويات المناخ الاستثماري الملائم، وهذا ما تم استنتاجه من الاستبيان السابق الذكر، فإننا نرى أن التوجه الدولي نحو الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة قد أصبحت حتمية لجميع الدول المتقدمة والمتخلفة منها على حد سواء، إلا أن الاستثناء قد يقع حينما نوزع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على حاجة الدول على رأس المال وهنا لا مبررا للتشجيع والتحفيز الجبائي الذي تبذله الدول ذات رؤوس الأموال الضخمة (دول الوفرة)، إلا أن الواقع الاقتصادي وفي ظل العولمة الزاحفة، يبرر التوجه الدولي نحو تغيير النظم الضريبية في اتجاه تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وإزالة كل القيود التي تحول دون تدفقاتها، ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى تغير الفكر الضريبي على النحو السابق ذكره، نذكر النقاط التالية[20]:

- المنظمة العالمية للتجارة وشروط الانتساب إليها؛
- برامج التحفيز الاقتصادي؛
- الاستثمارات الدولية والشركات متعددة الجنسيات؛
- التكتلات الاقتصادية العالمية.

1-2-1- برامج التحفيز الاقتصادي:إن ما آل إليه الوضع الاقتصادي في دول العالم الثالث خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، من اختلالات اقتصادية على مختلف التوازنات الكلية الاقتصادية، إضافة إلى أزمة المديونية الحادة، دفع هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي، وقد رافق هذا الاقتراض مجموعة من السياسات الضرورية للتحفيز الاقتصادي في إطار التعاون مع كل من الصندوق والبنك الدوليين، تهدف هذه السياسات إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات،

وتصحيح التشوهات في المستوى العام للأسعار وكل هذا يتطلب سياسات اقتصادية وطنية مدروسة النتائج، ومن هذه السياسات:

- تحفيز النظام الجبائي؛
- إزالة القيود البيروقراطية والقانونية على الاستثمارات الخاصة.

وبناءا عليه يعد التوجه نحو تشجيع الاستثمار الخاص، ومنحه المزايا والإعفاءات المالية والجبائية جزء من برنامج التحفيز الاقتصادي.

1-2-2- الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات:تعد الشركات متعددة الجنسيات مجموعة اقتصادية هامة في ظل النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، نظرا للوزن الذي تتميز به والذي تترجمه الأرقام التالية: نسبة حصتها من الناتج القومي حوالي 25% (من الناتج العالمي) وهو في تزايد مستمر، كما تمثل الحركة الداخلية بين فروعها حوالي 60% من التجارة العالمية، إضافة إلى كونها تتوزع على جميع قارات العالم ومعظم دوله، الأمر الذي يدفعها إلى التوجه نحو الدول التي تتمتع فيها بأفضلية فيما يتعلق بالمزايا والإعفاءات والخدمات، لكي تتمكن من تخفيض التكاليف نقل أرباحها وأموالها، إضافة إلى تعظيم عائداتها.

إن هذه المسألة دفعت المجتمع الدولي إلى إعطاء هذه الشركات ترتيبا مهما في سلم أولوياتها، وانصبت معظم الدراسات المتعلقة بها، نحو تحديد سبل تشجيعها على النحو الذي يسهل استثمارها دون الإخلال بالاقتصاديات المحلية ومن بين أهم ما طرح في المجال الضريبي هو فكرة "الضريبة الموحدة" والتي تفرض على الشركة ككل، ثم توزيع حصيلتها بين الدول التي تنشط بها هذه الشركة المتعددة الجنسيات، كلا حسب نسبة نشاط الشركة فيها[21].

1-2-3- التكتلات الاقتصادية العالمية:إذا نظرنا إلى مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية، ندرك أن أهم تجمع اقتصادي عالمي اليوم هو "الاتحاد الأوروبي"، والذي تجاوز جميع مراحل التكامل الاقتصادي المعروفة، ونشير هنا إلى الشراكة المتوسطة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط ، وإن المفوضية الأوروبية ترى أن الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي يتطلب فيما يتطلب[22]:

- بحث واقع المناخ الاستثماري دول حوض المتوسط ومدى ملائمته للاستثمارات الأوروبية؛
- مدى اتفاق الشراكة في التجارة الخارجية في دول حوض المتوسط، من خلال ما يتوقع أن تقدمه هذه الدول من تخفيضات على صعيد الضرائب الجمركية تجاه السلع الأوروبية.

وبناء عليه فان الدخول في مفوضات مع الاتحاد الأوروبي يؤثر في السياسة الاستثمارية في دول حوض المتوسط وفي هيكلها الجبائية، من تأثيره في الضرائب الجمركية وحصيلتها، وفي ضريبة الدخل والمزايا المقدمة في إطارها للاستثمارات.

2- الأدوات الجبائية المستخدمة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي هو تعظيم العائد الصافي، مع تقليل المخاطر التي يتعرض لها، وتحاول الدول المضيفة استقطاب هذا النوع من الاستثمار معتمدة على عدة أدوات تحقق للمستثمر هدفه، وللدولة أغراضها، ومن أهم الأدوات التي تستخدمها الدول في هذا الاستقطاب "السياسة الجبائية"، هذه الأخيرة التي تعتمد أداتين رأسيتين نذكرهما في مايلي:

2-1تخفيض نسبة الضرائب المتعلقة بالشركات: تسعى الدول ومن خلال الضريبة على دخل الشركات إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مستندين في ذلك إلى الفكر الاقتصادي المعاصر الذي يتفق على إمكانية تصميم واستخدام تلك الضرائب للتأثر على اتجاهات وأحجام الاستثمارات.

ويتلخص استخدام هذه الضريبة في تخفيض النسبة المفروضة على وعاء الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد نتج عن استخدام هذه الضريبة تنافس جبائي حاد بين مختلف الدول، تلخص هذا التنافس في خفض الضرائب المفروضة على الشركات وبشكل ملحوظ برزت هذه الظاهرة منذ منتصف التسعينات وعلى وجه الخصوص في "دول الانتقال الأوروبية" في الفترة الممتدة بين 1996- 2002، حيث أن سنوات الانتقال الأولى عرفت تنافسا حادا بين دول شرق ووسط أوروبا، وعلى وجه التحديد بين أربعة دول هي" التشيك، هنغاريا، بولندا، سلوفاكيا"، ثم تباطأت هذه المنافسة لتعرف نوع من الاستقرار بانضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي في ماي 2004، والجدول اللاحق يبرز لنا درجة هذا التنافس بين عينة من دول الانتقال، والمتكونة أساسا من 08 دول هي الآن أعضاء في الاتحاد الأوروبي[23].

الجدول رقم (2): أقصى النسب الضريبية المتعلقة بالشركات في بعض الدول الأوروبية التي تمر بمرحلة الانتقال خلال الفترة الممتدة ما بين (1990– 2005).الوحدة: (نسبة مئوية%).

	1990	1995	2000	2005	مقدار التغير في النسبة بين 1990 و2005
بولندا	40	40	30	19	21
سلوفاكيا	-	40	29	19	21
سلوفينيا	-	25	25	25	00

التشيك	-	41	31	26	15
استونيا	-	26	26	24	02
هنغاريا	50	19.64	19.64	17.68	32.32
لاتفيا	-	25	25	15	10
ليتونيا	35	29	24	15	20

المصدر: قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2008، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 75.

يبرز تسابق الدول في تخفيض نسبة تلك الضريبة بشكل مستمر وكبير، نجاعاتها في تشجيع الاستثمار بنوعه المحلي والأجنبي وإلا لماذا تضحي تلك الدول بجزء من إيراداتها الجبائية[24].

2-2- الحوافز الجبائية الممنوحة من الدول المضيفة [25]:على غرار الإخضاع الضريبي المتعلق بضرائب الشركات، يولي المستثمر الأجنبي اهتماما بالغا للامتيازات الجبائية التي تمنحها الدولة المضيفة، وبالتالي فهو يقارن بين الضغط الضريبي للدولة المضيفة (A) مع الضغط الضريبي للدولة (B) معتمدا في ذلك على ما يسمى بمبدأ التكافؤ في الضغط الضريبي بين الدولة المضيفة ودولة المستثمر، ويتم قياس ذلك كالتالي:

الضغط الضريبي= (الضريبة- الحافز)/ (الدخل- حصة الدخل المعفاة)

وبالاعتماد على النسبة السابقة يفضل المستثمر الاستثمار في الدولة المضيفة مع بقاء العوامل الأخرى على ماهية عليه، إذا كان الضغط الضريبي في الدولة المضيفة اقل منه في دولة المستثمر.

وهذا ما يفسر توجه العديد من الاستثمارات الأجنبية نحو الدول التي تقدم حوافز جبائية أكثر بحثا عن ضرائب اقل، وتجنب لارتفاع الضرائب في الدول الصناعية الكبرى.

وتعد أداة الحوافز الجبائية من بين أهم وأبرز الأدوات المستخدمة في تشجيع وجذب الاستثمارات الخاصة، والدليل على ذلك هو الاستخدام الكبير والمكثف لهذا النوع من الأدوات.

المحور الثالث: المقومات الجبائية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

من المعلوم أنه لا توجد وصفة ضريبية محددة ملزمة لجميع التشريعات الوطنية فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، إنما تتعدد أنماط المعاملة وتختلف باختلاف الدول ونظمها الجبائية، والعلة تكمن في تفاوت حاجة الدول إلى الموارد الخارجية، وتباين أوضاعها وظروفها الداخلية، إذ أن هناك

عاملين اثنين يمكن أن يحددا طبيعة المعاملة الجبائية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة، هما:

– ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة متطلبات الإنفاق العام وتعد الضريبة جزءا رئيسيا من تلك الموارد؛

– تطلع الدولة إلى اجتذاب الأموال الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية فيها مما يفرض عليها تقرير إعفاءات وتسهيلات جبائية تتمخض في النهاية عن تنازل الدولة عن جزء من حصيلتها الضريبية.

وبقدر تغليب الدولة لأحد هذين العاملين على الآخر، يتحدد نطاق المعاملة الجبائية للاستثمار الأجنبي المباشر، الوافد وأيا كان الأمر فإن المشترك في تلك المعاملات المختلفة هو تخفيف العبء الجبائي الواقع على عاتق المشروعات الأجنبية، ويتم ذلك في الواقع بأسلوبين هما:

* مواجهة المعوقات الجبائية التي تعترض سبيل الاستثمار الأجنبي؛

* تقديم الحوافز والمزايا الجبائية لتلك المشروعات الاستثمارية الأجنبية.

1– مواجهة المعوقات الجبائية

إن المستثمر الأجنبي يهدف من مشروعه الاستثماري إلى تحقيق معدل عائد أعلى من خلال تدنية التكاليف إلى أقصى حد ممكن، ويقع ضمن خانة التكاليف بطبيعة الحال الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها، لذا فإن العبء الجبائي الإضافي وغير العادل يعتبر من الأولويات المتعلقة باتخاذ القرار للاستثمار في دولة دون أخرى.

1–1 معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجبائية:تتركز المعوقات الجبائية التي تعترض سبيل الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث نقاط هي الأهم على وجه العموم، والتي تتمثل في:

– التمييز في فرض الضرائب؛

– الإجراءات والأعباء الجبائية المبالغ فيها؛

– الازدواج الضريبي.

1–1–1 التمييز في فرض الضرئب:يظهر التمييز في شكلين رئيسيين هما:

– التمييز الضريبي المستتر: "وهو الذي يمس المستثمر الأجنبي دون أن يتضمن النص التشريعي صراحة صفة المستثمر الأجنبي في هذا التمييز، بل يمس المشروعات التي لا يستطيع القيام بها إلا المستثمر الأجنبي، والتي تتطلب مثلا تكنولوجيا عالية أو رأس مال ضخم لا يتوفر في الاستثمارات المحلية، فيفرض على هذه المشروعات أعباء جبائية إضافية غير عادلة في باطنها ويعد الأمر تمييزا، وهذا

لعلم الدولة المسبق بالأشخاص الذين يمكن أن يقع عليهم العبء دون غيرهم"[26].

– **التمييز الضريبي الصريح**: وهو التمييز في معاملة رؤوس الأموال الوطنية معاملة جبائية متميزة عن رؤوس الأموال الأجنبية ويتم ذلك من خلال[27]:

* استخدام ضرائب الصادرات والواردات ورسوم الإنتاج؛

* فرض ضرائب الدخل بسعر أعلى على الأجانب؛

* عدم استفادة الأجانب من الإعفاءات؛

* تعتمد سعر الصرف عند القيام بتحويل الإيرادات.

1-1-2 الإجراءات والأعباء الجبائية المبالغ فيها:تأتي هذه الأعباء والإجراءات المبالغ فيها من حالة سوء التنظيم الموجودة عليها الإيرادات الجبائية في الدول مما يكون لكل هذه الإجراءات الأثر السيئ على عملية انسياب رأس المال وتتمثل هذه الأعباء والإجراءات في[28]:

– نقص في الكفاءة الإدارية والفنية مما يؤدي عدم فهم وإلمام المستثمرين بالنظم الضريبية المختلفة بالإضافة إلى إجراء العديد من التعديلات؛

– صعوبة قيام رجال الضرائب بعملية تحديد الأرباح والأموال الخاضعة للضريبة؛

وهناك عوائق أخرى مصدرها نقص كفاءة الإدارة الضريبية من حيث عدم صلاحيتها وراء مثل هذه المهمة لعدم توافر الخبرة العلمية وعدم الالتزام التام بعملية الفحص أو السرعة في المحاسبة.

1-1-3الازدواج الضريبي الدولي: "يعرف الازدواج الضريبي الدولي بأنه إخضاع الشخص الواحد أكثر من مرة لنفس الضريبة أو لضريبة مشابهة لها بالنسبة إلى نفس المال.

فظاهرة الازدواج الضريبي تتحقق عندما يحدث أن يؤدي تطبيق القوانين المتعددة داخل الدولة، أو التشريعات المقارنة لمختلف الدول، إلى خضوع المكلف الواحد لأكثر من قاعدة قانونية تخاطبه بدفع الضريبة عن نفس الوعاء أو المادة الخاضعة للضريبة، وبالتالي يتعرض هذا الشخص لدفع الضريبة ذاتها أو الضريبة من نفس النوع، أكثر من مرة لأكثر من سلطة مالية، على الرغم من وحدة المناسبة التي تفرض من اجلها الضريبة"[29].

ويتبين من هذا التعريف وجوب توافر شروط أربعة حتى يتحقق الازدواج الضريبي هي[30]:

– وحدة الشخص المكلف بالضريبة؛

– وحدة الضريبة المفروضة؛

– وحدة المادة الخاضعة للضريبة؛

– وحدة الواقعة المنشئة للضريبة.

والازدواج الدولي فيكون غالبا غير مقصود، إذ ينشأ عادة نتيجة استقلال كل دولة بوضع أحكامها الضريبية طبقا لظروفها المالية والاقتصادية الخاصة دون بحث لتشريعات الدول الأخرى بقصد تلاقي حدوث ازدواج الضرائب، ويرجع عادة إلى اختلاف المبادئ الضريبية، خاصة في ما يتعلق بأساس فرض الضريبة، الشخصية أو الإقليمية وبتحديد الواقعة المنشئة لها، في الدول المختلفة.

وقد يكون الازدواج الضريبي مقصودا إذا تعمدت الدولة إحداثه تحقيقا لأهداف معينة اغلبها اقتصادية فقد تلجا الدولة إلى فرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج وذلك إلى الضريبة التي تفرضها دولة موقع الاستثمار على هذه الإيرادات، وهي تهدف من هذه الضريبة إلى الحد من هجرة رؤوس الأموال الوطنية منها إلى الدول الأخرى، وبالعكس فقد تفرض الدولة ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فيها إلى جانب الضريبة المفروضة في دولة موطن الاستثمارات ودلك رغبة في الحد من هجرة رؤوس الأموال من الدول الأخرى إليها.

ومما سبق نلاحظ أن الازدواج الضريبي يعتبر عقبة أمام استقطاب رأس المال الأجنبي إلى الدول المختلفة للاستثمار فيها.

1–2 سبل الحد من معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجبائية:

من بين الإجراءات الجبائية للحد من معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

1–2–1 عدم التمييز في المعاملة الجبائية: يمكن للدول بصفة عامة، عدم التمييز في المعاملة الجبائية من خلال[31]:

– العمل على المستوى الفردي: ويتم هذا من خلال قيام الدول بإصلاح نظامها الضريبي والمالي بشكل يؤدي إلى حدوث انسياب لرؤوس الأموال وتعوض أي عائق بأي وسيلة أخرى لا يكون من شانها وقف عملية انسياب الأجنبية للداخل.

– العمل على المستوى الجماعي: من خلال النص في شروط عقود الاستثمارات وفي الاتفاقيات الدولية على عدم حدوث أي نوع من أنواع التميز الضريبي.

1–2–2 ترشيد الإجراءات الجبائية التي تسلكها الإدارة الجبائية: ويتم هذا الترشيد من خلال قيام الإدارة الجبائية بتطوير نفسها من خلال توافر العدد الكافي من الأفراد المؤهلين والذين يجب أن يجتازوا مراحل تدريبية معينة، فيجب أن يكون رجال الإدارة الجبائية على دراية كافية بمجموعة القوانين الجبائية ودور الجباية في إحداث التنمية الاقتصادية وكذلك على علم تام بكافة التعديلات التي تتم[32].

1-2-3تجنب الازدواج الضريبي الدولي:تأخذ إجراءات معالجة الازدواج الضريبي الدولي مظهرين هما:

- التشريعات الوطنية (تفادي الازدواج الضريبي التشريع الداخلي): تلجا بعض الدول إلى معالجة الازدواج الضريبي الدولي عن طريق الإجراءات الفردية التي تتخذ من جانب واحد، وتتمثل هذه الإجراءات في رغبة حكومة ما في التنازل عن بعض اختصاصاتها وحقوقها الضريبية، أو بمعنى أخر التضحية ببعض إيراداتها الضريبية دون حاجة إلى عقد اتفاقيات مع الحكومات الأخرى.

ويلاحظ أن هذه الوسيلة قد استخدمت في اغلب الدول المصدرة والمستوردة لرؤوس الأموال على حد سواء، وحققت نتائج ملموسة في معالجة الازدواج الضريبي الدولي، إذا استخدمتها الدول المستوردة كحافز لتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، كما استخداماتها الدول المصدرة لتشجيع رعاياها من أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم أو لتوسيع نطاق نشاطهم في الدول النامية، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة[33].

- الاتفاقيات الجبائية الدولية:

تكون هذه الاتفاقيات ثنائية بين دولتين تتفقان على الإجراءات التي تكفل علاج الازدواج الضريبي فيما بينها، أو قد تكون اتفاقيات تبرمها الدولة مع هيئات دولية تلتزم الدولة الموقعة على الاتفاقية بمقتضاها أن تعالج التعدد الضريبي الدولي.

وإذا كانت الاتفاقيات الدولية تتفوق على التشريعات الوطنية في معالجة الازدواج الضريبي، فإنها في ذات الوقت مكملة لها إذ تظهر غالبية الدول استعدادها وترحيبها لمنح بعض الإعفاءات والتخفيضات لتلافي الازدواج الضريبي شرط المعاملة بالمثل ومن ناحية أخرى فان تبادل المساعدات الإدارية في الميدان الجبائي وفي الميدان الفني لا يكون فعالا إلا في إطار التعاون الدولي[34].

ولقد كانت أول معاهدة دولية حول التعاون الجبائي والمتضمن اتفاقية المساعدات الإدارية وتبادل المعلومات بين كل من فرنسا وبلجيكا سنة 1834، وبعد ذلك بفترة قصيرة قامت بلجيكا بتوقيع اتفاقية مماثلة مع كل من هولندا ولكسمبورغ[35].

2- تقديم الحوافز الجبائية المشجعة للمستثمر الأجنبي

سنتناول من خلال هذا المطلب نوعين من الحوافز الجبائية والتي تتمثل في ما يلي:

- الحوافز التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف للمستثمرين؛
- الحوافز التي تؤدي إلى زيادة العائد الصافي للمستثمرين.

2-1 الحوافز الجبائية التي تعظم عائد الاستثمار: وتشتمل على الحوافز ذات الأثر المباشر على نتيجة الاستثمار الصافية، ومن المعروف أن النتيجة قد تكون ربحا أو خسارة، ويترتب على هاتين الحالتين نوعين من الحوافز، الإعفاءات الجبائية للمداخل المتعلقة بالشركة (حالة الربح)، السماح بترحيل الخسائر (حالة الخسائر).

2-1-1 الإعفاءات الجبائية:هي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وقد يكون الإعفاء الجبائي كليا أو جزئيا وفي كلتا الحالتين فانه قد يكون دائما لمدة حياة المشروع الاستثماري، أو مؤقتا محددا بفترة زمنية معينة.

وتمثل الإجازة أو الإعفاء الجبائي حافزا قويا للاستثمار الأجنبي، بحيث يقلل من المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة، وتزيد من العائد الصافي المتوقع الحصول عليه من طرف المستثمر، وتحقق سيولة ذاتية للمشروعات التي تتمتع بها وخاصة المشروعات التي تحقق أرباحا في بداية حياتها الإنتاجية، تعادل مقدار الوفر الضريبي، مما يكون له الأثر الايجابي على الهيكل التمويلي والذي يتغير في صالح التمويل الذاتي للمشروعات، ويكون هذا الإعفاء منصبا بشكل رئيسي على أرباح المشروعات وأرباح رؤوس الأموال المنقولة[36].

2-1-2 السماح بترحيل الخسائر: يتمثل هذا الحافز في تضمين التشريع الجبائي نصوصا تسمح بالخصم الكامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة التي تحققها المنشأة في السنوات السابقة أو اللاحقة باعتبار أن هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف المنشأة عن سنوات سابقة أو لاحقة، ويأخذ ترحيل الخسائر اتجاهين أحدهما إلى الأمام والأخر إلى الخلف، وفائدة هذا الحافز انه يمكن المستثمرين الجادين من الاستمرار في النشاط الإنتاجي، والاحتفاظ بالسيولة النقدية الكافية أثناء حياة المشروع[37].

فالسماح بترحيل الخسائر إلى الخلف والى أي عدد من السنوات يتضمن ضرورة قيام الخزينة العامة في السنة التي حققت فيها الخسائر برد ما حصلته كضريبة على مقدار الخسارة في السنوات السابقة، وفي حالة ترحيل الخسائر إلى الأمام تكتفي الخزانة العامة بتحمل الإيرادات المفقودة، ويعتبر هذا الحافز أكثر ملائمة من الناحية التطبيقية لطرف الدول النامية بالمقارنة بترحيل الخسائر إلى الخلف كونها تملك خزانة عامة تكاد تكون خاوية من الإيرادات، كما يحفز ترحيل الخسائر إلى الأمام دخول منشآت جديدة إلى دائرة النشاط الإنتاجي، ويشجع الوحدات القائمة على التوسع وبناء طاقات إنتاجية

جديدة[38].

2-2 الحوافز الجبائية التي تخفض تكاليف الاستثمار

يندرج تحت هذا النوع من الحوافز عدة أشكال، نميزها في الأنماط التالية:

2-2-1 السماح الاستثماري (نظام الخصم من وعاء الضريبة):وفقا لهذا النظام يتم السماح للمستثمر بخصم نسبة معينة من قيمة الأصول الرأسمالية من إيراداته للوصول إلى وعاء الضريبة، أي أنه يتم استهلاك الأصول الرأسمالية بأكبر من تكلفتها التاريخية، واستنادا إلى مفهوم السماح الاستثماري كحافز ضريبي فان استخدام هذا الحافز لن يترتب عليه تغيير في السعر الاسمي على أرباح المستثمر، بل تخفيض فعلي في وعاء الضريبة ومن مقدار الضريبة المستحقة.

ويشتمل نظام السماح إضافة إلى ما سبق على حالات أخرى تتمثل في تنزيل بعض النفقات الرأسمالية مثل نفقات استغلال الحقوق الصناعية والأدبية وتكاليف الدراسات التمهيدية وتدريب الكوادر الوطنية، أو ترحيل خسائر سنة إلى سنوات تالية يزيد عددها عما تسمح به القواعد القانونية في الدولة عموما، أو عدم إخضاع أرباح المشروعات للضريبة، إلا إذا بلغت مستوى معين[39].

2-2-2 الاستهلاك المعجل: ويعني به استهلاك الأصل على عدد من السنوات تقل عن عدد سنوات وعمره الاقتصادي، ويحقق هذا الحافز مقارنة بين طرق الاستهلاك العادية على مدى عمر الأصل الاقتصادي زيادة في أرباح المشروع لأنه يكون بمثابة إعطاء قرض مجاني (بدون فائدة من قبل الإدارة الجبائية للمستثمر)، ويطبق هذا الحافز عادة على الأصول والاستثمارات الجديدة أو على توسيع الطاقة الإنتاجية للمشروعات القائمة بأصول جديدة.

حيث أن مجرد التعجيل بإهلاك أحد الأصول لا يؤدي إلى زيادة إهلاكه بما يتجاوز تكلفته الأصلية، فان ما يتولد عنه من تشوه لصالح الأصول قصيرة الأجل لا يتعدى قدرا بسيطا، وعلاوة على ذلك، يتمتع الاستهلاك المعجل بميزتين إضافيتين:

- انه الأقل تكلفة على وجه العموم حيث أن الإيراد الضائع في السنوات الأولى (بالنسبة إلى مثيله في حالة عدم استخدام الأساس المعجل) يتم استرداد جزء منه على الأقل في السنوات التالية من عمر الأصل؛

- انه إذا توفر استخدام الأساس المعجل بصفة مؤقتة فحسب، فمن الممكن أن يستحث ذلك طفرة كبيرة في الاستثمارات على المدى القصير[40].

2-2-3 حوافز جبائية أخرى: لا يمكن حصر الحوافز الجبائية في العناصر السابقة، بالإضافة إلى ما سبق من الحوافز الشائع تطبيقها، نذكر حوافز أخرى، والتي هي على النحو الآتي:

- الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والذي يتضمن وضع القيود على مقدرة الدولة في رفع مستوى ضرائبها الجمركية وإشارة هامة إلى انفتاح إجراءات الاستثمار بهذه الدولة مما يشجع على الاستثمار فيها؛

- إنشاء مناطق حرة، وهي عبارة عن مساحة محددة من الإقليم تسمح فيها الدولة بإقامة منشآت تجارية وصناعية، وتعتبر هذه المنطقة خارج نطاقها من الناحية الجمركية كما تتمتع رؤوس الأموال العاملة بها معاملة ضريبية تفضيلية؛

- المناطق الخاصة أو المدعومة، والتي تخضع لمعاملة جبائية تمييزية فيها كل المشروعات الاستثمارية العاملة في تلك المناطق؛

- الربط بين المستوى العام للأسعار والوعاء الضريبي، لأن وجود التضخم سيؤدي إلى انتقال المستثمرين وخصوصا الصغار منهم إلى شريحة ضريبية أعلى ويجعلهم يعانون مما يسمى بزحف الشرائح دون زيادة حقيقية في دخولهم[41].

النتائج والتوصيات

مما سبق نستنتج مايلي:

-سياسة التحفيز الجبائي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي، تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين بغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات والمناطق المراد تنميتها؛

-يكمن الهدف من وراء سياسة التحفيز الجبائي إلى تنمية الاستثمار، ترقية الشغل، تشجيع الصادرات، دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للقيام بعملية التنمية الاقتصادية ...الخ، وهذا وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة؛

- فالدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ثم فهي تنافس في تقديم وتنويع الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، إن البيئة المواتية وإطارها المؤسساتي هي من أهم المقومات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الحوافز والإعفاءات فما هي إلا عوامل ثانوية في هذا المجال.

-سياسة التحفيز الجبائي لا تقوم فقط على التحفيز الجبائي بل تتعداه إلى الحد من المعوقات الجبائية التي تثقل من العبء الجبائي الواقع على عاتق المستثمرين الأجانب، وتتمثل هذه المعوقات بشكل رئيسي في التمييز الضريبي والازدواج الضريبي الدولي والأعباء المبالغ فيها.

-الحوافز الجبائية التي تعتمدها الدول الأوربية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والأساس الذي دعى إلى استخدام الضريبة كموجه لذلك النوع من الاستثمارات، والذي يرتكز على نقطتين رئيسيتين هما الموقع الذي تحتله الضريبة في مناخ الاستثمار الدولي ودرجة أهميتها، والظروف الدولية التي جعلت من استخدام آلية التحفيز الجبائي ضرورة حتمية.

- يجب على الدولة أن تحقق استقرار سياسي و اقتصادي و اجتماعي كالأنظمة و القوانين و السياسات الاقتصادية و النقدية و استقرار المؤشرات الاقتصادية الأساسية.

-إنشاء هيئات إدارية مكلفة بالمستثمرين الأجانب فقط دون سواهم،بحيث تهدف هذه الهيئات إلى تبسيط الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالمشروعات الأجنبية بالإضافة إلى توضيح الخريطة الاستثمارية لهؤلاء الأشخاص الذين يجهلون طبيعة الاستثمار في الجزائر.

-توفير بيئة مواتية للاستثمار والأعمال و ذلك بتحسين الخدمات العامة وتسهيل إمكانية الحصول عليها، رسم خطة لإعادة تأهيل الموارد البشرية ورفع مستوى أدائها، تخفيف العراقيل البيروقراطية وعلى رأسها الحصول على العقار، آجال إنشاء المؤسسات، إدخال أساليب الإدارة الحديثة و التأكيد على مبدأ التفريق بين الملكية و الإدارة.

-تطوير البنى التحتية في مجالات الطاقة و النقل والاتصالات واعتبارها من التزامات الدولة المضيفة، وتقديمها للمشروعات الاستثمارية التي تعمل على استقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-تطوير جانب المعلوماتية داخل الإدارات لتسريع المعاملات ذات الصلة بالإجراءات التي تربط هذه الأخيرة بالمستثمرين الأجانب.

-إتباع سياسة جذب رشيدة وموجهة من خلال إلغاء نظام التحفيزات الحالي الذي لم يتمكن من تعويض ضعف جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر إضافة إلى ما يكلفه للخزينة العمومية، فهي تتطلب الكثير من الرقابة، القرض الضريبي و الاهتلاك المتسارع هما وسيلتين أكثر فعالية لتشجيع الاستثمارات.

-توفر خارطة استثمارية لمشروعات مدروسة بجد وجاهزة التنفيذ حيث لم يعد هنا كرجال أعمال مستعدون لبدأ عملية الاستثمار من الألف إلى الياء وتحمل مشاق التحضير و الإعداد ثم بدء

المشروع.

– خلق أدوات ترويجية فعالة في ظل المنافسة الدولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بفتح مواقع شبكية متخصصة بإيفاد كل مستثمر راغب في الاستثمار في الجزائر بالمعلومات التي يحتاج إليها، بالإضافة إلى استهداف المواقع الالكترونية للمؤسسات الهامة الأجنبية و تقديم عروض خاصة لهم للاستثمار في الجزائر بدل انتظار مجيئهم.

المراجع:

–ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 118.[1]

–سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص60.[2]

[3]– نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص 54.

[4]– نشيدة معزوز، نفس المرجع، ص 55.

[5]– طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1999، ص 88.

[6]– عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص 173.

– عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1987، ص 146.[7]

[8]– يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2002، ص 98.

– يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع نفسه، ص 101.[9]

– يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، نفس المرجع، ص 103.[10]

[11]– طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2006، ص 317.

– طالبي محمد، مرجع سابق، ص 318.[12]

–بوشاشي بوعلام، المنير في المحاسبة العامة، دار هومة، الجزائر، 1992، ص 110. [13]

– طالبي محمد، مرجع سابق، ص 318.[14]

– حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 255.[15]

– ناصر مراد، مرجع سابق، ص 120.[16]

– ناصر مراد، نفس المرجع، ص 122.[17]

– ناصر مراد، نفس المرجع، ص 124.[18]

[19]– محمد علي عوض الله، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2007، ص 71.

– نفس المرجع، ص 72.[20]

– خالد شحادة الخطيب، نفس المرجع، ص 16.[21]

- خالد شحادة الخطيب، نفس المرجع، ص 18.[22]
- قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص 75.[23]
- قدوري نور الدين، مرجع نفسه، ص 76.[24]
- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 112.[25]
- قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص 62.[26]
[27]- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 307.
-[28]- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، نفس المرجع، ص ص 307، 308.[28]
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 179.[29]
- زينب حسين عوض الله، نفس المرجع، ص 179.[30]
شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 309.سعيد عبد العزيز عثمان، [31]-
- قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص 64.[32]
- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2004، ص 197.[33]
- المرسي سيد حجازي، النظم الضريبة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، 2001، ص 105.[34]
- قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص 65.[35]
- قدوري نور الدين، نفس المرجع، ص 65.[36]
- المرسي السيد حجازي، مرجع سابق، ص 197.[37]
- قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص 66.[38]
- قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص 66.[39]
- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، ص ص 298، 299.[40]
- قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص ص 67، 68.[41]

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر 2018

تطبيق نظام المعلومات داخل وظيفة الإنتاج ودوره في تحسين جودة المنتج.

Application of the information system within the production function and its role in improving product quality

[1] أ.د مبارك بوعشة
جامعة قسنطينة 2
mebarekaissa@yahoo.fr

[2] د. هبة بوشوشة
جامعة قسنطينة 2
bouchoucha_hiba@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/09/21 تاريخ النشر: 2018/12/30

ملخص:

يهدف هذا البحث لتبيين تطبيقات نظام المعلومات داخل وظيفة الإنتاج ومختلف العمليات الإنتاجية، مع التركيز على مدى مساهمة هذا الأخير في تحسين جودة المنتج.

وقد تم التوصل في هذا البحث إلى أن نظام المعلومات بصفة عامة ونظام معلومات الإنتاج بصفة خاصة يساعد في دعم الرقابة على جودة الإنتاج و يعمل على رفع مستوى الإنتاجية، كما يساهم في ابتكار طرق إنتاج جديدة تحسن في عملية التصميم. كما أن للمعلومات الإنتاجية الدقيقة دور كبير في عملية السيطرة على الإنتاج و بالتالي تحسين جودة المنتجات

الكلمات المفتاحية : وظيفة الإنتاج، نظام معلومات الإنتاج، جودة المنتج ، تحسين الجودة.

Abstract:

The aim of this research is to identify the applications of the information system within the production function and the various production processes, focusing on the extent to which the latter contributes to improving the quality of the product.

In this research, it was concluded that the information system in general and the production information system in particular help to control the quality of production and raise productivity. It also contributes to the development of new production methods that improve the design process. Accurate production information plays a major role in the process of controlling production and thus improving product quality.

Keywords: production function, production information system, quality product, quality improvement.

مقدمة:

إن نجاح المؤسسات الإنتاجية مرتبط بإنتاج المعلومات الصحيحة والدقيقة بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل توفير المنتجات بالكميات المطلوبة والجودة المناسبة. من هذا المنطلق نجد أن تطبيق نظام المعلومات داخل وظيفة الإنتاج سيساهم في دعم هذه الأخيرة من خلال تسيير الإنتاج بناءا على المعلومات التي يقدمها هذا النظام، الأمر الذي يسهل عمليات التخطيط، والرقابة وجودة الإنتاج. كما أن جودة المنتج يمكن تجسيدها من خلال نظام تعتمد مدخلاته على مخرجات نظم المعلومات الإدارية بصفة عامة ونظام معلومات الإنتاج بصفة خاصة.

ومن هذا المنطلق يمكن حصر إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري الآتي:

كيف يساهم نظام المعلومات في تحسين جودة المنتج داخل وظيفة الإنتاج؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

- معرفة مساهمة نظام معلومات الإنتاج في تطوير و تحقيق جودة المنتج النهائي.
- معرفة دور المعلومات الإنتاجية في تحسين نوعية المنتج و مطابقته للمواصفات الموضوعة من طرف مصممي و مهندسي الإنتاج.
- التعرف على المستلزمات الضرورية التي تقدمها أنظمة معلومات الإنتاج لمراجعة ومراقبة المخرجات النهائية للعملية الإنتاجية .

أهداف البحث:

- تبيين تطبيقات نظام المعلومات داخل وظيفة الإنتاج.
- توضيح مدخل النظم في إدارة الجودة.
- إبراز الدور الفعال الذي يلعبه نظام معلومات الإنتاج في تحقيق جودة المنتج.

من خلال ما سبق تم تقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة محاور هي:

1- تطبيقات نظام المعلومات داخل وظيفة الإنتاج.

2- جودة المنتج .

3- دور نظام المعلومات في تحسين جودة المنتج داخل وظيفة الإنتاج

أولا. تطبيقات نظام المعلومات داخل وظيفة الإنتاج:

1- تعريف وظيفة الإنتاج:

ينظر إلى وظيفة الإنتاج على أنها " ذلك النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى تحويل أنواع معينة من المدخلات إلى أنواع محددة من المخرجات أي أنها تلك الوظيفة التي ترتبط مباشرا بخلق المنفعة الشكلية و الزمنية و المكانية للسلعة"[1]، وبالتالي فإن وظيفة الإنتاج هي وظيفة إدارية متخصصة في الجوانب التقنية والفنية تقوم على مجموعة الأنشطة المتعلقة بإنتاج السلع و لخدمات بدءا من تجميع و تهيئة المدخلات اللازمة ثم إجراء العمليات التحويلية عليها و الحصول على المخرجات المتمثلة في السلع و الخدمات التي تشبع حاجات الأفراد ، كما يصطلح على هذه الوظيفة بوظيفة العمليات ،وهنا تجدر الإشارة إلى ما يلي[2]:

- العمليات تغير من شكل المادة فتجعلها صالحة لإشباع حاجة ما (المنفعة الشكلية).
- عمليات النقل من مكان تقل فيه منفعة الشيء إلى مكان تزيد فيه المنفعة دون تغير شكله (المنفعة المكانية).
- عمليات التخزين حيث يضيف التخزين منفعة إلى السلعة (المنفعة الزمنية).
- كل صور الإنتاج "غير المادي" يطلق عليها اسم الخدمات.

2- نظم المعلومات وتصنيفها حسب المستويات الوظيفية:

يعرف نظام المعلومات بأنه عبارة عن "مجموعة من العناصر المرتبطة فيما بينها لإنتاج المعلومات وذلك من خلال معالجتها وتخزينها بغرض استخدامها في الرقابة واتخاذ القرارات في المؤسسة"[3].

وبالتالي فإن نظم المعلومات تعتبر من أهم النظم المتواجدة داخل المؤسسة، إذ يقوم بالسيطرة على الكم الهائل من المعلومات الموجود داخل المؤسسة. و يختلف نظام المعلومات من مؤسسة إلى أخرى ومن مستوى إداري لآخر ، ويعد تصنيف نظم المعلومات وفقا للمستويات الوظيفية المختلفة في المؤسسة هو الاتجاه الأكثر شيوعا حيث تنتهج معظم المؤسسات منهج التصنيف الوظيفي، وحتى وإن استخدمت المؤسسة مزيجا من المناهج في تحديد هيكلها التنظيمي، فإن معظم النظم الفرعية لنظام المعلومات تركز على هذه الوظائف وفيما يلي أهم هذه النظم:

أ. **نظام معلومات وظيفة الشراء:** يتكون من مجموعة من الأفراد والتجهيزات والبرامج والإجراءات الضرورية لتجميع البيانات من مصادرها المختلفة ومعالجتها، بهدف توفير المعلومات التي تساعد وظيفة الشراء على اتخاذ القرارات التي تتعلق بمجمل أنشطتها[4]. وأهم مخرجات هذا النظام هي معلومات

حول مخزون المواد، الأجهزة، المستلزمات الموجودة أول المدة والمقرر الاحتفاظ بها آخر المدة، وكذلك المعلومات الخاصة باحتياجات الإنتاج، المعلومات الكافية عن الموردين وأسواقهم وأسعارهم ومواعيد التسليم والفحص.... الخ.

ب. **نظام المعلومات التسويقية:** هو هيكل مستمر ومتفاعل من الأفراد والمعدات والإجراءات يهدف لتجميع وتصنيف وتحليل وتقييم و توزيع معلومات دقيقة في الوقت بغرض اتخاذ القرارات التسويقية[5]، وهو مجموعة عناصر متفاعلة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات الموجهة لإنتاج تدفق منتظم من المعلومات الملائمة القادمة من مصادر داخلية وخارجية للمؤسسة والمعدة أساسا لخدمة القرار التسويقي"[6].

ج. **نظام معلومات الموارد البشرية** : هو ذلك النظام الذي يعمل على استقبال و تخزين، استرجاع، معالجة ونقل المعلومات المفيدة لتسيير الموارد البشرية[7]، وبالتالي فهو نظام متكامل يقوم بمعالجة، وتخزين كل المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية والتي تشمل معلومات حول الموظفين،معلومات حول تكوين العمال و تسيير الكفاءات،معلومات حول الأجور و المكافآت...الخ.

د. نظام المعلومات المالية والمحاسبية: هو نظام جزئي من نظام المعلومات الكلي للمؤسسة، يعمل على خدمة عدة مستفيدين وفي مقدمتهم البنوك، مصالح الضرائب، الدائنون والأجهزة الرقابية الأخرى، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي الحكومي أو المستثمرين أو الدراسيين[8]، لأن المؤسسة تقدم المعلومات المرسلة نحو الخارج عن طريق مختلف الوثائق خاصة مفتشي الضرائب، لجان المؤسسة ، المساهمين"[9]. وعادة مايسعى نظام المعلومات المالية والمحاسبية لتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية والرئيسة والمتمثلة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية والمحاسبية إلى مستخدميها لتحقيق الرقابة وتقييم أنشطة المؤسسة.

هـ. **نظام معلومات الإنتاج** : يعرف نظام معلومات الإنتاج بأنه :"مجموعة المكونات التي تتفاعل لجمع وتخزين وتحليل البيانات المرتبطة بالعمليات الفنية المتعلقة بتصميم وإنتاج منتجات المؤسسة وتوفيرها أمام المستفيدين من المديرين بالمؤسسة، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات والإنتاج وما يساعدها من أنشطة أخرى[10]. كما يعرف نظام المعلومات الإنتاجي على أنه " ذلك النظام الذي يزود إدارة الإنتاج و الإدارة العليا و غيرها من الأنظمة المرتبطة بها، بالبيانات و المعلومات و الحقائق المتنوعة، وذلك من أجل المساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطاتهم المختلفة مثل تصميم المنتج وتخطيط و تنفيذ العمليات الإنتاجية ،مراقبة عمليات الإنتاج ،مراقبة الجودة"[11].

3- مراحل عمل نظام المعلومات داخل وظيفة الإنتاج:

تتمثل مراحل عمل نظام المعلومات داخل وظيفة الإنتاج في:

أ- **عملية إدخال البيانات:** يختص نظام معلومات الإنتاج بالتدفق المادي من السلع والخدمات، وتغطي هذه البيانات أنشطة معينة مثل تخطيط و مراقبة الإنتاج، رقابة و إدارة المخزون السلعي، الشراء و التوزيع، النقل. ويوفر نظام معلومات الإنتاج كميات كبيرة من البيانات، ذلك لأن هذا النظام يميل إلى أن يكون آليا بدرجة كبيرة ، الأمر الذي يؤدي إلى فوائد كبيرة نتيجة لاستخدام تلك البيانات في مجالات عديدة أهمها[12]:

- البيانات المتعلقة بعمليات الإنتاج، حيث تتوافر عند جميع أماكن التصنيع والإنتاج والتخزين وبالتالي تسجيل كل الأحداث والنشاطات الإنتاجية وخزنها في قاعدة بيانات؛
- البيانات المتعلقة بالمواد و التي تشمل نوعين هما بيانات المواد الأولية (بيانات الموردين، قسم المشتريات، مستوى المخزون) و بيانات المواد المصنعة؛
- بيانات متعلقة بالموارد البشرية التي تحتاجها خطوط الإنتاج وطبيعة المهارات المطلوبة، ومراجعتها مع المهارات الموجودة ؛
- بيانات متعلقة بالهندسة الصناعية التي تتضمن وظيفة البحوث و التطوير و التي قد تعتبر مرتفعة التكاليف إن لم يحسن الرقابة عليها، و الهندسة سوف تحصل على مدخلات بيئية متعددة في شكل التطويرات الحديثة للمواد و العمليات التصنيفية ومعايير الجودة و الأمان و غيرها من نتائج الأبحاث؛
- بيانات مخابرات التصنيع بحيث تصف هذه البيانات البيئة الخارجية و المرتبطة بأداء وظيفة التصنيع و لاسيما ما يتعلق منها بالعمال الموردون.

ب- **عملية معالجة البيانات:** إن عملية معالجة بيانات نظم معلومات الإنتاج غالبا ما تتم بصفة آلية خاصة في عمليات الجدولة و الرقابة على الإنتاج و تصميم المنتج (برامج جاهزة)، و بالتالي تحول المدخلات إلى مخرجات وفق نظام معلوماتي بالدرجة الأولى.

ج- **تقديم المخرجات:** تتمثل النظم الفرعية التي يتشكل منها نظام مخرجات الإنتاج في نظام الإنتاج، نظام المخزون، نظام الجودة و نظام التكاليف.كل هذه النظم تساهم في تقديم المعلومات (المخرجات) في شكل مجموعة من التقارير والمتمثلة في[13] :

- تقرير يومي عن بيانات الإنتاج المصنعة يوضح إنتاج المؤسسة من المنتجات المختلفة المتصلة بخطوط الإنتاج القائمة.
- تقرير شهري لمتابعة نشاط الإنتاج يوضح ما تم إنتاجه بالفعل خلال الشهر مقارنا بالإنتاج المستهدف.
- تقرير ربع سنوي أو سنوي لمتابعة الإنتاج.
- تقرير إحصائي عن تطور إنتاج المؤسسة في مدة سابقة يوضح فيه أهداف الإنتاج والنسبة المحققة مقارنة بما هو مستهدف.
- تقديم المعلومات المناسبة لتكوين الملفات التالية: ملف أمر الإنتاج المفتوح، ملف قوائم العمليات، ملف مخزون المواد الخام، ملف العمل تحت التشغيل، ملف بيان المواد، ملف مخزون البضائع الجاهزة.

ثانيا. جودة المنتج

1- تعريف الجودة و أبعادها:

يحظى مفهوم الجودة باهتمام كبير إذ أن التركيز على جودة في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية سيضمن تقديم منتجات جيدة ترقى للمستوى المطلوب وبالتالي تلبيةحاجات المستهلكين بأقل تكلفة ووقت ممكنين.

أ. **تعريف الجودة:** تم تعريف الجودة من قبل الجمعية الفرنسية للمواصفات القياسية (AFNOR) على أنها:" مجموعة من الخصائص والمميزات الأساسية التي تعمل على إشباع المتطلبات الضمنية والصريحة للمستعملين"[14].

كما تعرفها المؤسسة الدولية للمعايير (ISO):" أنها الخصائص الكلية لكيان نشاط أو عملية أو سلعة أو خدمة أو منظمة أو نظام أو فرد أو مزيج منها، والتي تنعكس على قدرته على إشباع حاجات صريحة أو ضمنية"[15].

ب. أبعاد الجودة: لقد حدد الباحث دافيد جارفين ثمانية أبعاد للجودة[16] وغالبا ما تكون أبعاد نوعية وليست كمية وهي:

- **مستوى الأداء:** يمثل المواصفات الوظيفية والتشغيلية للمنتج، أي قدرة المنتج على تلبية ماهو متوقع منه مع تلبية حاجات مختلف الاتجاهات الشخصية لكل فرد، ويعتبر هذا البعد قابل بالقياس.

- **المعولية** :تشير إلى احتمالية عمل المنتج دون فشل خلال فترة زمنية محددة، وتعتبر المعولية البعد الأساسي للجودة إذ يجب أن تكون هناك درجة من الاعتمادية، والثقة في أداء المنتج من خلال معرفة معدل حدوث الأعطال ومدى جاهزيته وقت الطلب.
- **التطابق** :هو درجة القياس التي تعبر عن مدى تطابق مواصفات المنتج أو الخدمة مع المواصفات المحددة في تصميمه الأساسي. كما يعتبره البعض على أنه المطابقة مع المتطلبات المسموح بها، حيث تعتبر الجودة عالية إذا تحقق 97% أو أكثر من أن المنتج ضمن الحدود المسموح بها للتفاوت[17].
- **الجمالية** : يقصد بها الشكل أو الصفة الخارجية للمنتج وما مدى استقطابها للمستهلك، إذ يركز هذا البعد على شخصية المستهلك وأهم الخصائص الشكلية التي تؤثر عليه عند اختياره لمنتج معين كاللون، الرائحة، الذوق، الحجم...الخ .
- **إمكانية تقديم الخدمة** : أي القدرة على تقديم خدمة الصيانة وسهولة الإصلاح للمنتج بعد تعطله بسرعة من خلال ضمان الحصول على خدمات ما بعد البيع.
- **المتانة وقوة التحمل**: يكون ذلك من خلال تحديد العمر الافتراضي للمنتج، أي عدد سنوات صلاحيته قبل الاستهلاك.
- **الإدراك**: تعني قدرة الزبون على إدراك ما يراه في المنتج اعتمادا على خبراته السابقة، وسمعة المؤسسة[18]
- **قدرة التحسس بالجودة**: وهي صورة المنتج المرسومة في تصور المستهلك، والمتولدة من خلال

سمعة المنتج ومحلات الدعاية والإعلان أو الاتجاهات السائدة عن المنتج في السوق[19].

ج. مداخل الجودة : عادة ما نجد أن للجودة مدخلان أساسيان عند تقديم مفهوم للجودة فبعض المفكرين كجوران (Jurane) و ديمنج (Deming)، كروسبي (Crosby) ركزوا على المدخل الإنتاجي، من خلال التركيز على المطابقة والمواصفات والبدء بالمنتج لتشغيل النظام. أما المدخل الثاني فهو المدخل التسويقي الذي اهتم بملائمة الغرض من خلال التركيز على الزبون والسوق وعلى هذا الأساس نجد أن تنوع التعاريف المقدمة للجودة يرجع إلى كونها تعتمد على مدخلان أساسيان يمثلهما الشكل الموالي.

الشكل رقم (01) : مداخل الجودة.

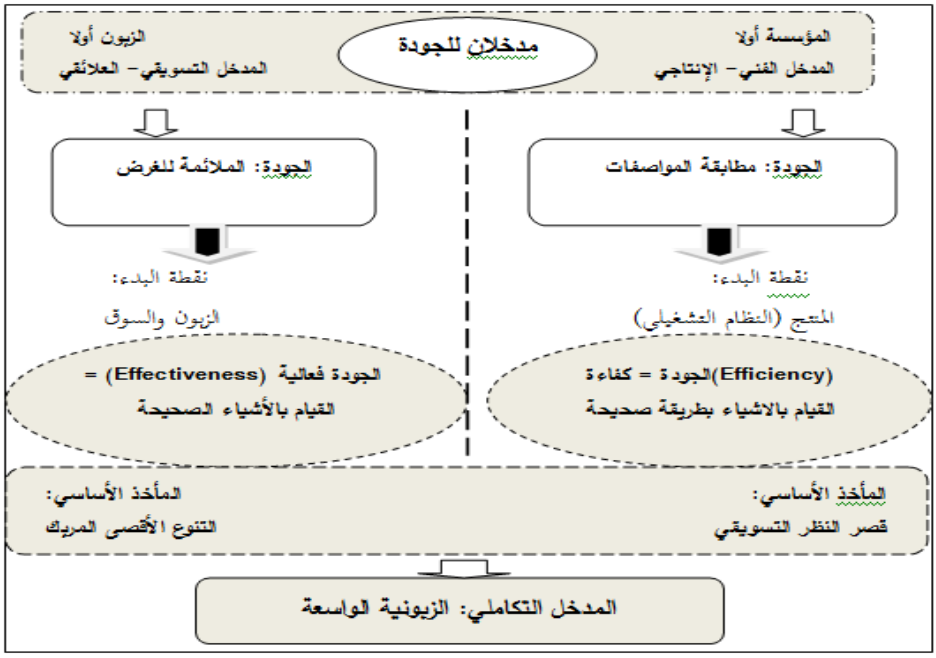

المصدر: نجم عبود نجم، **إدارة الجودة الشاملة في عصر الانترنت**،دار صفاء للنشر والتوزيعالأردن، 2010 ، ص30.

من خلال هذا الشكل نجد أن المدخل الإنتاجي يركز على الكفاءة في حين أن المدخل التسويقي يركز على الفعالية، أي أن تكون مخرجات نظام الجودة أكبر من مدخلاته. كما أن المدخل الإنتاجي يركز على المؤسسة كونها الحجر الأساس ونقطة البدء في العملية الإنتاجية، في حين أن المدخل التسويقي يرى أن الزبون هو أساس الجودة إذ يعد السوق نقطة البداية الذي يحدد احتياجات الزبون ورغباته، ولأن مفهوم الكفاءة ملازم لمفهوم الفاعلية ولا يجب أن يستخدما بالتبادل، فإننا نجد أن المدخل التكاملي سيوفق بين المدخل الإنتاجي والمدخل التسويقي من خلال التعبير عنه بمصطلح" الزبونية الواسعة"[20]. وبالتالي فان تعدد الجوانب والمداخل التي سلطت الضوء على الجودة جعلت هذه الأخيرة تأخذ أبعاد مختلفة سنتطرق فيما يلي على البعد الإنتاجي و مفهوم جودة المنتج.

2– نظام جودة المنتج:

يهتم نظام الجودة بوضع أهداف سنوية لمستويات الجودة المطلوب تحقيقها وتوفير معلومات سريعة للإدارة عن أي انحرافات عن مستويات الجودة. وتعرف جودة المنتج على أنها : تكامل الملامح و الخصائص لمنتج أو خدمة ما ،بصورة تمكن من تلبية احتياجات و متطلبات محددة أو معروفة ضمنا،

كما تعبر جودة المنتج عن مجموعة من الخصائص و المميزات لكيان ما تعبر عن قدرتها على تحقيق المتطلبات المحددة أو المتوقعة من قبل المستفيد[21]. و يتكون نظام جودة المنتج من مجموعة من المدخلات يتم معالجتها للحصول على مخرجات ذات جودة عالية و يتجسد في شكل نظام يتكون مما يلي[22]:

أ- **المدخلات:** وتتضمن خصائص و مواصفات الجودة المراد تحقيقها في ضوء سياسة الجودة التي تتبعها وظيفة الإنتاج داخل المؤسسة . إذ يتم تصنيف هذه الخصائص و المواصفات وجدولتها، وإعداد الخطط العملية اللازمة لتنفيذها ، وتحديد المتطلبات الرئيسية لتحقيقها من الآلات و الأساليب الفنية المستخدمة في الإنتاج، و الموارد البشرية و مواصفاتها و مؤهلاتها،المواد الخام، و غيرها من المتطلبات المختلفة .

ب- **العمليات** : ويتم هنا تطبيق خطة الجودة على عملية التصنيع و الإنتاج في ضوء المواصفات و المعايير والخصائص المحددة، و تكون الرقابة هنا مستمرة على كل مرحلة من مراحل الإنتاج حتى يتم اكتشاف الأخطاء أولا بأول.

ج- **المخرجات:** وهي السلع النهائية المنتجة من قبل المؤسسة في ضوء خطة الجودة و العمليات التي يتم إجراؤها، وهنا لابد من التأكد من مدى مطابقة هذه المنتجات لمواصفات الجودة المحددة و بالشكل الذي يرغبه العملاء من خلال وضع الخطط اللازمة لتعزيز نقاط القوة في هذه السلع مع العمل على التحسين المستمر في نظام الجودة الخاصة بالمؤسسة من خلال استخدام الأساليب الأخصائية المناسبة للرقابة على جودة هذه السلع و الخدمات و أيضا إحداث التغيرات المناسبة في مدخلات نظام الجودة أو في العمليات في ضوء النتائج السابقة وفي حال العكس يجب معرفة نقاط الضعف و الثغرات الموجودة والعمل على تلافيها التحسينات المستمرة .

ثالثا. دور نظام المعلومات في تحسين جودة المنتج داخل وظيفة الإنتاج

إن نظام المعلومات المصمم بشكل جيد يؤثر على وظيفة الإنتاج من خلال توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة الأمر الذي يضمن توفير منتجات ذات جودة عالية من خلال:

1. الرقابة على جودة الإنتاج:

إن استخدام نظام معلومات الإنتاج سوف سيؤدي إلى تسهيل عملية الرقابة على جودة المنتجات

من خلال مساعدة المؤسسة على تجميع البيانات الهامة، و ذلك عن طريق توفير المستندات و التقارير التي توفر إمكانيات التشخيص المبكر للمشاكل و الصيانة الوقائية، بتوفير نماذج الاستبدال باستخدام الحاسبات الآلية و أنظمة الذكاء الاصطناعي[23]، كما يقوم نظام معلومات الإنتاج بتوفير المعلومات الضرورية للقيام بمراقبة الإنتاج خاصة الرقابة على كميته،جودته ووقته،حيث تتعلق المعلومات بالكمية المنتجة الفعلية وكذا جودة المنتج النهائي، بالإضافة إلى الوقت المستغرق لإتمام العملية الإنتاجية، ثم يتم مقارنة هذه المعلومات بالمواصفات المطلوبة من طرف الزبون سواء من حيث كمية المنتج ونوعيته وتاريخ الاستلام المتفق عليه، بالإضافة إلى مقارنة جودة المنتج النهائي مع المواصفات الموضوعة من طرف مهندس التصميم والتي تضمن أفضل وأطول استخدام ممكن[24].

2. توفير معلومات حول مدخلات إدارة جودة المنتج :

إن نظام المعلومات يتيح الفرصة لتوفير مستلزمات إدارة جودة المنتج من خلال اعتماد مجموعة متسلسلة و مترابطة من العمليات الدقيقة لدورة تطوير المنتج. و بالتالي تفادي إنتاج منتجات معيبة و رديئة إذ أن سبب وقوع هذه المشكلة راجع إلى النوعية الرديئة لمدخلات النظام الإنتاجي وعدم دقة البيانات المقدمة وعليه فان عملية المعالجة التي يقوم بها نظام المعلومات يكشف هذه العيوب ممن خلال المتابعة المستمرة لتطور المنتج من خلال التعريف بأسباب حصول التعديلات و فترات حصولها والجهات التي قامت باجراها وتنفيذها. كما يقدم نظام المعلومات تقارير دورية تساهم في تقديم معلومات من شأنها المساهمة في إنتاج منتجات ذات نوعية جيدة و تتمثل هذه التقارير في[25]:

- تقرير يومي عن بيانات الإنتاج من المنتجات المختلفة للمؤسسة.
- تقرير شهري لمتابعة نشاط الإنتاج يوضح المنتجات الفعلية خلال الشهر مقارنة بالمنتجات المخططة، مع توضيح النسب المئوية لذلك.
- تقرير فصلي أو سنوي لمتابعة الإنتاج .
- تقرير إحصائي عن تطور الإنتاج في فترات سابقة يوضح فيه الإنتاج المستهدف والنسب المحققة من الإنتاج المخطط.

3. رفع مستوى نوعية المنتجات:

إن نظام المعلومات يساهم في تأدية العمليات داخل وظيفة الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة مع المحافظة على أفضل أداء ونوعية ممكنة وذلك عن طريق توفير المعلومات المناسبة ،الأمر الذي يساعد

المؤسسة لرفع مستوى نوعية منتجاتها ، وذلك من خلال تبني إستراتيجية التمييز، و رفع مستوى الإبداع في المؤسسة مما يمكن من إيجاد طرق جديدة في تحسين جودة المنتج .

4. المساهمة في ابتكار طرق إنتاج جديدة:

يساهم نظام معلومات الإنتاج في ابتكار طرق إنتاج جديدة تساعد في تخفيض التكاليف المختلفة، وعادة ما تتجسد هذه الابتكارات من خلال تقديم معلومات وبيانات جديدة عن المنتجات التي توجد في الأسواق، مما يؤدي بالعاملين على مستوى وظيفة الإنتاج باكتساب خبرات و مهارات تساهم في دخول منتجات المؤسسة إلى أسواق جديدة .كما أن هذا الابتكار سوف يساعد على ارتباط العملاء بالمؤسسة ، وذلك بسبب ما تتمتع به من مزايا ابتكارات جديدة، وبالتالي فان نظام معلومات الإنتاج يساهم بصفة مباشرة في تقديم طرق إنتاج جديدة يعمل على تطوير مواصفاتها مما يجعل إنتاج المؤسسة متميز و هذا ينعكس بدوره على قوة المؤسسة ومرد وديتها وبصفة أوسع ساهم في تحقيق مختلف أهداف المؤسسة . وتبقى أحدث الابتكارات الخاصة بطرق الإنتاج تهدف إلى تحقيق نوعية كاملة حيث أصبحت هذه الأخيرة الشغل الشاغل للمؤسسات التي تريد السيطرة على الأسواق المحلية منها والعالميةعن طريق تطوير أنظمة معلوماتها.

5. ضمان الجودة من خلال السيطرة على الإنتاج :

يساهم نظام المعلومات في السيطرة على الإنتاج و ضمان جودته من خلال[26]:

- توفير المعلومات التي تحدد خصائص المنتوج.
- توفير تعليمات العمل حسب الضرورة .
- توفير و استعمال أدوات القياس و المراقبة تنفيذ فعاليات القياس و المراقبة .
- توفير معلومات حول مخزون الإنتاج تحت التشغيل وكذا معلومات حول ما إذا كانت تجهيزات الإنتاج محمية بشكل كافي.
- تقارير حول عمليات دورة الإنتاج و التصريح بها.
- كل عمليات دورة الإنتاج تم تسجيلها بشكل دقيق.
- وجود سجلات دقيقة يتم الاحتفاظ بها خاصة من الضياع.
- تقارير حول نشاطات دورة الإنتاج ومدى انجازها بشكل فعال و كفء.

6. تحسين إنتاجية التصميم:

إن نظام المعلومات لوظيفة الإنتاج يساهم في تحسين إنتاجية التصميم من خلال توفير المعلومات

الصحيحة للوصول إلى هذه الأدوات ، وعادة ما نجد تصاميم المنتجات الجديدة تتكون إما من الأجزاء الحالية أو من الأجزاء الحالية بعد إجراء التعديلات البسيطة عليها، و بالتالي فان أغلب المصنعين يمكنهم أن يعيدوا دورة تصاميم منتجاتهم إلى حد كبير من خلال إدارة ما تسمى بالمحفظة التصميمية الحالية على نحو أكثر فعالية، ويساهم اعتماد تطبيقات نظام معلومات خاصة في استخدام نسب كبيرة جدا من عناصر التصاميم الحالية وضمن نفس الإطار يتيح نظام المعلومات مختلف المعلومات التي تحدد التصاميم الحديثة للمنتجات وخزنها في قاعدة البيانات الأمر الذي يسهل عملية إعادة التصميم دون فقدان النماذج السابقة، كما يقوم نظام المعلومات بتقليص عدد التغييرات الكلية المطلوبة لتصميم المنتج خلال كل دورة تطوير.إضافة إلى ذلك أن الحجم الأكبر من التغييرات يحصل في الخطوات المبكرة للتصميم عندما يكون تأثير وقت وتكلفة التغيير المنخفضة و بالتالي فان قرار التصميم الذي يصنع في المرحلة المبكرة من دورة حياة المنتج يشكل جزءا مهما من تكلفة الإنتاج الكلية [27] ويساهم بصفة كبيرة في تحسين جودة المنتجات . وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): دور نظام المعلومات في تقليص عدد التغييرات في التصميم

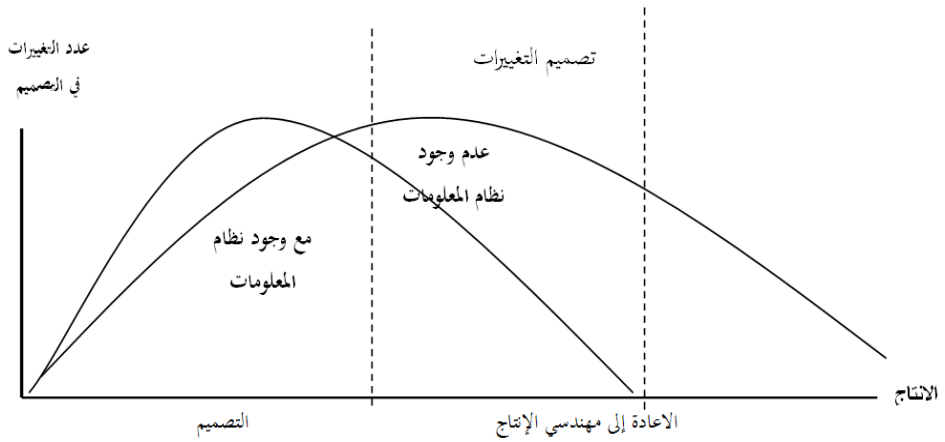

المصدر: محمد عبد حسين آل فرج الطائي، **دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية**،دراسة تحليلية في الشركات الصناعية الأكثر نجاحا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999،جامعة الزرقاء الأهلية،الأردن،ص5.

ومنه نجد أنه من الضروري تحديد التغيرات الحاصلة في التصميم و التطوير وتوثيقها في السجلات ، مراجعة التغييرات والتحقق من صحتها ونفاذها كلما أمكن قبل التنفيذ إذ تتضمن مراجعة تغييرات التصميم والتطويرات تقييم تأثيرها على المنتجات الجاهزة و أجزائها ثم تسجل و توثق نتائج مراجعة التغيرات والإجراءات الضرورية و يجب حفظها من خلال مختلف مكونات نظام معلومات الإنتاج.

الخاتمة:

في خاتمة هذا البحث وفي سياق الإجابة على الإشكال الذي طرح في المقدمة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن تطبيق نظام المعلومات داخل وظيفة الإنتاج يساعد المؤسسة على تجديد و تطوير منتجاتها و خدماتها لتكون أكثر استجابة لمتطلبات و احتياجات زبائنها المختلفة، و كذا تحسين وضعها التنافسي من خلال تحقيق وضع استراتيجي جيد للمؤسسة في السوق ناتج عن تطوير المعارف الضمنية التي يصعب تقليدها.
- يركّز نظام الجودة على تلبية احتياجات المستهلكين و توقعاتهم لذا فان الجودة مرتبطة بالمنتج النهائي، كما يعتمد نظام الجودة على ردود الأفعال مع استخدام أسلوب التفتيش إذ يسعى هذا الأخير إلى حل المشكلات العارضة بالتعرّف على أسبابها مع العمل على التحسين المستمر للعمليات،و استخدام أسلوب التشجيع، و تحميل الأخطاء التي تقع للنظام لا للأفراد
- تمثل الكفاءة أحد أهم المزايا التي يمكن نظم المعلومات تحقيقها داخل وظيفة الإنتاج من خلال قدرة هذه الأخيرة على استغلال مختلف الموارد التي لديها على أحسن وجه، بحيث أن الكفاءة التشغيلية التي يولدها نظام معلومات الإنتاج ستمكن المؤسسة من أن تكون قيادية في مجال الكلفة مقارنة بالمنافسين ، من خلال سهولة الربط و الاتصال بين مختلف حلقات الإنتاج ، وذلك بأقل تكلفة ممكنة مع المحافظة على نفس المستوى من جودة المخرجات.
- إن مخرجات نظام معلومات الإنتاج تساهم في الرقابة على جودة المنتج كما تعمل هذه المعلومات على رفع مستوى الإنتاجية، والمساهمة في ابتكار طرق إنتاج جديدة تحسن في عملية التصميم من خلال التركيز على تطوير و تحسين العمليات ثم استخدام مختلف التطبيقات التكنولوجية في مجال المعلومات. كما تلعب مدخلات نظام المعلومات الإنتاجي أي البيانات دور فعال في السيطرة على المنتج من خلال معالجة هذه البيانات وصياغة تقارير حول نشاطات دورة الإنتاج الأمر الذي يسهل في التحكم في العملية الإنتاجية.

الهوامش و الإحالات:

[1] محمد الصيرفي، **الحاسوب في إدارة الأعمال** ،قنديل للنشر و التوزيع ،عمان ،2003 ،ص237.

[2] كاسر نصر المنصور، **إدارة العمليات الانتاجية**، دار حامد للنشر، عمان، 2010، ص32

[3] Kenneth. Jone**, les systèmes d'information de gestion : organisation et réseaux stratégique**,Paris, 2001, p132.

[4] عمر وصفي عقلبي و آخرون ، **إدارة المواد** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،2004، ص225.

5 Kotler Philip, Dubois Bernard, Marketing management, 10ème édition, Ed Publi Union, Paris,2000, p.137

[6] Evard et Maire**, Modèles et décisions en marketing**, Dunod, Paris, 2000, p 545.

7 Nadège Gunia , la Fonction ressources humaines Face aux transformations organisationnelles des entreprises,These de doctorat en sciences de gestion , Université de Toulouse I, France, 2002, p 116.

[8] أحمد لعماري، **نظام المعلومات المحاسبية و عملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة ،2004، ص127.

[9] Jean Louis Le Moigne et autre, **Auto Organisation de l'entreprise**, Paris Edition , Paris, 1997, p 56.

[10] شيخي خديجة، عدمان مريزق، **دور نظام معلومات الإ لنتاج في تحسين جودة المنتج**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، ص226.

[11] طه حسين نوى ، **نظم المعلومات الإدارية وتطويرها في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بن يوسف بن خده، جامعة الجزائر، 2001 ،ص40

[12] سليم الحسينية، **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق، عمان، 2002 ،ص 334.

[13] محمد الصيرفي ، مرجع سبق ذكره، ص261

[14] Daniel duret et Maurice Pillet, **Qualité en production : De l'ISO 9000 à Six Sigma**, 2ème édition , Edition d'organisation, Paris, 2002, p 22.

[15] رعد عبد الله الطائي، عيسى قدادة، **إدارة الجودة الشاملة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، 2008، ص 29.

[16] قاسم نايف علوان، **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو2000:9001**، الطبعة الثالثة، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2013،ص 34 .

[17] نفس المرجع.

[18] يوسف حجيم المعاطي وآخرون، **نظم ادارة الجودة في المنظمات الانتاجية و الخدمية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 78.

[19] قاسم نايف علوان، **إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو9001:2000**،مرجع سبق ذكره ،ص 34

[20] نجم عبود نجم، **إدارة الجودة الشاملة في عصر الانترنت**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ، ص31.

[21] أحمد يوسف دودين، **إدارة الجودة الشاملة** ،الأكادميون للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن،2012،ص25

[22]مأمون الدرادكة ، طارق الشبلي ، **الجودة في المنظمات الحديثة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 2011،ص 45

[23] جلال محمد النعيمي، **تكنولوجيا المعلومات للإدارة تحول المؤسسات نحو الاقتصاد الرقمي** ،مجلة الإدارة العامة ،المجلد 47 ،العدد الثالث الرياض،جويلية 2007،ص63

[24] دالي علي لمياء، **دور نظام معلومات الانتاج في مراقبة الانتاج**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السادس عشر ديسمبر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014، ص276

[25] نفس المرجع، ص275

[26] http://www.uobabylon.edu.iq تاريخ الاطلاع : 2018/08/16

[27]محمد عبد حسين آل فرج الطائي، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005 ،ص255 .

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر2018

إدارة المعرفة متطلب أساسي لضمان جودة التعليم العالي– تجارب بعض الجامعات–

Knowledge management is a prerequisite for ensuring the quality of higher education - Experiences of some universities –

[1] د. فرحاتي لويزة
جامعة باتنة 1
ferhatilouiza@live.fr

[2]د. خيرالدين جمعة
جامعة بسكرة
djemaa.kheireddine@ univ-biskra.dz

[3]د. دريدي أحلام
جامعة بسكرة
a.dridi @ univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام:2019/10/17 تاريخ النشر: 2018/12/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان إدارة المعرفة كمتطلب أساسي لضمان جودة التعليم العالي، باعتبار أن إدارة المعرفة و الجودة هما مرتكز و أساس العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي.

توصلت الدراسة إلى أن إدارة المعرفة متطلب أساسي و ضروري لضمان جودة التعليم العالي باعتبارها مدخلا فاعلا لتحسين العملية التعليمية باستمرار والرقي بها من جهه، وتحقيق رضا الطالب والمجتمع من جهة اخرى.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، جودة التعليم العالي، ضمان الجودة، التعليم العالي.

Abstract:

The aim of this study is to demonstrate knowledge management as a prerequisite for ensuring the quality of higher education, as knowledge management and quality are the foundation and foundation of the educational process in higher education institutions.

The study concluded that knowledge management is an essential prerequisite for ensuring the quality of higher education as an effective input to improve the educational process continuously and improve it on the one hand, and achieve the satisfaction of students and society on the other hand.

Keywords: Knowledge Management, Quality of Higher Education, Quality Assurance, Higher Education.

فرحاتي لويزة ferhatilouiza@live.fr

مقدمة:

إن التعليم العالي و باعتباره آخر مرحلة في المنظومة التعليمية، يمد سوق الشغل برأس المال البشري المكون تكوينا عاليا و المتخصص في مختلف الميادين والمؤهل و القادر على التكيف مع التحولات التكنولوجية و الاقتصادية المحلية والعالمية و الذي يحقق النمو الاقتصادي المرجو.

حظيت عملية تطوير التعليم العالي باهتمام كبير في معظم دول العالم وحظيت الجودة بجانب كبير من هذا الاهتمام إلى الحد الذي جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر" عصر الجودة "، باعتبارها أحد الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة .

إن تطبيق المعرفة هي غاية إدارة المعرفة وهي تعني استثمار المعرفة ، فالحصول عليها وخزنها والمشاركة فيها لا تعد كافية ، والمهم هو تحويل هذه المعرفة إلى التنفيذ ، فالمعرفة التي لا تعكس في التنفيذ تعد مجرد كلفة ضائعة ، وان نجاح أي مؤسسة في برامج إدارة المعرفة لديها يتوقف على حجم المعرفة المنفذة قياسا لما متوفر لديها ، والفجوة بين ما تعرفه وما نفذته من ما تعرفه يعد احد أهم معايير التقييم في هذا المجال.

يتطلب ضمان الجودة توفير عوامل خاصة، سواء كانت مالية، مادية أو بشرية، باعتبار أن مؤسسات التعليم العالي ختام مراحل عمليات التعليم فهي تحرص على جودة العملية التعليمية من خلال مساهمتها في تعظيم القدرة المعرفية للخريج .

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالي:

كيف تعتبر إدارة المعرفة متطلب أساسي لضمان جودة التعليم العالي؟

ينبثق منها التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم إدارة المعرفة؟ وما هي عملياتها؟
- ما مفهوم ضمان الجودة في التعليم العالي؟
- ماهي العلاقة بين إدارة المعرفة وضمان جودة التعليم العالي؟

فرضيات الدراسة: على ضوء الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية.

تعتبر إدارة المعرفة متطلب أساسي لضمان جودة التعليم العالي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان إدارة المعرفة كمتطلب أساسي و ضروري لضمان جودة التعليم العالي، باعتبار المعرفة من أهم المواضيع التي تمس مباشرة العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي،

فالمعرفة تمثل المصدر الاستراتيجي الأكثر أهمية في نجاح المؤسسات إذا أحسن إدارتها، و كذلك يعد تجويد خدمات المؤسسات التعليمية إحدى الركائز الأساسية في تحقيق البناء السليم للمجتمع.

– من خلال هذه الدراسة سوف نتناول النقاط التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المعرفة.

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول ضمان جودة التعليم العالي.

المحور الثالث: دور إدارة المعرفة في ضمان جودة التعليم العالي.

المحور الرابع: تجارب بعض الجامعات.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المعرفة.

1. مفهوم إدارة المعرفة، أهميتها وأهدافها.

1.1 مفهوم إدارة المعرفة:

– تلك القدرة التي تستخدم الوسائل، والمبادئ، والآليات التي تمكن المؤسسة من استخدام قاعدتها المعرفية في بناء وإدامة مزاياها التنافسية "[1] .

– هي مجموعة من العمليات التي تطور في المؤسسة عمليات ابتكار، وتجميع، وتخزين، وصيانة وتطبيق معرفة المنضمة "[2] .

2.1 أهمية إدارة المعرفة: تتمثل أهميتها في[3]:

– إدارة المعرفة فرصة كبيرة للمؤسسات لتخفيض التكاليف، ورفع موجوداتها الداخلية، لتوليد الإيرادات الجديدة .

– عملية نظامية متكاملة لتنسيق أنشطة المؤسسة المختلفة في اتجاه تحقيق أهدافها.

– تعزيز قدرات المؤسسة للاحتفاظ بالأداء التنظيمي المعتمد على الخبرة والمعرفة وتحسينه.

– إدارة المعرفة أداة المؤسسات الفعالة لاستثمار رأس مالها الفكري.

– تسهم في تحفيز المؤسسات لتجديد ذاتها، ومواجهة التغيرات البيئية غير مستقرة

3.1 أهداف إدارة المعرفة: تكمن أهداف إدارة المعرفة في ما يلي[4]:

– جذب رأس المال الفكري لوضع الحلول للمشكلات التي تواجه المؤسسة.

– خلق بيئة تنظيمية تشجع الفرد في المؤسسة على المشاركة بالمعرفة لرفع مستوى معرفة الآخرين

– خلق القيمة للأعمال من خلال التخطيط، والإدارة، وتطوير العاملين، وإدارة الزبائن وتقييم الإنتاج.

نستنتج مما سبق أن الهدف الأساسي لإدارة المعرفة هو توفير المعرفة للمؤسسة بشكل دائم، وترجمتها إلى سلوك عملي يخدم أهداف المؤسسة بتحقيق الكفاءة والفعالية، من خلال التخطيط لجودة المعرفة، وتنظيمها بصورة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة .

2. مبادئ إدارة المعرفة ،عناصرها وظائفها.

نتناول مبادئ إدارة المعرفة، عناصرها ووظائفها.

1.2 مبادئ إدارة المعرفة: توجد مجموعة من المبادئ الخاصة بإدارة المعرفة، نستعرض أهمها حسب رأي **البيلاوي** كما يلي [5]:

– تعتبر إدارة المعرفة عملية مكلفة: فالعديد من فعاليات إدارة المعرفة الخاصة تتطلب استثمار الأموال أو العمل.

– تتطلب عمليات الإدارة الفعالة توفر التكنولوجيا إلى جانب الأيدي العاملة البشرية.

– تتطلب إدارة المعرفة وجود مديرين للمعرفة: على المؤسسة أن تخلق داخل كل قسم من أقسامها مجموعة إدارة المعرفة لكي تسهل عمليات إيجاد، وتوزيع واستخدام المعرفة .

– إدارة المعرفة لا تنتهي أبدا: صيغ المعرفة دائما تتغير، ودائما هناك العديد من التكنولوجيا الحديثة، وأساليب الإدارة والقضايا الحديثة الخاصة باهتمام العملاء التي دائما ما تطرأ على الساحة، فالمنظمات دائما ما تغير من استراتيجياتها والسوق له احتياجات جديدة.

بعد استعراضنا للمبادئ الأساسية لإدارة المعرفة، نشير إلى أنها ليست قوانين ثابتة، وقد تزيد أو تنقص حسب وجها ت النظر المختلفة.

2.2 عناصر إدارة المعرفة: تتضمن إدارة المعرفة أربعة عناصر أساسية وهي [6]:

– **البيانات:** مجموعة من الحقائق الموضوعية غير المترابطة يتم إبرازها، وتقديمها دون أحكام أولية مسبقة، وتصبح البيانات معلومات عندما يتم تصنيفها، تحليلها، ووضعها في إطـــار واضح ومفهوم للمتلقي .

– **المعلومات:** وهي عبارة عن بيانات تضع صفة المصداقية ويتم تقديمها لغرض محدد، فالمعلومات يتم تطويرها وترقى لمكانة المعرفة عندما تستخدم للقيام أو لغرض المقارنة، وتقييم النتائج المسبقة ومحددة أو

لغرض الاتصال أو المشاركة في حوار، وللمعلومات أشكال منها الشكل الكتابي و الصورة، المحادثة مع الطرف الآخر .

– **القدرة:** المعرفة بجانب المعلومات تحتاج القدرة على صنع المعلومات من البيانات التي تتم الحصول عليها لتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها والاستفادة منها، والقدرة على التفكير الإبداعي والتحليل والتفسير للمعلومات هي عنصر أساسي لإدارة المعرفة .

– **الاتجاهات:** هي التي تدفع الأفراد إلى الرغبة في التفكير والتحليل والتصرف، وهي تحفز الأفراد وفضولهم وتوجد لديهم الرغبة في الإبداع.

وبالتالي تشكل هذه العوامل الأربعة مقومات إدارة المعرفة وركائزها.

حيث أنها بالاشتراك مع بعضها البعض بشكل فعال، ومتكامل يؤدي إلى تطوير المؤسسة حتى تصبح منظمة المعرفة .

3.2 وظائف إدارة المعرفة: يمكن تلخيص وظائف المعرفة فيما يلي [7]:

– الاهتمام بالعنصر البشري (أفراد المعرفة) من حيث جلبهم، واستقطابهم، ومعالجتهم .

– وضع نظام خاص للحوافز أو المساهمة بذلك .

– الاهتمام بالثقافة التنظيمية الداعمة للمعرفة من حيث توليدها، وتقاسمها، واستخدامها .

– توفير الوسائل الإبداعية اللازمة لأفراد المعرفة .

– الاهتمام بالجوانب القانونية والأخلاقية للمعرفة بجميع عملياتها، بحيث تكون قانونية وأخلاقية .

– إعداد البنية التحتية اللازمة للمعرفة من الحواسيب، والبرمجيات، ووسائل الاتصال اللازمة .

3. عمليات إدارة المعرفة: عمليات إدارة المعرفة هي تحديد الآليات التي تستخدم لكي تكون المعرفة متاحة لنشاط معين[8]، قد لخص الباحثون مجموعة من العمليات الجوهرية لإدارة المعرفة المتكونة من [9]:

1.3 تكوين وتوليد المعرفة: جميع الأنشطة التي تسعى المؤسسة من خلالها للحصول على المعرفة، واقتناءها من مصادرها المتعددة، كتلك المحتوية على المعرفة الصريحة أو الضمنية.

2.3 خزن وتنظيم المعرفة: العمليات التي تشمل الاحتفاظ بالمعرفة، وإدامتها وتنظيمها وتسهيل البحث، والوصول إليها وتيسير سبل استرجاعها، حيث تعد هذه العملية بمثابة ذاكرة تنظيمية للمؤسسة.

3.3 نقل ومشاركة المعرفة: وتعني نشر ومشاركة المعرفة بين أفراد المؤسسة، حيث يتم توزيع المعرفة الضمنية عن طريق أساليب كالتدريب والحوار، أما المعرفة الصريحة فيمكن نشرها بالوثائق، والنشرات

الداخلية والتعليم.

4.3 تطبيق المعرفة: وهي غاية إدارة المعرفة، وتعني استخدام هذه المعرفة في الوقت المناسب واستثمار فرص تواجدها في المؤسسة، حيث يمكن أن توظف في حل المشكلات التي تواجه المؤسسة، ويجب أن يستهدف هذا التطبيق تحقيق أغراض وأهداف المؤسسة.

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول ضمان جودة التعليم العالي:

يعد التعليم العالي من أهم ميادين الحياة التي تستأثر الجودة فيها باهتمام قطاعات المجتمع كافة، وذلك بسبب العلاقة المباشرة بين جودة التعليم العالي والنمو المجتمعي بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة[10].

1. تعريف الجودة و ضمان الجودة في التعليم العالي[11]:

يؤكد جوران أن تحقيق الجودة في التعليم العالي هو منهج وعملية إدارية تهدف إلى تحقيق كفاية التعليم العالي وخلق وتهيئة الجو الأكاديمي المناسب للطلبة للحصول على الشهادة الجامعية . ويضيف جوران أن ذلك لا يعني التركيز فقط على قياس مدى ما يتم تحقيقه من أهداف بل ينبغي أن يشمل تقييم للانجازات التي تم تحقيقها في مستويات التعليم العالي . ويقترح أنه في ظل غياب معايير محددة ومتفق عليها في التعليم العالي يصبح من الضروري على المؤسسة الأكاديمية أو الجامعة أن تحدد رؤيتها وأهدافها وغياتها للكي يمكنها من تقييم أداءها وإنجازاتها بناء على هذه الأهداف والغايات [12].

– تعرف الجودة في التعليم على أنها "مجموعة من الخصائص التي تعبر بدقة عن جوهر التربية وحالها بما في ذلك أبعادها من مدخلات، وعمليات ومخرجات، وتغذية راجعة لتحقيق الأهداف المنشودة"[13].

– من وجهة نظر Juran & Gryna جودة التعليم العالي هي مدى قدرة الخرجين على تلبية حاجات الأطراف المستفيدة منهم و تحقيق رضاهم[14].

– ضمان الجودة(Assurance Quality) حسب تعريف الوكالة البريطانية QAA تعبر عن كافة الأنظمة والموارد والمعلومات المكرسة للمحافظة على المعايير والجودة وتحسينها . ويشمل ضمان الجودة فرص التعليم والتعلم، وخدمات مساندة الطلاب[15].

2. أهداف جودة التعليم:

ويقصد بها الاهداف التي تحققها جودة التعليم للمؤسسات التعليمية التي تتبنى العمل فيها وهي[16]:

– توضيح السياسات الاكاديمية.

- زياد القدرة التنافسية للمؤسسة.
- رفع كفاءة المؤسسة في تحقيق رضا الزبون.
- النهوض بإنتاجية كل عنصر في المؤسسة.
- زيادة حركة ومرونة المؤسسة في تفاعلها مع المتغيرات.
- ضمان التحسين المستمر والشامل لكل انشطة المؤسسة.
- زيادة القدرة الكلية للمؤسسة على النمو المتواصل.
- تحسين ربحية المؤسسة.
- تقديم كافة التسهيلات البحثية بكفاءة عالية.
- تزود المؤسسة خبرة في تطوير التعليم بكافة مجالاته.
- تحديد محتويات المناهج.
- دعم خدمات الطلبة.
- تقييم عمل الطلبة.

3. عمليات ضمان الجودة في التعليم العالي[17]:

1.3 ضمان الجودة الداخلية: قد وضعت الشبكة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي ENQAHE، معايير و طرق لضمان الجودة الداخلية، و التي تتمثل في:

1.1.3 سياسة و عمليات ضمان الجودة: إن وضع سياسات رسمية يساعد في تطوير و مراقبة فعالية و أنظمة ضمان الجودة. مما يوفر مرجعا لمؤسسة التعليم العالي و للمجتمع ككل حول أهدافها.

2.1.3 الموافقة، المراقبة و المراجعة الدورية للبرامج: إن ثقة الطلبة و المستفيدين الآخرين، يمكن تحقيقها و المحافظة عليها من خلال نشاطات ضمان الجودة الفعالة، التي تضمن أن البرامج مصممة بشكل جيد و مراقبة بشكل دوري و منتظم.

3.1.3 تقييم الطلبة: إن عملية تقييم الطلبة من أهم عناصر التعليم العالي، فلنتائج التقييم أثر كبير على المستقبل المهني للطلبة. لهذا يجب أن تتم هذه العملية بطريقة مهنية و عادلة.

4.1.3 ضمان الجودة لأعضاء هيئة التدريس: إن أعضاء هيئة التدريس المورد الأهم و المتوفر لأغلب الطلبة، حيث من المهم أن يكون لهؤلاء المدرسين معرفة كاملة و فهم تام للموضوع الذي يدرسونه، المهارات و الكفاءات و الخبرة الضرورية، لنقل هذه المعرفة و ضمان الاستيعاب بطريقة فعالة عند الطلبة.

5.1.3 الموارد التعليمية و دعم الطلبة: يجب أن تضمن مؤسسات التعليم العالي أن الموارد المتوفرة لديها لخدمة الطلبة، لائقة و ملائمة لكل برنامج معروض. بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس.

6.1.3 نظام المعلومات: على المؤسسات أن تضمن أنها: تجمع، تحلل و تستخدم البيانات و المعلومات حول فعالية إدارة برامجها. إن معرفة المؤسسة لذاتها هي نقطة البداية لضمان جودة فعالة حيث من الضروري أن تكون للمؤسسات وسائل لجمع و تحليل المعلومات حول نشاطاتها .

7.1.3 الإعلام: يفترض أن تنشر المؤسسات المعلومات و كل المستجدات، سواء كانت كمية أو نوعية حول :برامجها، تخصصاتها. لتكملة وظيفتها أمام المجتمع.

2.3 ضمان الجودة الخارجية: فيمايلي معايير و طرق ضمان الجودة الخارجية:

1.2.3 استعمال عمليات و نتائج ضمان الجودة الداخلية: تشمل عملية ضمان الجودة الخارجية نفس مجالات ضمان الجودة الداخلية، و لهذا يجب أن تكون عملية ضمان الجودة الداخلية مقيمة جيدا، لتحديد مدى مطابقتها أو تحقيقها للمعايير.

2.2.3 تطوير عمليات ضمان الجودة الخارجية: أهداف عمليات ضمان الجودة، يجب أن تحدد قبل أن تطور، و ذلك بهدف وضوح و شفافية العمليات و غاياتها .و عمليات ضمان الجودة الخارجية يجب أن تصمم و تطور بتدخل المستفيدين الأساسيين في التعليم العالي، و من ضمنهم مؤسسات التعليم العالي.

3.2.3 اتخاذ القرار: إن القرارات التي تتخذها وكالات ضمان الجودة، لها تأثير كبير على المؤسسات و البرامج خاصة في عمليات التحسين و التطوير، سواء كانت ايجابية أم سلبية.

4.2.3 ملاءمة العمليات للأهداف و الغايات: أثبتت التجارب أن المراجعات الخارجية التي لا تساعد فقط على ضمان المصداقية ، الإعتمادية بل توفر أيضا أبعادا لضمان الجودة .

5.2.3 التقارير: يجب أن تنشر التقارير بصورة واضحة و مقروءة . فلضمان أكبر استفادة ممكنة من عمليات ضمان الجودة الخارجية، من المهم أن تلتقي التقارير مع الاحتياجات المحددة للقارئ.

6.2.3 المتابعة: تتضمن عملية ضمان الجودة، توصيات و التي تتطلب تحضير خطة عمل تكون محددة مسبقا. حيث أن عملية ضمان الجودة الخارجية لا تنتهي عند نشر التقارير، بل يجب أن تتضمن عمليات متابعة، لضمان أن التوصيات قد أخذت بعين الإعتبار، و أنه قد تم أخذ مبادارت لتطبيقها.

7.2.3 المراجعات الدورية: ضمان الجودة الخارجي لمؤسسات التعليم العالي أو برامجها، يجب أن تتم بشكل دوري، و أن تكون هذه الفترة مصرحا بها(كما أنها لا يجب أن تكون أكثر من اللازم، حيث تحدد وفق احتياجات و أهداف المؤسسة).

8.2.3 نظام تحليل واسع: وكالات ضمان الجودة، من المفترض أن تنتج من وقت لآخر، ملخصات وصفية للتقارير، تحليل النتائج، مراجعاتها، تقييماتها، حيث أن جميع وكالات الجودة الخارجية، تجمع ثروة من المعلومات حول برامج و مؤسسات التعليم العالي، هذا ما يوفر موارد لبناء تحليل شامل لنظام التعليم العالي.

المحور الثالث: دور إدارة المعرفة في ضمان جودة التعليم العالي.

1. العلاقة بين عمليات إدارة المعرفة وجودة التعليم العالي[18]: تعد ادارة المعرفة سمة التطور الاداري في الوقت الحاضر بكونها تحث الافراد في المؤسسة على طرح افكارهم ومعرفتهم لمعالجة مشكلاتها وتعزيز مكانتها، حيث ان جمع معرفة العاملين يعتمد على عدة عمليات اهمها : تشخيص ، وتوليد المعرفة ، ومن ثم خزنها وتنظيمها والتشارك فيها وتطبيقها واعادة تقييم نتائجها الايجابية والسلبية على حدا سواء . اما بالنسبة لجودة التعليم فهي مدخلا فاعلا لتحسين العملية التعليمية باستمرار والرقي بها عالميا من جهه، وتحقيق رضا الطالب والمجتمع من جهة اخرى، وهذا ما يتطلب توفير جملة من العناصر اهمها:

التخطيط، والتزام المؤسساتي، وتوفير بيئة جامعية مناسبة، وسماع شكاوي الطلبة، ودعم الخدمات المقدمة، وتثقيف الطالب، وتقييم الطالب لمعرفة قدرتة على الاداء اثناء دارسته وبعد تخريجه بشكل الذي خطط له، تجد علاقة وثيقة بين عمليات ادارة المعرفة وجودة التعليم لكون المتغيرين احدهما يستند على الاخر، وبعبارة اوضح فان المعرفة تحتاج الى الجودة والجودة تحتاج الى المعرفة. فتظهر من خلال النقاط التالية :

– مساعدة المؤسسة التعليمية على التعرف على جوانب الجودة في التعليم، والطاقات الذهنية والمادية.
– تساعد على تحسن جودة الخدمات الأخرى.
– تساعد على زيادة الإنتاج والثقة والالتزام من قبل جميع المستويات.
– تساعد المؤسسة التعليمية في التعرف على أدائها.
– تساعد الموظفين في صنع القرار المتعلق بالعمل ، وذلك بالمشاركة وطرح الحلول والبدائل المناسبة.
– تحث العاملين على العمل الدؤوب الناجح ، من خلال منح العاملين الصلاحيات كنوع من التحفيز

– تساعد على إشباع حاجات و رغبات العميل.

– تساعد على تطوير المهارات القيادية.

– مراجعة المنتج التعليمي المباشر وهو الطالب.

مراجعة المنتج التعليمي غير المباشر.

– تطوير التعليم من خلال تقويم النظام التعليمي وتشخيص القصور في المدخلات والعمليات والمخرجات حتى يتحول التقويم إلى تطوير حقيقي وضبط فعلي لجودة الخدمة التعليمية.

2. متطلبات مجتمع المعرفة في ظل وظائف التعليم العالي:

يتم تحديد متطلبات مجتمع المعرفة في وظائف التعليم العالي التعليمية والبحثية والمجتمعية[19]:

1.2 الدور التعليمي : إعداد وتنمية الفرد: تسمح سياسات التعليم بإعداد وتأهيل الخريجين بتخصصات متنوعة تلبي احتياجات سوق العمل، وحسب ما تتطلبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونركز هنا على ضرورة تأهيل المورد البشري لأنه محرك التطور للمجتمعات، كما أن التنوع في برامج التعليم العالي يهيئ الطلاب لمواكبة التغيرات المستمرة في متطلبات الوظيفة وإحداث التغيير نحو مستقبل أفضل، وزيادة وعي وثقافة العاملين بالجامعة بأهمية المعرفة، وبدورها في تحديد الموقع التنافسي للجامعات في الوقت الحاضر والمستقبل، وبضرورة امتلاك أدوات التعامل مع المعرفة وإدارتها، وترسيخ لثقافة المعرفة بما يتضمنه من قيم تؤكد على روح الفريق، التعاون، الإبداع، وتتمثل الكفاءات المطلوبة في خريجي التعليم العالي في مجتمع المعرفة فيما يلي:

– الكفايات المهنية : وفيها تتناسب الوظيفة مع الاختصاص.

– الكفايات الأكاديمية وتتمثل في الاطلاع على التطورات العلمية الحديثة، والاطلاع على دراسات وأبحاث علمية عديدة.

– الكفايات الثقافية: وتتمثل متابعة البرامج الثقافية المنشورة في الوسائل التعليمية والمشاركة في الندوات الثقافية.

– كفايات الاتصال والتواصل : وتتمثل في مهارات النقاش والحوار وتقبل رأي الأخر.

– الكفايات الشخصية: و:تتمثل في القدرة على إدارة الوقت بشكل فعال، القدرة على اتخاذ القرار بأسلوب صحيح..

وتتمثل مجموعة المواصفات الواجب توفرها في خريجي الجامعة بما يتوافق ومتطلبات مجتمع المعرفة فيما يلي: القدرة على ممارسة التفكير الإبداعي، وحل المشكلات، تقديم حلول جديدة ومتنوعة، والاستخدام الجيد للتكنولوجيا .

2.2 الدور البحثي: اجراء البحث العلمي: الطرق التي يعتمد عليها البحث العلمي كمدخل لمجتمع المعرفة:

– اكتساب المعرفة في الجامعات، والتعلم كيف نتعلم ونكسب القدرة على التحليل، والبحث في علوم المستقبل وتبنى المدخل المستقبلي في برامج البحوث العلمية.

– تطوير البرامج والكفايات والمواهب بين الباحثين للعمل وخلق روح الفريق بين الجامعات ذلك كخطوة لمحاولة تطبيق البحث العلمي في إعداد السياسات الأكاديمية.

– أن تلعب الدور المنوط بها في إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي محليا وعالميا وخاصة في المجالات التي تعتبر استراتيجية.

– أن يتناول البحث العلمي مجالات تتيح الاستباق وتقوى القدرة على المنافسة وتشكل إسهاما في إنماء الثقافة الإنسانية.

– زيادة ثقافة البحث العلمي.

– توجيه البحث العلمي لخدمة التنمية.

– تعزيز الثقافة وممارسة البحث العلمي.

3.2 الدور المجتمعي : خدمة المجتمع والبيئة: يمثل التعليم العالي محورا اساسيا في البناء التعليمي للمجتمع اذ عن طريقه تنفذ أكثر المشروعات التنموية، والهدف الاجتماعي اليوم هو الاكثر طرحا ، وتعد خدمة المجتمع من أهم الأدوار التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي وتعتبر الوعاء الذي تصب فيه جميع أنشطة وبرامج التعليم العلمية والبحثية، ولكي تقوم الجامعات بدور أفضل في خدمة المجتمع لابد للجامعة أن :

– تطوير البرامج الدراسية: من خلال مشاركة القطاع الخاص في ورشات العمل والمؤتمرات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات.

– الشراكة البحثية ومراكز البحث: من خلال اجراء مشاريع وأبحاث تطبيقية بين الجامعة والمؤسسات.

– منح تراخيص خاصة باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع: حيث تمنح الجامعات تراخيص للشركات الصناعية بحق استغلال براءات الاختراع بما يحقق الابداع وانتاج منتجات جديدة.

وتعد خدمة المجتمع من أهم الأدوار التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي وتعتبر الوعاء الذي تصب فيه جميع أنشطة وبرامج التعليم العلمية والبحثية، ولكي تقوم الجامعات بدور أفضل في خدمة المجتمع لابد للجامعة أن :

– تطوير البرامج الدراسية: من خلال مشاركة القطاع الخاص في ورشات العمل والمؤتمرات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات.

– الشراكة البحثية ومراكز البحث: من خلال اجراء مشاريع وأبحاث تطبيقية بين الجامعة والمؤسسات.

– منح تراخيص خاصة باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع: حيث تمنح الجامعات تراخيص للشركات الصناعية بحق استغلال براءات الاختراع بما يحقق الابداع وانتاج منتجات جديدة.

المحور الرابع: تجارب بعض الجامعات:

هناك العديد من التجارب التي تبنت مفهوم إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، يمكن تسليط الضوء على بعضها في ما يلي [20]:

1.تجربة معهد يونج للتقنية والتجارة بتايوان في تطبيق إدارة المعرفة : لقد عانى هذا المعهد من منافسة حادة عام 2004 أدت الى انخفاض مرتاديه بمعدل27 %فقام كل من ,Chou Yeh Yaying Mary في 2005 بتصميم إطار عام لتطبيق إدارة المعرفة، وقد تم اختيار 50 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة بالمعهد من الأقسام المختلفة لحضور 14 جلسة للعصف الذهني حول نظام إدارة المعرفة قصد تهيئتهم لتطبيقه، أما الإطار العام للتطبيق فضم الخطوات التالية :

– الحصول على دعم وتشجيع الإدارة العليا لفكرة تطبيق إدارة المعرفة.

– تحديد إستراتيجيات إدارة المعرفة التي سيتم تطبيقها على المستوى الأكاديمي والتنظيمي.

– اتخاذ إجراءات نظامية لنشر مفهوم وثقافة إدارة المعرفة، قصد تعزيز روح المشاركة بالمعرفة.

– تحديد الخطة اللازمة لتبني نظام إدارة المعرفة.

– توفير قاعدة المعرفة وإستراتيجيات نقلها، وكذا البنية التقنية التحتية وصيانتها.

– التقييم، بحيث وضعت مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم الحاصل في كل المجالات.

2. تجربة جامعة مالايا بماليزيا : قام كل من Yang & Ismail وهما مختصان في علوم الحاسب وتقنية المعلومات في جامعة مالايا في كوالالمبور، بإجراءات دراسة لتصميم نظام لإدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، وذلك بإجراء عملية مسح للآراء وإجراء مقابلات شخصية لمستخدمي أنظمة إدارة المعرفة الموجودة حاليا في جامعتين من أشهر الجامعات في ماليزيا، هي : جامعة الوسائط المتعددة (في

شكل بوابة إلكترونية تسمى Share-net وتساعد هذه البوابة الإلكترونية في المحافظة على ما تمتلكه الجامعة من معرفة، وحمايتها من تقارير، بحوث، وثائق...)، وجامعة وجامعة بورتا (في شكل مركز للمعرفة KM Centre ويضم الرئيس التنفيذي للمركز وعددًا من الباحثين، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين، ويتولى المركز مهمة تسهيل وتيسير تطبيق مفهوم إدارة المعرفة في الجامعة) وبعد الدراسة والفحص الدقيق لنظامي إدارة المعرفة في كل من الجامعتين، قام الباحثان بتصميم نظام مقترح لإدارة المعرفة في مؤسسات التعليم اسمه "Knowledgelink" ، وهو عبارة عن نظام مبني على شبكة الانترنت لتبادل مشاركة المعرفة، ويتصف هذا النظام بمجموعة من الخصائص أهمها:

- سهولة الوصول إليه من أي مكان عبر شبكة الانترنت.
- يمكّن من تقاسم المعرفة من خلال توفير قنوات لنشر المعرفة وتبادلها.
- حماية مصادر المعرفة حسب رغبة المنتمين.
- توفير نماذج متنوعة لاكتساب المعرفة لتسهيل عملية تحميلها وإدارة عملية استخدامها.
- توفير إمكانات واسعة وشاملة للبحث في المعرفة المتوفرة فيه.

نتائج الدراسة: من خلال دراسة إدارة المعرفة كمتطلب أساسي لضمان جودة التعليم العالي– تجارب بعض الجامعات– نستنتج مايلي:

– تساعد ادارة المعرفة على زيادة الإنتاج العلمي .

– تعتبر جودة التعليم مدخلا فاعلا لتحسين العملية التعليمية باستمرار والرقي بها من جهه، وتحقيق رضا الطالب والمجتمع من جهة اخرى.

– تسمح سياسات التعليم بإعداد وتأهيل الخريجين بتخصصات متنوعة تلبي احتياجات سوق العمل، وحسب ما تتطلبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– وجود العديد من متطلبات التحول لمجتمع المعرفة في الدور التعليمي، والدور البحثي، والدور المجتمعي لمؤسسات التعليم العالي والتي تتطلب الالتزام والجدية والإرادة الحازمة والتعاون والمشاركة الفاعلة.

التوصيات: في ضوء النتائج المتحصل عليها، نوصي بما يلي:

– ضرورة تبني إدارة المعرفة كمدخل لتطوير وتحسين جودة مؤسسات التعليم العالي.

– تهيئة البنية التحتية لاستيفاء متطلبات إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي خاصة الجانب التكنولوجي.

– تنمية وتطوير القدرات البحثية لأعضاء الهيئة التدريسية وتوفير الدعم المادي والمعنوي للإبداع والابتكار في البحث العلمي.

– الاستفادة من خبرات وتجارب الجامعات المتقدمة عالميا في مجال ضمان جودة التعليم العالي.

المراجع و الهوامش

[1] أحمد الخطيب، خالد زيغان، **إدارة المعرفة ونظم المعلومات**، ط1، عالم الكتب الحديث ، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2009، ص07.

[2] Laudon. K.C.& Laudon . J.P, **Management Information Systems –Managing The Digital Form**, Pearseon Hall, 2004,p316.

[3] نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة: المفاهيم الاستراتيجيات والعمليات**، ط2، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2008، ص 96.

[4] نعيمة جبر زروقي، **رؤية مستقبلية لذوي اختصاصي المعلومات في إدارة المعرفة**، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مجلد 9 ، العدد 02 ، الرياض، السعودية، 2008 ، ص10.

[5] ياسر الصاوي، **إدارة المعرفة وتكنولوجية المعلومات**، ط1، دار السحاب للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2007، ص22 .

[6] نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة المعرفة**، ط1، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص ص 162-167.

[7] ربحي مصطفي عليان، **إدارة المعرفة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص160 .

[8] لطيف عبد الرضا عطية ، **رأس المال الفكري وإدارة المعرفة: العلاقات والأثر**، دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء المصارف الحكومية في المحافظة الديوانية ، مقال منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 03، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2008، ص 155.

[9] *Survary .M , **Knowledge Management and Competition in consulting Industry,** Management review,Vol.41, n °02, P 96.*

[10] رقاد صليحة، **تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: معوقاته و آفاقه**– دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014/2013، ص1.

[11] خيرالدين جمعة، عمراوي سمية، **دور الإعتماد الأكاديمي في ضمان جودة التعليم الجامعي**– إشارة للتجربة الأمريكية و البريطانية– مجلة الأصيل، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة، العدد 02، ديسمبر 2017، ص ص 62،64.

[12] هالة عبد القادر صبري، **جودة التعليم العالي و معايير الإعتماد الأكاديمي**- تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن- المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد 2، العدد 4، 2009، ص ص153،152.

[13] مهدي صالح مهدي السمرائي، علاء حاكم محسن ناصر، **تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، الذاكرة للنشر و التوزيع، العراق ،2012، ص 80.

[14] رقاد صليحة، مرجع سابق، ص 33.

[15] هالة عبد القادر صبري، **مرجع سابق**، ص 152.

[16] أسعد حمدي محمد ماهر، محمد ابراهيم محمد حسين، **أثر عمليات إدارة المعرفة على جودة التعليم العالي في العراق–** دراسة تحليلة من منظور ريادي- مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات و مراكز ريادة الأعمال، جامعة التنمية البشرية،كلية الإدارة و الإقتصاد، العراق، سبتمبر 2014، ص ص228،227.

[17] نوال نمور، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي**- دراسة حالة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة قسنطينة، مذكرة ماجستير في علو التسيير تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة قسنطينة،2011.2012، ص ص 101،96.

[18] قاشي خالد، عثمان ليلى، **دور إدارة المعرفة في تحقيق جودة التعليم العالي** – عرض بعض التجارب الأجنبية في تطبيق الجودة الشاملة- مجلة الإبداع ، المجلد07، العدد08، جامعة البليدة 2، ص ص58،57.

[19] نعيمة محمد احمد، **ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، ص ص 234- 237.

[20] بن زيان إيمان، بوطبة نور الهدى، **إدارة المعرفة كآلية لتحسين جودة التعليم العالي –** درا سة حالة قسم علم النفس بجامعة باتنة – مجلة الباحث الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة - العدد02، الجزائر،2014، ص ص 252، 253.

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر2018

مشكلة الغذاء في الجزائر

Food problems in Algeria

[1] د .ستيتي الزازية
جامعة سوق أهراس
stitizazia@yahoo.com

[2] د. هدى معيوف
جامعة سوق أهراس
mayouf.houda@yahoo.com

[3] د. سعيدة حركات
جامعة ام البواقي
Har.saida@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2018/10/08 تاريخ النشر:2018/12/30

ملخص:

رغم أهمية القطاع الفلاحي في ضمان الأمن الغذائي و بالتالي الاقتصادي و القومي لأي دولة لم تستطع الجزائر النهوض بهذا القطاع إلى المستوى الذي يستحقه، خاصة و أن الوضعية المتردية للقطاع الزراعي في الجزائر لا تعود بالدرجة الأولى إلى عوامل طبيعية و مناخية بقدر ما هي نتاج الكثير من السياسات الخاطئة التي عرفتها المسيرة التنموية في الجزائر منذ الاستقلال، و لهذا فإن إعطاء الأهمية القصوى لزيادة الإنتاج الغذائي و تنويع مصادره و الارتقاء بنوعيته من خلال سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة و محددة في المكان و الزمان و ذات أهداف عقلانية و واقعية هو أمر ضروري ومستعجل.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، القطاع الزراعي، الجزائر.

Abstract:

Despite the importance of agriculture sector in guarantee food security, as for as economic and national security for the country Algeria could not progress this sector a suitable level, especially that the bad situation of this sector in Algeria did not caused by natural or environment al factors but it is a result of some default policies which development process in Algeria is witnessed from independence, thus giving importance to increase food production and diversification resources and increase its quality trough agricultural policy within precise strategy, limited in time and with rational objectives, because it is important and urgent.

Key word: Food security, agriculture sector, Algeria.

هدى معيوف mayouf.houda@yahoo.com

مقدمة:

كانت الجزائر إبان الفترة الاستعمارية و البدايات الأولى من الاستقلال من الدول المصدرة لبعض المحاصيل المهمة كالقمح مثلا، كما مثلت الزراعة حصة مهمة من مداخيل الجزائر قبل دخول محطة تصدير النفط و الغاز، غير أنها في الوقت الراهن برغم اكتسابها تجربة تنموية لا بأس بها و برغم امتلاكها إمكانيات مهمة في مجال الإنتاج الغذائي فإنها تحولت من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة بامتياز لتلك المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، و أيا كانت أسباب ذلك سواء تعلق الأمر بمرحلة التنمية المخططة و التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، أو تعلق الأمر بالتغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الفلاحي بعد ذلك، فإن نتيجة هذا الوضع هو تخبط الجزائر في تبعية غذائية شبه مطلقة، في وقت أصبح فيه سلاح الغذاء أكبر وسيلة تستعمل لتجويع و إخضاع الشعوب و الأمم .

إن هذا الوضع يجعلنا نطرح التساؤل التالي :ماهي أهم أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر و كيف يمكن تجاوز هذه المشكلة؟

المحور الأول :الوضع الغذائي في الجزائر

تعتبر الجزائر واحدة من أكثر مناطق العجز الغذائي و من أكثرها تبعية غذائية في العالم وهذا بدليل العديد من المؤشرات أهمها :

–الإنتاج الغذائي :تتميز الزراعة الجزائرية بحالة من التدهور حيث في مجال الزراعة النباتية تعرف الحبوب باعتبارها تشكل الغذاء الأساسي للمواطن الجزائري نقصا واضحا في الكميات المنتجة فقد انخفض إجمالي إنتاج الحبوب بحوالي % 13 بين عامي 2004 و2005 ، كما حقق خلال 2007 /2008محصولا ضعيفا بقيمة 17.3 مليون قنطار، إذ تراجع بوضوح مقارنة بالسنة التي سبقته أين سجل المحصول الإجمالي 41 مليون قنطار/سنة، أما نسبة تغطية الانتاج الوطني فلم تتعدى 30%من الطلب الوطني حيث تقدر حاجيات البلاد من الحبوب بحوالي 65 مليون قنطار في السنة [1]و هي قيمة مرشحة للارتفاع باستمرار، أما البقوليات) حمص، فول، عدس (و برغم أهميتها الكبيرة– كونها تمد كلا من الإنسان و الحيوان بالبروتين الضروري جدا للحياة الصحية –إلا أن إنتاجها هي الأخرى عرف التذبذب نفسه الذي عرفته الحبوب، كما اتصف الانتاج الحيواني من جهته بعدم الاستقرار و التذبذب خاصة بالنسبة للحليب و اللحوم الحمراء .

إن تذبذب مستويات الإنتاج بنوعيه النباتي و الحيواني إنعكس على نسب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل عام 2003 نسبة9.6% ، و عرف عام 2005 انخفاضا كبيرا 7.7% قبل أن يتحسن قليلا في عام 2007 بنسبة .8.1% .

–التبعية الغذائية :إن الجزائر تعتمد كثيرا على واردات الغذاء من الخارج الأمر الذي اثر ذلك سلبا على الميزان التجاري للدولة، فمساهمة القطاع الزراعي في الايرادات العامة هو جد ضعيف ما دامت في أحسن الأحوال لا تصل حتى إلى 1% من إجمالي الصادرات، كما تشير الإحصائيات إلى أن تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية تمثل نسبة ضئيلة للغاية حيث بلغت عام 2003 1.8%و وصلت في أحسن الأحوال إلى حوالي 3% بما معناه أن الواردات الزراعية تستحوذ على حصة الأسد من العوائد المتأتية من البترول المصدر للخارج .

و عموما وخلال الفترة المنصرمة شهدت الواردات الغذائية ارتفاعا كبيرا حيث شكلت نسبة 31.3%من مجموع الواردات، فالجزائر تعتبر من بين أكبر مستوردي الغذاء في العالم خاصة في مجال الحبوب و القمح بالتحديد إضافة إلى الحليب و السكر، و هي تعتبر من المواد الأساسية في تشكيل الغذاء اليومي للمواطن، فإذا ما تفحصنا تركيبة المواد المستوردة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين نجد أن مجموعة الحبوب تحتل الصدارة، فالجزائر تحتل المرتبة الخامسة عالميا بين الدول الأكثر استهلاكا للحبوب تبعا لتصنيف المجلس الدولي للحبوب كما صنفت الجزائر كأهم مستورد لها في القارة الإفريقية فنسبتها تتراوح ما بين 18 و 22% من إجمالي الواردات الجزائرية، و رغم أن القيمة تراجعت بحوالي 1.5مليار دولار سنة 2009 إلا أن الفاتورة لا تزال إجمالا معتبرة بأكثر من 1.7 مليار دولار للحبوب فقط عام 2009 رغم تحسن المحصول، كما يأخذ الحليب حصة كبيرة من نسبة الواردات حيث وصلت فاتورة وارداته سنة 2009 إلى 800 مليون دولار، و من جانب آخر تصنف الجزائر من بين الدول العشرة الأولى في استيراد و استهلاك السكر بمتوسط يصل إلى 24 كلغ للفرد سنويا، حيث بلغت قيمة الواردات في 2008 ما قيمته 438 مليون دولار.

و إذا كان هذا هو حال الواردات الزراعية فإنه و على صعيد التصدير تعتبر الجزائر من البلدان الضعيفة جدا في تصدير المواد الغذائية حيث أنها لا تصدر من المنتجات الزراعية سوى 0.39 % من إجمالي الصادرات و ذلك طبقا لإحصائيات 2008 على أساس ما سبق يمكن تصور المجموعات الغذائية التي حققت معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة و تلك التي حققت معدلات منخفضة.

–المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء المنخفضة :تضم تلك السلع التي يقل فيها معدل الاكتفاء الذاتي عن 50% و تشمل كل من الحبوب و السكر و جملة الزيوت و الشحوم و الحليب و مشتقاته.

–المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء المتوسط :تدخل ضمن هذه المجموعة السلع التي يتراوح فيها معدل الاكتفاء الذاتي بين 50% و 90% وهي مجموعة اللحوم الحمراء والأسماك و الفواكه.

–المجموعات الغذائية ذات معدلات الاكتفاء العالية :تضم هذه المجموعة تلك السلع التي يزيد معدل الاكتفاء الذاتي فيها عن 95% و تندرج ضمنها جملة الخضر و اللحوم البيضاء.

المحور الثاني :أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر:

إن الوضعية السيئة للقطاع الزراعي في الجزائر ليست وليدة اللحظة الراهنة و إنما هي نتاج الكثير من السياسات الخاطئة و التداعيات التي عرفتها المسيرة التنموية في الجزائر عبر مراحل تطورها التاريخي، بالإضافة إلى معوقات و مشاكل أخرى .

1. السياسات الزراعية المتبعة منذ الاستقلال :

يمكن حصر مجالات السياسات الزراعية في الجزائر في سياسة الإصلاح الزراعي، سياسة الاستثمار الزراعي، سياسة التسويق و الأسعار.

أ–سياسة الإصلاح الزراعي :لقد طبقت الجزائر منذ الاستقلال جملة من الإصلاحات الزراعية تمثلت في :

–نظام للتسيير الذاتي :ساد من 1962 إلى1970 ، و رغم أهمية الكبيرة من الناحية الاقتصادية لكونه يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار و يساهم بنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي[2]، الا أن التسيير الذاتي لم يستطيع تحقيق الأهداف المنوطة به بسبب العديد من النقائص، حيث ابتعدت فكرة توزيع أراضي المعمرين على الفلاحين و سكان الريف كما كان مقررا وفقا لبرنامج طرابلس 1962 و ظهر إدراك إيديولوجي يفضل منح الامتيازات إلى الطبقة العاملة و عدم الاهتمام بطبقة الفلاحين.[3]

–سياسة الثورة الزراعية :طبقت خلال مرحلة السبعينات، لكن الاستعجال في تطبيق قانون الثورة الزراعية خاصة في مرحلته الأولى لم يسمح بمطابقته لا من ناحية التحديد الأمثل لمساحة الأراضي

الاستغلالية للزراعة و لا من ناحية تعيين حدود بعض التعاونيات الزراعية و لا حتى من ناحية تحديد الجهات المستفيدة من أراضي الثورة الزراعية.

–الإصلاحات الزراعية لعقد الثمانينات :رغم أهميتها لكن عمليا ظلت الزراعة ضعيفة و مهمشة حيث لم تزد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالمستوى المطلوب بسبب قلة الإمكانيات الضرورية للاستصلاح خاصة في المناطق الصحراوية النائية، فالمعروف أن الدولة كانت تعاني ضعفا في قدراتها المالية في هذه الفترة بسبب انهيار أسعار البترول سنة.1986

إن بقاء الأوضاع على حالها إن لم نقل أنها ازدادت سوءا في بعض المناطق، دفع بالدولة إلى إعادة إصلاح هذا القطاع مرة أخرى بموجب القانون 19-87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 و الخاص "بالمستثمرات الفلاحية"، و الذي نص على توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مزارع نموذجية و مستثمرات فلاحية جماعية و أخرى فردية بدلا من المزارع الاشتراكية، لقد وفرت إصلاحات 1987شروط الانتقال نحو اقتصاد السوق، لكن رغم كل هذا لم تستطيع إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية تحقيق الأهداف المرجوة منها و ذلك بسبب أن عملية توزيع الأراضي و العتاد الفلاحي لم تراعي عنصر العدالة في بعض المناطق، فضلا عن صعوبة الحصول على قروض بنكية و عقود الملكية الخاصة و عقود الاستغلال...

–سياسات الإصلاح الزراعي لعقد التسعينات :لقد تضمنت برامج الإستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي طبقتها الجزائر في عقد التسعينات توجهات حثيثة نحو إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية، مما أدى الى ارتفاع كبير في الأسعار و بالتالي تراجع واضح في الإنتاج و بالمقابل زادت االواردات الغذائية، خاصة و أنه تم تحرير المبادلات التجارية بما فيها الزراعية، و بذلك أصبح إنتاج الحبوب أكثر عرضة للخطر و إلى جانبه الزراعات الأخرى البديلة للاستيراد و التي كانت الدولة تسعى إلى تشجيعها كالنباتات الزيتية و السكر و مشتقات الحليب، و الحقيقة أن سياسات إلغاء الدعم رافقتها نتائج سلبية ليس على صعيد الإنتاج الزراعي فحسب بل حتى على الوضع الإجتماعي للمواطنين، و من ثم حصول تراجع في الأمن الغذائي (*)للمواطن الجزائري خلال هذه الفترة.

–سياسة الإصلاح الزراعي للألفية الثالثة :بفعل تحسن الوضعية المالية للجزائر اثر ارتفاع أسعار المحروقات تبنت الدولة الجزائرية إنطلاقا من عام2001 م سياسة إنفاق عام توسعية تمثلت في ثلاث برامج كبيرة متتالية قصد تنشيط الإقتصاد الوطني وتحسين رفاهية المواطن، وهذه البرامج هي:

–برنامج الانعاش الاقتصادي(2004 –2001) : لقد سجل القطاع الزراعي وعلى مدار السنوات الأربعة لهذا البرنامج معدلات نمو متذبذبة نتيجة ارتباطه بظروف غير مستقرة حيث ظل هذا القطاع يعتمد بالدرجة الأولى على نسبة هطول الأمطار والظروف المناخية، فمعدل نمو القطاع قدر بنسبة 13.2 في عام 2001 لينخفض إلى 1.3- عام2002 م رغم ما صاحب هذا العام من إرتفاع في حجم الإنفاق العام على القطاع الفلاحي من 10.6 مليار دينار جزائري إلى 20.3 مليار دينار جزائري، ليتحسن في عام2003 م و يصل إلى أقصاه بنسبة 19.7 نتيجة تحسن الظروف المناخية، لكنه عاود الإنخفاض مع نهاية البرنامج إلى مستوى 3.1 عام2004 م .

–البرنامج التكميلي لدعم النمو :**(2009–2005)** لقد خصص ضمن هذا البرنامج ما قيمته 300مليار دينار للفلاحة والتنمية الريفية، الأمر الذي أدى الى ارتفاع معدلات نمو الناتج الفلاحي بين عامي2005 م و2007م بنسبة3.1 ، لكنه إنخفض بشكل حاد بما يقارب 10.3 سنة 2008م مقارنة بسنة2007 م و ذلك بسبب الجفاف الذي ميز تلك السنة، الأمر الذي يعني أن زيادة حجم الإنفاق العام على هذا القطاع لن تكون لها نتائج ايجابية ما دامت الظروف المناخية مازالت تلعب دوراً مقررا في العملية الإنتاجية لهذا القطاع.

–برنامج توطيد النمو :**(2014 –2010)** تضمن هذا البرنامج في شقه الفلاحي سياسة التجديد الفلاحي والريفي، و تقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاث ركائز رئيسية هي [4]:التجديد الزراعي، التجديد الريفي، تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني .

لقد كان لتطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر حتى الآن آثار واضحة على القطاع الفلاحي حيث تم تحقيق نتائج قيمة فيها الجيد و فيها المقبول وفيها ما لم يصل بعد للمستويات المطلوبة، فقد كانت النتائج المتحصل عليها خلال السنوات2011) ،2010، (2009هامة فيما يتعلق بالتغيرات الحاصلة في القطاع وتحسن التغذية لمجموع السكان، لكن و بفعل التبعية القوية للموارد البترولية يمكن لأي أزمة أو تحولات ظرفية أن تقلص أو توقف من الدعم الموجه للقطاع ما يعني ضرورة إنشاء صندوق خاص بتعبئة الموارد المالية الناتجة عن القطاع الفلاحي كاحتياطي لمواصلة دعم تنفيذ البرامج في حالة أي أزمة مفاجئة.

ب–سياسة الاستثمار الزراعي :لا شك في أن جانبا مهما من مشكلة القطاع الزراعي في الجزائر يعود للسياسات المتبعة منذ بدايات مخططات التنمية باعتمادها الكامل و الخاطئ على استراتيجية التصنيع كنهج لسياسة تنمية غير متوازنة تولي قطاع المحروقات و بعض الصناعات الثقيلة كل الأهمية

بينما تهمل تماما القطاعات الأخرى خصوصا تلك المرتبطة بالاستهلاك الجماهيري الواسع كالقطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية[5]فحتى مطلع الثمانينيات ظلت خطط التنمية تعرف تحيزا واضحا لصالح قطاع الصناعة، صحيح أن القطاع الفلاحي استفاد على غرار القطاعات الأخرى من حصص مالية خلال تلك المخططات لكن حصته كانت متواضعة و ما فتئت تتراجع و خاصة خلال الفترة 1979 -1967، و يضاف إلى ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أن المنجز منها كان منخفضا أيضا سيما خلال المرحلة1979 -1970 ، و حتى بعد تراجع سياسة التصنيع لصالح القطاعات الأخرى بعد الصدمة البترولية بقي حجم الاستثمارات المخصص لتنمية القطاع الزراعي غير كافيا حيث بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع سنة 1990 مبلغ11000 مليون دينار جزائري بينما بلغت في الصناعة 33900 مليون دج، و بلغت في 1993 حوالي 24300مليون أما في الصناعة فقد قدرت بحوالي 100100 مليون دج، و من خلال هذه الأرقام يتضح أن نسبة الزراعة من الاعتمادات المالية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني ككل كانت تقارب 9.67%في عام1990 ، و 9.92% عام1993 ، وهي نسب تبين ضعف نصيب القطاع الزراعي من الاعتمادات المالية مقارنة بالقطاع الصناعي.

و ما يجدر ذكره في هذا الإطار أن ما يواجهه الإنتاج الزراعي من مخاطر إنما يؤثر بشكل واضح في إحجام كثير من المستثمرين عن دخول ميدان الإنتاج الفلاحي.

ج –سياسة التسويق و الأسعار :لقد كان للتغيرات السريعة و غير الشاملة في أسلوب تسويق المنتجات الزراعية غير الحيوانية باستثناء الحليب، و اقتصار تحديد الأسعار منذ سنة 1982 على الحبوب و البقول الجافة[6]آثار سلبية للغاية على الإنتاج الفلاحي، حيث أدى عدم شمول نظام تحديد الأسعار لجميع القطاعات و لجميع المنتجات الزراعية إلى توجه المنتجين الزراعيين نحو إنتاج السلع الزراعية التجارية و المدرة لدخول عالية و ذلك على حساب المنتجات المعاشية، و منذ بداية الانفتاح الاقتصادي و تشجيع الاستثمار الخاص احتكر الوسطاء الخواص تجارة الخضر و الفواكه داخليا و خارجيا و حلت جميع هيئات توزيع الخضر و الفواكه العمومية، و ترتب على ذلك آثار سلبية على المستهلكين و المنتجين الزراعيين و حتى على الإنتاج الزراعي حيث أصبح سوق الخضر و الفواكه يتسم بالفوضى.

2. مشاكل و معوقات أخرى :

يمكن تصنيفها إلى:

أ–معوقات طبيعية :أهمها:

–قلة المساحة الصالحة للزراعة :فكما هو معلوم أن أغلب مساحات الجزائر عبارة عن صحراء، فالأرض المستعملة في الزراعة تشكل حوالي 21% فقط من المساحة الإجمالية للبلاد، و نسبة المساحة المتروكة من اجمالي الرقعة الزراعية زادت نسبتها من 50.4% عام 1990 و إلى 58.3 % عام 1993ثم 66.1% عام.[7]1994

–معوقات تتعلق بالموارد المائية :تعتمد معظم المساحات الزراعية في ريها على الأمطار و ذلك رغم ندرة هذه الأخيرة و تذبذب سقوطها من حيث الكمية و الكثافة و حدة الهطول، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى، فالمناطق الشمالية الساحلية تتميز بنسبة أمطار تتراوح ما بين 1200 –800مم سنويا خاصة في المناطق الشمالية الشرقية، أم في أقصى الجنوب فإن هذه النسبة لا تتجاوز 150 مم سنويا و بالنسبة للمناطق الداخلية فإن الكمية تتراوح بين 450 –250 مم سنويا[8]، بينما تعاني المناطق الشمالية الغربية في كثير من الأحيان ظاهرة الجفاف تليها بالدرجة الثانية منطقة الوسط.

ب – معوقات تكنولوجية:

–معوقات تتعلق بمستلزمات الانتاج :يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة من الأسمدة الكيماوية و البذور المحسنة و المبيدات و الجرارات و الآلات الزراعية خاصة في ظل ارتفاع أسعارها نتيجة رفع الدعم عنها، كما أنه يستخدمها استخداما سيئا.

–مشاكل الإرشاد و البحث الزراعي :إن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية هي كونها لم تتم وفقا لسياسات البحث و الإرشاد الفلاحي و نتائج البحوث الزراعية، و الحقيقة أن هذا الوضع ليس محض الصدفة بل هو نتيجة منطقية للدعم المتواضع جدا الذي تخصصه الجهات المعنية للباحثين، حيث تشير الإحصائيات إلى أن النفقات الحكومية التي خصصت للبحث في كل الميادين لم تتجاوز 0.9%من إجمالي الميزانية العامة للدولة، و نصيب الفلاحة لم يتعدى 0.33% من ميزانية الدولة.[9]

ج – معوقات تتعلق بالموارد البشرية :يعاني القطاع الزراعي من مشكلة عدم التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمالة الزراعية باعتبار هذا القطاع غير مغر مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا، حيث انخفضت اليد العاملة في القطاع الزراعي بحوالي 14% بين عام 2004 و2005 ،كما أنه و بسبب الوضعية غير المشجعة للعمل الزراعي نادرا ما يقبل الطلبة على التكوين في هذا القطاع، كما أن الطلبة الذين يلتحقون بمعاهد التكوين الفلاحي نادرا ما يكملون تكوينهم، و إذا أكملوه فإنهم لا

يزاولون نشاطا فلاحيا، فمثلا من بين 100 متخرج من المعاهد الفلاحية فإن 40 منهم فقط يستمرون في هذا الميدان.[10]

المحور الثالث :علاجات مقترحة:

يمكن أن تتضمن سياسات تحسين الإنتاج الزراعي العناصر الأساسية التالية:

أ–التوسع الزراعي الأفقي من خلال زيادة الرقعة الزراعية لأي محصول، و يتحقق ذلك عن طريق استصلاح الأراضي خاصة في الهضاب العليا و المناطق الصحراوية، و توفير المصادر المائية للري ما يعني ضرورة ترشيد استهلاك المياه عن طريق تطبيق أنظمة الري بالتنقيط.

ب–التوسع الزراعي الرأسي من خلال زيادة إنتاجية الموارد الزراعية المتوفرة باستخدامها بأسلوب أكثر كفاءة، من خلال إدخال الأساليب الإنتاجية الملائمة و وسائل الإنتاج الحديثة من سلالات عالية الإنتاجية و بذور ممتازة و عتاد فلاحي متطور، و أسمدة عضوية إلى جانب هذا لا بد من التشجيع على زراعة الأحزمة الخضراء حول المناطق المعرضة للكثبان الرملية لحماية الأراضي الزراعية من التصحر و إتباع دورات زراعية تكفل تعاقب محصولين مما يسمح بتجديد خصوبة التربة و التخلي عن استراحة الأرض.

جـ –توفير المناخ المشجع الذي يجعل الفلاحين يحسنون من مستوى الإنتاج الزراعي و ذلك بـ :

– ضرورة تبني سياسة تنموية ريفية تهدف إلى تقليص التفاوت الواضح بين الريف و المدينة ترتكز ما أمكن على تحويل الأرياف إلى مراكز جذب للسكان من خلال إنشاء بنى تحتية مختلفة و توفير المرافق و الخدمات الأساسية في الأرياف.

– ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لما في ذلك من آثار مهمة على الإنتاجية الفلاحية.

– الحصول على مدخلات الإنتاج بالكمية و النوعية التي توصي بها المؤسسات البحثية و الإرشادية بصورة ميسرة و في الأماكن القريبة و الأوقات المناسبة.

– توفير التمويل الضروري وفق ميكانيزمات سريعة و سهلة و شفافة، مع دعم أسعار فائدة القروض الفلاحية عموما و الفلاحة الاستراتيجية" كالحبوب و الحليب "على وجه الخصوص.

– الوصول إلى الأسواق قصد بيع المنتجات بيسر و سهولة و بأسعار مجزية.

-إقامة علاقات تكامل و ارتباط أمامية و خلفية بين الصناعة و الزراعة.

– العمل على تنويع المناطق الجغرافية المستورد منها للتقليل من حدة التبعية.

–العمل على إقامة خدمات التنمية الكافية و المستدامة للقطاع الفلاحي من طرق و وسائل نقل و تخزين و مراكز بحث... الخ بما يستدعيه ذلك من زيادة الإنفاق الاستثماري.

د –ضرورة إقامة تكامل مغاربي و عربي، فكما هو معلوم أن إمكانية تحقيق أمن غذائي في ظل الانغلاق و العزلة يعتبر شيء مستحيل، و عليه من الضروري على الجزائر أن تشكل مع غيرها من الدول المغاربية و العربية قطبا اقتصاديا لمواجهة منافسة الدول المتقدمة، و من أقرب التكتلات التي يمكن للجزائر المساهمة في تكوينها هي" إتحاد المغرب العربي "UMA و الذي تتوفر في دوله شروط عدة تجعلها مؤهلة للنجاح في إطار التكامل خاصة قضية التباين في إنتاج الغذاء فمنها ما يحقق فائضا في بعض المنتجات و منها من يعاني نقصا في تلك المنتجات.

خاتمة :

مع تواصل اتساع الفجوة على نفس المنوال الحالي فإن مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر سوف تتأزم في السنوات القادمة، و إذا ما صاحب الطلب المرتفع على الغذاء ندرة في العملات الصعبة و المتأتية من المحروقات جراء نضوب هذه الأخيرة فانه يمكن تصور المشكلة التي ستحدث و ما تنطوي عليه هذه المشكلة من مضمون بالنسبة للأمن الغذائي بشكل خاص و الأمن الاقتصادي و القومي بشكل عام، فالمشكلة ليست مجرد مشكلة تجارية تؤثر على الميزان التجاري فحسب بل هي مشكلة اقتصادية تؤثر على مجمل التنمية الاقتصادية و مشكلة سياسية في مرحلتها الراهنة، لكون توفير الغذاء المطلوب المستورد أصبح معرضا الى الكثير من احتمالات الضغوط السياسية، فمن لا يملك غذاءه لا يملك قراره و من لا يملك قراره لا يملك مصيره و يجد نفسه ضحية لعبة الأمم، و من هنا يقتضي وضع الجزائر المتصف بالخطورة في الوقت الراهن إعادة النظر في السياسة الزراعية حتى تتوفر مقتضيات الأمن الغذائي، بما يعنيه ذلك من الحد من الفجوة الغذائية من خلال ضرورة توجيه السياسات المقترحة إلى العمل على زيادة مستوى الإنتاج الزراعي و الارتقاء بإنتاجيته خاصة من المواد الغذائية الأساسية و ترشيد واردات الغذاء و تنويع مصادره.

الإحالات و المراجع:

– [1] كمال روابنية،" الانتاج الزراعي و الأمن الغذائي في الجزائر"،) في(، الإنتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي في الجزائر، ملتقى دولي، جامعة باجي مختار –عنابة، 23 –22 نوفمبر2010 ، ص. 3

–[2]إسماعيل العربي،" التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب"، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 120.

–[3]أحمد هني،" اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991 ، ص.36

– ()فالأمن الغذائي لا يقتصر على مجرد توفير الغذاء بالكميات المطلوبة، و إنما يعني أيضا تمكين المواطن من الحصول على ذلك الغذاء من خلال المحافظة على قدرة شرائية مناسبة له، فالأمن الغذائي يشمل إلى جانب عرض الغذاء الطلب عليه كذلك.

–[4]وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر –التجديد الفلاحي و الريفي، 2008.

–[5]مسيكة بوفامة ، فوزية غربي،" الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري و تأثير ذلك على مناخ الاستثمار"، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد15 ، جامعة الجزائر،2006 ،ص.25

–[6]بن ناصر عيسى،" أثر السياسات الزراعية على تحسين الأمن الغذائي –دراسة حالة الجزائر"،) في(، اشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، ملتقى دولي، جامعة 20 أوت1955 ، سكيكدة، 16-15 نوفمبر2011 ، ص.18

–[7]علاوة نواري، " تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة –2008 –1980 دراسة قياسية لأثر السياسات الزراعية و الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر"،)في(، إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي :التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، ملتقى دولي، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، 15/16نوفمبر ،2011 ، ص.10

–[8]جامعة الدول العربية،" السياسات الزراعية في عقد التسعينات"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص.4

–[9]أحمد باشي،" القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد02 ، جامعة الجزائر، 2003، ص.13

–[10]فوزية عربي،"الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص.313

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر2018

تقييم الأداء السياحي من منظور بطاقة الأداء المتوازنة دراسة حالة الجزائر.

Evaluation of tourism performance from a balanced performance card perspective case study of Algeria

[1] د. رايس وفاء
جامعة بسكرة
Ouafa.rais@univ-biskra.dz

[2] د. السبتي وسيلة
جامعة بسكرة
sebti.wassila@yahoo.fr

[3] أ. بوروبة فهيمة
جامعة بسكرة
Bourouba.fahima@gmail.com

تاريخ الاستلام:2017/05/12 تاريخ النشر:2018/12/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى اقتراح نموذج يمكن من خلاله تقييم الأداء السياحي، باستعراض أهم المقاييس والمؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم أداء القطاع السياحي، وقد اعتمدت هذه الدراسة على تحليل المعطيات الخاصة بالسياحة في الجزائر للفترة الممتدة بين 2013 إلى 2014 والمنشورة من قبل وزارة السياحة للجمهورية الجزائرية، وقد كان من أهم نتائج هذه الدراسة عدم وجود أداة إستراتيجية يمكن من خلالها الوقوف على مدى تحقيق الأهداف المرجوة من والكشف عن الانحرافات في حينها لتصحيحها هو ما حاولت الباحثتين اقتراحه في هذه الورقة.

الكلمات المفتاحية: الأداء السياحي، تقييم الأداء السياحي، بطاقة الأداء المتوازنة.

Abstract:

The aim of this research paper is to propose a model that enables to evaluate tourism performance by showing up the most important standards and indicators tha enable to evaluate the performance of the tourism sector. This study was based on the analysis of tourism data in Algeria for the period 2013-2014, that was published by the Tourism Ministry of the Algerian Republic. One of the most important results of this study was the absence of a strategic tool which helps to determine the extent to which the desired objectives are achieved and to detect the deviations at the right time in order to correct them. So that the both of researchers attempted to propose in this paper.

Keywords: Tourism Performance, Evaluation of Tourism Performance, Balanced Scorecard.

السبتي وسيلة sebti.wassila@yahoo.fr

مقدمة:

يمثل القطاع السياحي إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول.

إن النمو الكبير الذي شهده العالم في السنوات الخمس عشرة الأخيرة للمقاصد السياحية قد أدى إلى تزايد تنافس الدول فيما بينها لاستقطاب السياح، وقد ترافق هذا مع سعي الدول المصدرة للسياح إلى تقليص الرحلات المغادرة من مواطنيها والترويج للسياحة الداخلية بما يكفل توازنا أفضل لميزان مدفوعاتها السياحي، وذلك من خلال تحسين أدائها السياحي وانتهاج الأساليب الإدارية الحديثة لتقييمه.

والجزائر كغيرها من الدول أصبحت تسعى جاهدة لتطوير وتنمية السياحة لديها من خلال انتهاجها إستراتيجية أطلقت عليها تسمية مخطط التهيئة السياحية في أفق 2020، وعلى الرغم من اهتمام هذا المخطط وتركيزه على توفير الهياكل القاعدية للسياحة وتحسين جودة الخدمات السياحية، إلا أن ما يعاب على هذا المخطط عدم تضمنه على أداة إستراتيجية للرقابة على الأداء السياحي.

ويهدف هذا البحث إلى اقتراح نموذج يمكن من خلاله تقييم الأداء السياحي، باستعراض أهم المقاييس والمؤشرات التي يمكن من خلالها تقييم أداء القطاع السياحي، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: **هل يمكن تقييم أداء القطاع السياحي باستخدام بطاقة الأداء المتوازنة؟** وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدت الباحثتين على تحليل المعطيات الخاصة بالسياحة في الجزائر للفترة الممتدة بين 2013 إلى 2014 والمنشورة من قبل وزارة السياحة للجمهورية الجزائرية.، وقد تم تقسيم البحث إلى محاورين أساسيين:

المحور الأول: تقييم الأداء السياحي باستخدام بطاقة الأداء المتوازنة.

المحور الثاني: نموذج مقترح لتقييم الأداء السياحي في الجزائر من منظور أبعاد بطاقة الأداء المتوازنة.

I – تقييم الأداء السياحي باستخدام بطاقة الأداء المتوازنة:

1– مفهوم تقييم الأداء السياحي: يعرف تقييم الأداء السياحي حسب روبينز وكانزو Robbins .Cenzo على أنه: « عملية مرشدة لإمكانية تخصيص الموارد المتاحة للمشروعات على الأنشطة والفعاليات واستثمارها بكفاءة متميزة باتجاه تحقيق أهدافها وتميزها في ميدان أعمالها».[1]

ويعرف تقييم الأداء السياحي بأنه :" مجموعة الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة، قصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف، بغرض تقدير مستوى فعالية أداء النشاط، كما يتم فيه قياس ومقارنة عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته، إلى جانب دراسة أساليب تنفيذه، وذلك بغية التأكد من أن أداء النشاط قد تم ضمن ضوابط المشروعية، وبدرجة عالية من الكفاءة المعبر عنها بتحقيق أفضل النتائج وبأقل التكاليف والأعباء، مع مراعاة ضرورة المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية." [2]

وقد اصطلح الباحثون على تسمية عملية القياس والملاحظة والمقارنة بعملية تقييم الأداء، والتي تعتبر جوهر عملية الرقابة، حيث يقول دومينغ Edward Deming: عندما تقيس يمكنك أن تدرك ما الذي تفعله، وعندما تدرك ما الذي تفعله يمكنك الرقابة والسيطرة على أعمالك، وعندما تراقب وتسيطر على أعمالك يمكنك تحسينها، وعندما تحسن من أعمالك يمكنك أن تنجز وتحقق أهدافك. [3]

وبالتالي يمكن القول أن عملية تقييم الأداء السياحي هي أداة من أدوات الرقابة، يمكن بواسطتها معرفة مدى مطابقة العمليات الإنتاجية السياحية التي تم إنجازها في فترة زمنية معينة للخطط الموضوعة لتلك العمليات، ومن ثم وضع الحلول العلمية والعملية التي تكفل تجاوز القصور، وتجنب الانحرافات أو التقليل من حدتها مستقبلاً، ويتطلب ذلك معرفة مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المتوقع تحقيقها، من خلال المتابعة المستمرة لعملياتها الإنتاجية سواء من الناحية الكمية أو النوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار عناصر المدخلات المادية والمالية والبشرية.

2– تقييم الأداء في صناعة السياحة: تتم عملية التقييم بتحديد المؤشرات ذات الصلة لإظهار مدى التقدم في تحقيق الأهداف المحددة سابقاً وتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات، على أن تكون هذه المؤشرات: [4]

– **مفيدة:** هل المؤشرات التي وضعت مفيدة حقا في صنع القرار؟ هل أنها تخدم مجموعة واسعة من المستخدمين؟ هل ستسمح بتقييم التغيرات الفعلية الناجمة عن الإجراءات التي اتخذت؟

– **موثوقة:** هل مصادر المعلومات آمنة ومعترف بها؟ هل منهجية البحث صحيحة؟ هل تؤدي إلى الوصول إلى نتائج دقيقة؟

– **المستهدفة (التاريخ):** متى يكون الوقت مناسب للحصول على النتائج؟

– **قابلة للمقارنة:** هل المؤشرات توفر بيانات قابلة للمقارنة مع شركات أو منظمات أخرى مماثلة أو حتى مع دول أخرى؟ كما أن استخدام تصنيفات موحدة لجمع المعلومات تسهل المقارنة بين النتائج.وبعد تحديد المؤشرات، يجب علينا أيضا تحديد معالم المجموعة، بما في ذلك:

– **التردد:** ما هي المعلومات المطلوبة؟ شهريا؟ كل ثلاثة أشهر؟ سنويا؟

– **المشاركة:** من سيشارك في عملية (مقدمي المعلومات والمستخدمين)؟ الذي سيكون مسؤولا عن جمع المعلومات؟ ، وتعتبر الشراكة بين أصحاب المصلحة عنصر هام في نجاح عملية التقييم،. وذلك لإيجاد الحلول التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم.

3– مفهوم بطاقة الأداء المتوازنة: تعتبر بطاقة الأداء المتوازنة وسيلة لتحديد أهداف دورية للمؤسسة، بحيث لا يطغى جانب واحد على هذه الأهداف، ففي كثير من الأحيان يكون للأهداف المادية نصيب الأسد من الأهداف التي يضعها لها المدراء للعام أو الأعوام القادمة، وهو ما قد يؤدي إلى نتيجة سيئة على المدى البعيد، ليس ذلك بسبب قلة أهمية الأهداف المادية، ولكن لوجود أشياء أخرى يجب الاهتمام بها، وإلا واجهت المؤسسة عدة صعوبات على المدى البعيد.

فإذا كان من المهم جداً أن تحاول المؤسسة زيادة صافي الربح والعائد على الاستثمار، فإنه عليها في مقابل ذلك المحافظة على تميزها فيما تقوم به، وتحاول إرضاء العملاء وتحاول تطوير نفسها، حتى تكون قادرة على المنافسة على المدى البعيد. (5)

ويرجع كل من أتريل P.Atrill وماكلاني E.McLaney سبب تسمية بطاقة الأداء المتوازنة بمصطلح أنموذج الأداء المتوازن إلى ثلاثة أسباب رئيسية تتمثل في:(6)

❖ أن بطاقة الأداء المتوازنة تستهدف تحقيق توازن بين المقاييس الخارجية المتعلقة بالعملاء والمساهمين والمقاييس الداخلية المتعلقة بالعمليات الداخلية والتعلم والنمو.

❖ أن بطاقة الأداء المتوازنة تستهدف تحقيق توازن بين المقاييس التي تبين النتائج من قرارات سابقة، والتي يطلق عليها مؤشرات تابعة Lag Indicators والمؤشرات التي تساعد على التنبؤ بالأداء المستقبلي وتحرك الأداء نحو الاتجاه المطلوب، والتي يطلق عليها مؤشرات قائدة Lead Indicators.

❖ تهدف بطاقة الأداء المتوازنة إلى تحقيق توازن بين المقاييس المالية المادية، والمقاييس غير المالية المعنوية، فقد وصف روبرت كابلان وديفيد نورتن بطاقتهم بمصطلح المتوازنة لتمييزها عن المقاربات التقليدية التي تهيمن عليها المؤشرات المالية، ويرتكز نظامهم على أربعة مجالات إستراتيجية وهي: المالي، والعملاء، والعمليات الداخلية والتعلم التنظيمي، ويهدف إلى توفير نظرة متعددة الأبعاد في تحديد إطار دقيق لتطوير الإستراتيجية ومنهجية وضعها حيز التنفيذ وضمان متابعتها.

4- مكونات بطاقة الأداء المتوازن في المجال السياحي :

❖ **الرؤية:** وتعبر الآفاق المستقبلية للقطاع السياحي عما يريد أن يصير عليه القطاع في المستقبل وهو ما يصطلح عليه بالرؤية.

❖ **الرسالة:** يكمن الغرض من وضع رسالة في المجال السياحي في إبراز ما الذي يميزها عن القطاعات الأخرى من خلال توضيح منتجاتها وخدماتها واحتياجات السياح.

الأهداف: وهي تشكل جوهر البطاقة حيث يتم تحديد الأهداف وقياس النتائج المحققة لتقييم مدى مطابقة هذه النتائج مع الأهداف المسطرة في المجال السياحي، ثم القيام بالإجراءات التصحيحية المناسبة، تتمثل خصائص الأهداف السياحية الجيدة في:

- أن تكون محددة وقابلة للقياس،
- أن تكون قابلة للتحقق في ضوء الموارد المتاحة،
- أن تكون واقعية لا طموحة جدا،
- أن ترتبط بإطار زمني محدد.

5- مؤشرات تقييم الأداء السياحي: عندما يحين الوقت لوضع مؤشرات الأداء لجهة أو منطقة، هناك حاجة إلى التفكير الأولي حول عملية تقييم الأداء، لنأخذ حكم موضوعي على مدى تحقيق الأهداف التي تتدفق من مستوى محدد مسبقاً ، من خلال سياسة أو برنامج أو إستراتيجية معينة.

وتبدأ عملية التقييم بوضع الأهداف، وضع خطة أو إستراتيجية أو برنامج معين، هذه الخطوة ذات أهمية قصوى لأنها هي الأساس لتطوير عملية التقييم واختيار آليات ومؤشرات الأداء، كما يجب أن تعكس الأهداف المحددة بالضرورة اهتمامات الصناعة السياحية بأكمله، وتشمل ابعاد البطاقة ما يلي:

– المحور المالي: نظرا للأهمية الكبيرة والمطلقة وللدور البارز للمقاييس المالية في عملية تقييم الأداء، اشتملت نماذج بطاقات الأداء المتوازن على اختلافها وتعددها على المحور المالي وتتمثل أهم مؤشرات الحور المالي في المجال السياحي في ما يلي:

* المقبوضات والدخل السياحي.
* نمو معدلات الإنفاق السياحي.
* مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي المحلي.
* مساهمة السياحة في الصادرات من السلع والخدمات.
* أعداد فرص العمل المباشرة في القطاع السياحي وغير المباشرة في القطاعات الأخرى.
* معدل نمو الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية.

– محور العملاء (السياح): إن الاعتماد على تقييمات العملاء للخدمات السياحية يجعل المنظمات السياحية تحدد بعض المقاييس والمؤشرات التي تقيس مدى رضاهم، بحيث تنظر هذه المنظمات إلى نفسها بعين عملائها، إذ تعد خدمة العملاء عامل النجاح للحكم على أدائه، وتعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية الحيوية للكثير من الدول، سواء المتقدمة أو النامية، ويعد الفرد فيها الدور الأكبر في ذلك، من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساسا على ضرورة استقطاب السياح باستمرار، كما يلعب الإرث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانيات ومواقع سياحية العامل الأساسي في جلب عدد كبير من السياح، ومن المؤشرات الأساسية التي تتعلق بهذا المحور هي:

– أسعار الخدمات مقارنة بالمنافسين، – معدلات النمو في عدد القادمين والسياح سنويًا– إرضاء السياح من خلال تقديم منتجات أو خدمات جديدة، – درجة الاستجابة لشكاوى السياح، – ولاء السياح، – الحصة السوقية،– مدة الاستجابة لطلب السياح– أعداد الزوار للمتاحف،– أعداد الزوار في المواقع الأثرية، – أعداد الزوار للمعالم التاريخية– أعداد الزوار لمدن التسلية– أعداد الزوار للمنتزهات الوطنية وحدائق الحيوانات– أعداد الزوار للمناطق السياحية الأخرى.

– محور العمليات الداخلية: ويقصد بها جميع الأنشطة والفعاليات الداخلية الحيوية التي تتميز بها المنظمة عن غيرها، والتي يتم من خلالها مقابلة حاجات العملاء وغايات وأهداف المالكين، كما أن أهداف العمليات الداخلية تسلط الضوء على العمليات الأكثر أهمية لنجاح إستراتيجية الأعمال.

ومن أهم المؤشرات التي تقيس أداء العمليات الداخلية في مجال السياحة ما يلي:

– أعداد الفنادق في كل منطقة سياحية – أعداد الفنادق غير السياحية – أعداد الغرف الفندقية – أعداد الأسرة الفندقية أعداد المطاعم السياحية – أعداد المكاتب السياحية – أعداد محلات التحف والصناعات التقليدية والمشغولات السياحية– أعداد الحافلات السياحية– أعداد كراسي الإطعام– النمو في عدد العاملين في قطاع السياحة.

– محور التعلم والإبداع (الموارد البشرية): ويتعلق هذا لمحور بالقدرة على تطوير خدمات جديدة وتعلم أو ابتكار تكنولوجيا متقدمة وتطبيق سياسات إدارية حديثة، ويتم التركيز في هذا المجال على أبعاد تتعلق بكيفية زيادة وتنمية قدرات العاملين من خلال الدورات التدريبية، وعادة ما يتم تقييم هذا البعد من خلال ما يلي:

– أعداد الأدلاء السياحيين،– الالتزام بالمبادئ الأخلاقية، – التدريب (ساعة / سنويا)،– توفير المهارات المطلوبة.– التطور في مستوى الأداء،– قياس مستوى الرضا العام،– معدل الإنفاق على التدريب.

حيث يتم اختيار العنصر البشري وفق ضوابط سياسية وإدارية وكذا معرفية محددة، ونظرا لهذا الاعتبار الهام فاشتراك الفرد وإحساسه بمسؤوليته الكبيرة ومساهمته الفعالة في تحقيق هذا المبتغى والمتمثل في كسب عدد أكبر من السياح، ينبغي أن تولد لدى الفرد ثقافة سياحية بالمحافظة على الإرث الكبير وكذا كيفية خدمة السائح.

– المحور البيئي: إن المحافظة على التوازن البيئي في مشروعات وبرامج التنمية الإقليمية هو الهدف الذي يجب التمسك به بشكل دائم، وترتبط تحليل الآثار البيئية بما أصبح يعرف بتقييم الأثر البيئي للمشروعات وخاصة في المجالات السياحية، وذلك من خلال تحديد نتائج تدخل الجانب البيئي في الأنشطة التنموية، ويعرف الأثر البيئي على أنه النتائج الايجابية أو السلبية المترتبة على التغيرات التي تحدث في خصائص النظام البيئي بفعل نشاط أو مجموعة من الأنشطة الطبيعية أو غير الطبيعية.[7]

ويرى جونسون Johnson أنه يمكن استخدام بطاقة الأداء المتوازن في اختيار وتطوير مؤشرات الأداء البيئي، بحيث تدخل ضمن محتوى الأهداف الإستراتيجية للمنظمة، ولخلق حوافز للتحسين المستقبلي لتلك المؤشرات على المدى الطويل يجب تطوير المقاييس الواعدة التي يمكن تتبعها بسهولة في الأجل القصير.(8)

ومن الأساسيات المستخدمة في اختيار المؤشرات الملائمة كالتوافق البيئي، والقابلية للمقارنة دوليًا، والقابلية لتطبيق المعلومات التي يوفرها المؤشر، ويمكن تلخيص خصائص المؤشرات البيئية فيما يلي: (9)

- أن توفر صورة ذات دلالة للأحوال البيئية والضغوط على البيئة.
- أن تكون بسيطة وسهلة التفسير.
- أن تعتمد على معايير دولية توفر أساس للمقارنة.
- أن يتم توثيقها بكفاءة وبجودة ملموسة.
- أن يتم تحديثها على فترات منتظمة وفقا لإجراءات موثوقة.

وتتمثل مجالات تقييم الأداء البيئي في: (10)

- **المؤشرات البيئية الطبيعية:** من حيث تعديل خصائص الغلاف الجوي وأشكال سطح الأرض والتربة والنظم الحيوية، البنية الأرضية والمائية وكفاءة استعمالات الطاقة.
- **المؤشرات البيئية الاجتماعية:** وتضم التغيرات في الخصائص السكانية والصحة والسلامة العامة والنشاطات السكانية واتجاهات المجتمع.
- **المؤشرات البيئية الجمالية:** وما تحويه من تغيرات على الخصائص الجمالية لمناطق التعدين والحدائق والمحميات والمناظر الطبيعية والمواقع الأثرية.

6- الخريطة الإستراتيجية: يشير نموذج بطاقة الأداء المتوازن التي وضعها كل من كابلان ونورتن إلى وجود علاقة السبب والنتيجة بين محاور البطاقة بطريقة متسلسلة، فالخريطة الاستراتيجية تبين كيف يمكن للمحاور الأربعة من البطاقة والمتمثلة في التعلم والنمو، العمليات الداخلية، العملاء وقيمة الأداء المالي أن تؤثر في بعضها البعض وفق علاقة السبب والنتيجة. (11)

III- نموذج مقترح لتقييم الأداء السياحي في الجزائر من منظور أبعاد بطاقة الأداء المتوازنة:

1- الرؤية: من أجل تنمية سياحية مستدامة في الجزائر.

2- الرسالة: أن تكون الجزائر مقصدا سياحيا ذو مكانة عالمية وإقليمية عالية ينمو بشكل مستدام.

3- الأهداف: حتى تساهم السياحة كصناعة هامة في تحسين الميزات التنافسية العامة للاقتصاد الوطني كتنمية المهارات والمعارف للموارد البشرية، وفي تحسين البيئة الاقتصادية، ورفع حس الضيافة والحفاظ على التراث الوطني، وتحقيق تنمية متوازنة للمناطق مع تطوير وتحسين صورة الجزائر من خلال تقديم خدمات متفوقة يقدمها جهاز بمستوى رفيع من التأهيل، تبنت الدولة المخطط التوجيهي للتنمية السياحية الذي يعد مرجعا لسياستها الجديدة في تطوير القطاع السياحي، كما يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SDAT) باعتباره المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة و ذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة، وقد حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة وهي: (12)

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات.
- تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز.
- تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاسها على القطاعات الكبرى.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني.
- التوثيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة.

4- مؤشرات تقييم الأداء السياحي وفق النموذج المقترح: وتشمل:

- المحور المالي: وتتمثل أهم مؤشرات المحور المالي في المجال السياحي في ما يلي:

* نمو معدلات الإنفاق السياحي: بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد إستراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013.

وكان من بين أهداف ها البرنامج تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية ، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية من جهة، ومن جهة

أخرى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزيد باستمرار بهدف زيادة التدفقات السياحية إلى الجزائر والتقليص من عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل.

ويوضح الجدول الموالي المشاريع التي تم انجازها في هذا الصدد والمشاريع قيد الانجاز خلال سنتي 2013 و2014.

جدول رقم (01): وضعية المشاريع السياحية في نهاية 2014.

التعيين	سنة 2013				سنة 2014			
	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للتكلفة 10 9 دج	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للتكلفة **10 9 دج**
مشروع في طور الانجاز	377	51570	28083	173.893	385	54884	52526	190.344
مشاريع متوقفة	129	14017	6850	23.25	104	9123	3797	27.40
مشاريع غير منطلقة	219	17263	8093	65.42	296	33860	13006	93.84
مشاريع تم انجازها	21	1793	576	2.56	76	6377	2971	30.38
المجموع	**746**	**84643**	**43602**	**265.451**	**861**	**104244**	**45300**	**342.26**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع انترنت.

http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

إن الجدول أعلاه لأحسن دليل على تدني وتيرة الانجاز للمشاريع السياحية وذلك إما لعدم القدرة على الإنجاز في الفترة المحددة أو لعدم كفاية الأغلفة المالية المخصصة لها نتيجة سوء التقدير أو بسبب تماطل شركات المقاولة في عملية الانجاز ولها مبرراتها .

وقد وصل عدد الأسرة المنجزة إلى 1793 بما يعادل 21 مشروع تم إنجازه مقابل 51570 سرير في طور الإنجاز بما يعادل 377 مشروع قيد الإنجاز وهذا خلال سنة 2013

أما خلال سنة 2014 وقد وصل عدد الأسرة المنجزة إلى 1793 بما يعادل 21 مشروع تم إنجازه مقابل 51570 سرير في طور الإنجاز بما يعادل 377 مشروع قيد الإنجاز

* دعم الإنتاج الحرفي والصناعات التقليدية: عرف قطاع الصناعات التقليدية توسعا معتبرا في أعداد الأنشطة الحرفية والتي غالبا ما يتم اللجوء إليها لتحسين ظروف معيشة سكان المنطقة، من خلال توفير مناصب الشغل و فك العزلة، والتخفيف من وتيرة هجرة الشباب.

قد اهتمت الجزائر بشكل جدي بتدعيم الإنتاج الحرفي وقد سطرت لذلك عدد من البرامج والسياسات الهادفة إلى تطوير الصناعات التقليدية والحرفية وكذا الموارد المالية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف كما يتضح من الجدول الموالي.

جدول رقم (02): دعم الإنتاج الحرفي 2014 (اقتناء تجهيزات و أدوات لفائدة الحرفيين)

التعيين	عدد المستفيدين	المبلغ المخصص	نسبة المستفيدين رجال	نسبة المستفيدين نساء
المجموع	1668	685 380 108,08	%37,72	%62,28

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع انترنت. http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

بالرجوع إلى معطيات الجدول أعلاه نجد أن عدد المستفيدين من دعم الإنتاج الحرفي بلغ 1668 مستفيد وذلك ب بتخصيص غلاف مالي يقدر بـ: 685 380 108,08 دج ويحتل العنصر النسوي أكبر نسبة من الستفيدين بنسبة 62,28 % ودخول المرأة إلى هذا المجال من بابه الواسع، وذلك بسبب عزوف الشباب عن الأنشطة الحرفية والمتمثلة في صناعة الحلي والزرابي والنسيج والملابس التقليدية إلى جانب الحلويات التقليدية وصناعة الفخار وغيرها من الحرف التي من شأنها أن تساهم في إنعاش السياحة بصفة خاصة والاقتصاد الجزائري بصفة عامة.

– محور العملاء (السياح): ومن المؤشرات الأساسية التي يمكن استخدامها في هذا المحور هي:

* **معدلات النمو في عدد القادمين والسياح سنويا:** يوضح الجدول الموالي تدفق عدد السياح في السياحة الشاطئية خلال سنة 2013 و سنة 2014 وهذا حسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

جدول رقم (03): تطور عدد السياح في السياحة الشاطئية ما بين 2013 و2014

التعيين	موسم الاصطياف 2013	موسم الاصطياف 2014
العدد الإجمالي للشواطئ	576	576
عدد الشواطئ المرخصة للسباحة	370	381
عدد الشواطئ غير المرخصة للسباحة	206	194

التردد على الشواطئ	76740701	107987394
إرادات الامتيازات الخاصة بالشواطئ	87405960	76564 866

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع انترنت.
http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

بالنظر للجدول السابق لاحظنا زيادة في تدفق عدد السياح في السياحة الشاطئية بنسبة 40.72 % في سنة 2014 والذين بلغ عددهم 107987394 سائح مقارنة بسنة 2013 والذين بلغ عددهم 76740701 سائح، ويرجع ذلك إلى الظروف الأمنية التي كانت تعاني منها بعض الدول المجاورة كتونس ومصر مما أدى إلى عزوف العديد من السياح عن التنقل لهذه الدول لقضاء موسم الاصطياف.

وعلى الرغم من وفرة عدد الشواطئ المرخصة للسباحة والبالغ عددها 381 شاطئ إلا أن هذا العدد يعتبر ضئيلا جدا بالنظر إلى ما يمكن أن تحتويه هذه الشواطىء من أعداد هائلة من السياح.

جدول رقم (04): تطور عدد السياح في السياحة الصحراوية ما بين 2013 و2014

التعيين	**سنة 2013**	**نهاية نوفمبر 2014**
المقيمين	120095	224730
الأجانب	6618	21508
المجموع	126713	246238

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع
انترنتhttp://www.matta.gov.dz/index.php/ar

وبالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه يتضح أن نسبة السياح الأجانب كانت ضئيلة جدا حيث تمثل سوى 5.22 % من مجموع السياح وذلك خلال سنة 2013، لترتفع قليلا خلال سنة 2014 إلى 8.73 %، وهو ما يعني أن أغلبية السياح من المقيمين وبالتالي عدم اهتمام الأجانب بالسياحة الصحراوية الجزائرية سواء بسبب ضعف النشاط الترويجي للنشاط السياحي الصحراوي أو بسبب عدم توفر الهياكل القاعدية الضرورية الداعمة والمشجعة للسياحة الصحراوية.

* **تطور عدد السياح في السياحة الحموية**: وإذا كان للسياحة الشاطئية والصحراوية أهمية بالنسبة للسياح فإن السياحة الحموية لا تقل أهمية عنها، فالمعالجة بالمياه الحموية في الجزائر تقليدا يعود

لآلاف السنين: الرومان، العرب و بعدهم الأتراك، استفادوا من هذه الثروات الحموية، الموزعة عبر كامل التراب الوطني.

كما أن معظم المنابع الحموية المشكلة لهذا المخزون لا تزال على طبيعتها، علما أنها تتميز بتنوع خصائصها العلاجية، مما يجعلها قاعدة متينة من أجل تطوير السياحة الحموية، الشيء الذي يعطي إمكانيات كبيرة لدفع الاستثمار في هذا المجال.

ونظرا أن الحصيلة الحموية التي عدّت 200 منبع حموي يعود تاريخها إلى سنة 1985، قامت وزارة السياحة و الصناعة التقليدية بالشروع في دراسة تحيين هذه الحصيلة، والتي من شأنها تحديد بصفة دقيقة هذه الموارد الحموية بهدف حمايتها و استغلالها، حيث قامت دائرتنا الوزارية بالشروع في إنجاز 21 مشروع تهيئة خاصة بالمناطق الحموية، و الموزعون على 13 ولاية، من أجل تحضيرها للاستثمار. (1 في وهران، 2 في ميلة، 1 في بسكرة، 2 في سطيف، 3 في خنشلة، 1 في تبسة، 1 في سكيكدة، 3 في تيسمسيلت، 1 في بجاية، 1 في نعامة، 2 في طارف و 2 في سوق اهراس)، وتتمثل المؤسسات الحموية المستغلة في:

- **المؤسسات العمومية:** يوجد ثمانية (08) مؤسسات حموية عمومية (مسيرة من طرف مؤسسة التسيير السياحي – GESTOUR)، بالإضافة إلى مركز المعالجة بمياه البحر بسيدي فرج.

وفيما يخص التسع (09) مؤسسات العمومية، تم الشروع خلال سنة 2014 في عملية تأهيلها و ذلك بعد تسخير الدولة لمبلغ 12 مليار دينار جزائري لهذه العملية.

- **المؤسسات الحموية الخاصة:** يوجد 10 محطات خاصة (4 في سطيف، 3 في قالمة، 1 في البويرة، 1 بسكرة و 1 في وهران).
- **الحمامات المعدنية التقليدية:** يوجد 40 مؤسسة موزعة عبر التراب الوطني تنشط على شكل حمامات معدنية تقليدية.

إستعابها الإجمالية تقدر بـ 2268 سرير، الذي يحصّل عنه 595 منصب شغل، حيث أن القيمة الإجمالية لهذه المشاريع تقارب خمسة (05) ملايير دينار جزائري. (4 في قالمة، 3 في سطيف، 2 في بسكرة، 2 في جلفة، 2 في وهران، 1 في عين الدفلة، 1 في خنشلة، 1 في ميلة،1 في ورقلة و 1 في معسكر).

ومع تزايد عدد المؤسسات الحموية تزايد معها عدد السياح في السياحة الحموية، حيث يوضح الجدول الموالي تطور عدد السياح في السياحة الحموية ما بين 2013 و2014.

جدول رقم (05): تطور عدد السياح في السياحة الحموية ما بين 2013 و2014*

الفترة	نوع العلاج	المؤمن اجتماعيا	المتعاقدين	الأحرار	الأجانب	مجموع التردد	حمام عادي	مجموع التردد الحموي
سنة 2013	العدد	98 651	90 464	301555	860	491530	**2222423**	**2713 953**
	نسبة التردد	20.10 %	18.40 %	% 61.30	0.20 %			
سنة 2014	العدد	160 164	128 937	385438	1157 8	686117	**3201714**	**3887 831**
	نسبة التردد	23.34 %	18.80 %	% 56.20	1.70 %			
التطور	العدد	61 513	38 473	83 883	10 718	194587	**979291**	**1173 878**
	نسبة التطور	62.35 %	42.52 %	27.81%	1246 .30%	39.60%	44.10 %	43.25%

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع انترنت.
http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

* هذه الإحصائيات تخص 07 مؤسسة حموية ناشطة بالإضافة إلى 46 حمام تقليدي.

تشير الإحصائيات المتعلقة بتطور عدد السياح في السياحة الحموية أن نسبة التردد للأحرار بلغت 61.30 % وهي أعلى نسبة مسجلة سنة 2013 ليليها المؤمنين اجتماعيا بنسبة 20.10 % ثم المتعاقدين بنسبة 18.40 % وأخيرا الأجانب بنسبة 0.20 % وهي نسبة ضئيلة جدا، أما في سنة 2014 فانخفضت نسبة التردد للأحرار إلى 56.20 % وتبقى أعلى نسبة مسجلة سنة 2014 ليليها المؤمنين اجتماعيا بنسبة 23.34 % ثم المتعاقدين بنسبة 18.80 % وأخيرا ارتفاع نسبي في نسبة تردد الأجانب التي ارتفعت إلى 1.70 % مما يستلزم على الدولة بذل جهود إضافية لتشجيع استقطاب الأجانب في هذا المجال.

* تطور عدد الوافدين والليالي في المؤسسات الفندقية: يوضح الجدول التالي تطور عدد الوافدين والليالي في المؤسسات الفندقية نهاية 2013 و 2014.

جدول رقم (06) تطور عدد الوافدين والليالي في المؤسسات الفندقية نهاية 2013 و 2014.

البيان	2013	2014	تطور 2013/ 2014	2013	2014	تطور 2013/ 2014
	الوافدين			الليالي		
مجموع غير المقيمين	402 028	401 073	% -0,24	994 266	837812	% -15,74
مجموع المقيمين	3717 343	3 772 511	% 1,48	5 926 968	6 215932	% 4,88
المجموع	4 119 371	4 173 584	% 1,32	6 921 234	7 053 744	1,91

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع انترنت.

http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

من الجدول أعلاه تبين أن مجموع الوافدين غير المقيمين للمؤسسات الفندقية 402 028 في نهاية 2013 مقابل 401073 في سنة 2014 بانخفاض قدره 0.24 % ، بينما بلغ عدد الوافدين المقيمين 343 717 3 خلال 2013 مقابل 511 772 3 سنة 2014 بارتفاع قدره 1.48 %.

وهو ما يعني أن ما نسبته 90.24 % من الوافدين من جنسيات جزائرية والباقي من جنسيات مختلفة.

شكل رقم (01): تطور عدد الوافدين والليالي في المؤسسات الفندقية نهاية 2013 و 2014

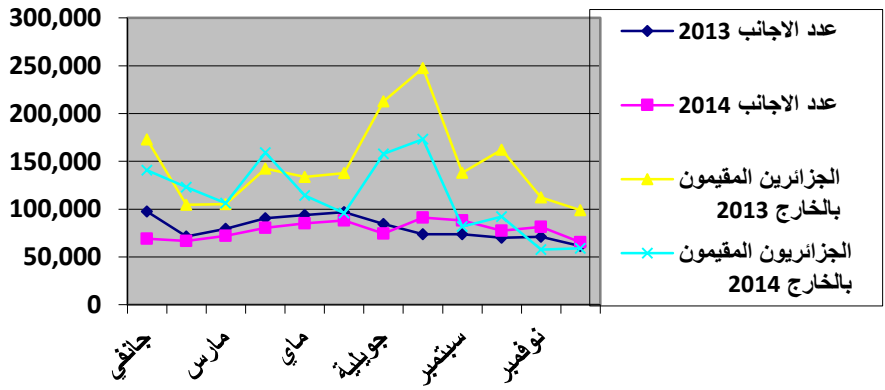

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

– **محور العمليات الداخلية:** ومن أهم المؤشرات التي يمكن اختيارها لقياس أداء العمليات الداخلية في مجال السياحة ما يلي:

* **أعداد الفنادق في كل منطقة سياحية:** يبين الجدول التالي وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية في نهاية 2014.

✓ **التوزيع حسب الطابع:** يوضح الجدول الموالي توزيع الفنادق حسب الطابع السياحي.

جدول رقم (07) توزيع الفنادق حسب الطابع السياحي

الطابع	سنة 2013		سنة 2014	
	الفنادق عدد	الأسرة عدد	الفنادق عدد	الأسرة عدد
حضري	798	55 988	872	61 012
ساحلي	219	29 886	209	27 962
صحراوي	94	6 058	60	4547
حموي	46	5 467	26	4259
مناخي	19	1 405	18	1825
المجموع	1 176	98 804	1185	99605

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع انترنت.
http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

حيث نجد أن أغلبية الفنادق ذات طابع حضري وبنسبة 67.85 % في سنة 2013 وبنسبة 73.58 % في سنة 2014، لتأتي في المرتبة الثانية الفنادق ذات الطابع الساحلي والتي تمثل 18.62 % في سنة 2013 وما نسبته 17.63 % في سنة 2014، ثم تليها الفنادق ذات الطابع الصحراوي بنسبة 7.99 % سنة 2013 مقابل 05.06 % سنة 2014 .

✓ **التوزيع حسب الطابع القانوني:** يوضح الجدول الموالي توزيع عدد المؤسسات الفندقية حسب الطابع القانوني.

جدول رقم (08): التوزيع حسب الطابع القانوني

الطابع	سنة 2013		سنة 2014	
	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	الأسرة عدد
عمومي	65	18 613	65	18 613

خاص	1 062	74 313	1069	74 744
الجماعات المحلية	42	2 006	54	3 134
مختلطة	07	3 872	07	3114
المجموع	**1 176**	**98 804**	**1 185**	**99605**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع انترنت.
http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

يتضح من معطيات الجدول السابق أن عدد المؤسسات الفندقية التابعة للقطاع الخاص احتلت المرتبة الأولى من حيث الترتيب فقد بلغ عددها 1062 فندق بطاقة إيوائية 74313 سرير، لتأتي المؤسسات الفندقية العمومية في المرتبة الثانية حيث بلغ عددها 65 فندق فقط وبطاقة إيوائية 18613 سرير وذلك خلال سنة 2013، أما في سنة 2014 فازداد عدد المؤسسات الفندقية التابعة للقطاع الخاص إلى 1069 فندق بنسبة 0.66 % وهي زيادة ضئيلة جد، ويرجع ارتفاع عدد المؤسسات الفندقية التابعة للقطاع الخاص عن تلك التابعة للقطاع العمومي إلى سياسة الخصخصة التي انتهجتها الدولة في سبيل النهوض بالاقتصاد والخروج من الأزمة، أما عن عدد المؤسسات التابعة للجماعات المحلية فعرفت زيادة في 2014 مقارنة ب 2013 بنسبة 28.57 % ، لبقى عدد المؤسسات الفندقية المختلفة على حاله والبالغ 7 مؤسسات فندقية.

* **أعداد الفنادق وأعداد الأسرة الفندقية:** عرفت أعداد الفنادق وأعداد الأسرة الفندقية تطورا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة إلا أنه في سنتي 2013 و2014 شهدت تطورا ضئيلا جدا ولم يمس جميع أنواع الفنادق، كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (09): أعداد الأسرة الفندقية حسب فئة التصنيف

فئة التصنيف	سنة 2013		سنة 2014	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
الفنادق 5 نجوم	08	4242	08	4242
الفنادق 4 نجوم	05	1600	06	1800
الفنادق 3 نجوم	38	5775	39	5829

الفنادق2 نجوم	46	4605	46	4605
الفنادق 1 نجوم	149	10639	149	10639
الفنادق بدون نجمة	156	8406	156	8406
إقامة سياحية 2 نجمة	02	384	02	384
إقامة سياحية 1 نجمة	01	313	01	313
موتيل/ نزل طريق 2 نجوم	02	93	02	93
موتيل/ نزل طريق 1 نجمة	01	30	01	30
نزل ريفي 2 نجوم	01	16	01	16
نزل ريفي 1 نجمة	01	20	01	20
قرى العطل 3 نجوم	-	-	01	274
نزل مفروش " وحيدة الصنف"	03	91	05	91
نزل عائلي" وحيدة الصنف "	10	426	10	426
محطة الاستراحة" وحيدة الصنف"	06	170	06	170
هياكل أخرى موجهة للفندقة	196	9381	196	9381
في طريق التصنيف	549	61352	555	52886
المجموع	**1176**	**98804**	**1185**	**99605**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع انترنت.
http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

بالنظر إلى الجدول أعلاه يتبين أن هناك عجز كبير في عدد الفنادق المصنفة ضمن 5 نجوم وحتى 4 نجوم والتي تتمركز في معظمها في المدن الكبرى كالعاصمة ووهران وعنابة، في ما تتواجد الفنادق من الصنفين 3 نجوم و2 نجوم بدرجة متوسطة في الوقت الذي تحتل فيه الفنادق بدون نجمة المرتبة الأولى من حيث الترتيب ب 156 فندق بما يعادل 8406 سرير وتأتي في المرتبة الثانية الفنادق ذات نجمة واحدة والتي بلغ عددها 149 فندق أما باقي الأنواع الأخرى من الفنادق والاقامات فكان عددها محتشما جدا وهذا بالنسبة للسنتين 2013 و2014.

* **الحركة الجمعوية**: ويمكن إجمال الأهداف الأساسية للحركات الجمعوية والدواوين المحلية للسياحة في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياحية وتشجيع المشاريع ذات الطابع المحلي والبحث عن مصادر تمويلها وتهيئ الدراسات اللازمة لها، والمحافظة على الموروث الثقافي والتاريخي وحماية البيئة، إلى جانب المساهمة في ترقية وتطوير وتثمين المقصد السياحي والعمل وفق إستراتيجية القطاع المعتمدة في محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ويوضح

الجدول الموالي عدد الجمعيات التي استفادت من المنح وعدد الدواوين المحلية للسياحة وكذا عدد الجمعيات ذات الطابع السياحي.

جدول رقم (10): دعم الحركة الجمعوية نهاية 2014

التعيين	سنة 2013	سنة 2014
عدد الجمعيات التي استفادت من المنح	87	75
الدواوين المحلية للسياحة	45	35
جمعيات ذات طابع سياحي	42	40

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع انترنت. http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

بلغ عدد الجمعيات التي استفادت من المنح 87 جمعية سنة 2013 منها 42 جمعية ذات طابع سياحي، لتنخفض في سنة 2014 إلى 75 جمعية منها 40 جمعية ذات طابع سياحي، أما عن عدد الدواوين المحلية للسياحة 45 ديوان سنة 2013 لتنخفض إلى 35 ديوان سنة 2014.

* **أعداد المكاتب والوكالات السياحية:** الوكالات السياحية هي كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر رحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها .

وتتمثل الخدمات المرتبطة بنشاط وكالة السياحة والأسفار على وجه الخصوص في ما يلي:

- تنظيم وتسويق أسفار ورحلات سياحية وإقامات فردية وجماعية.
- تنظيم جولات وزيارات رفقة مرشدين داخل المدن والمواقع والآثار ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي.
- تنظيم نشاطات القنص والصيد البحري والتظاهرات الفنية والثقافية والرياضية والمؤتمرات والملتقيات المكملة لنشاط الوكالة أو بطلب من منظميها.
- وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح.
- الإيواء أو حجز غرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقييم الخدمات المرتبطة بها.
- النقل السياحي وبيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول بهما لدى مؤسسات النقل.

- بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو غير ذلك.
- استقبال ومساعدة السياح خلال إقامتهم.
- القيام لصالح الزبائن بإجراءات التأمين من كل المخاطر الناجمة عن نشاطاتهم السياحية.
- تمثيل وكالات محلية و أجنبية أخرى قصد تقديم مختلف الخدمات باسمها أو مكانتها.
- كراء السيارات بسائق أو بدون سائق ونقل الأمتعة وكراء البيوت المنقولة وغيرها من معدات التخييم.

وتصنف الوكالات إلى الآتي وكما هو موضح في الجدول:

❖ **الصنف** (أ): موجه لوكالات السياحة والأسفار الراغبة في ممارسة نشاطها خصوصا و/أو حصريا في السياحة الاستقبالية .يقصد بالسياحة الوطنية مجموع الخدمات المحددة في التشريع المعمول به على مستوى التراب الوطني ولفائدة الطلب الداخلي يقصد بالسياحة الاستقبالية في مفهوم هذا المرسوم ، مجموع الخدمات المحددة في التشريع المعمول به على مستوى التراب الوطني ولفائدة الطلب الخارجي .

❖ **الصنف(ب)**: موجه لوكالات السياحة والأسفار الراغبة في ممارسة نشاطها خصوصا أو حصريا في السياحة الموفدة للسياح على المستوى الدولي .

جدول رقم (11): عدد الوكالات السياحية والأسفار نهاية 2013 و 2014

التعيين	سنة 2013	سنة 2014
عدد الوكالات السياحية فئة "ا"	388	415
عدد الوكالات السياحية فئة "ب"	675	800
عدد الوكالات السياحية الناشطة	1063	1215
عدد الفروع فئة "ا"	77	82
عدد الفروع فئة "ب"	59	64
عدد الفروع الناشطة	136	146

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع انترنت.

http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

من قراءتنا للجدول أعلاه يتضح أن عدد الوكالات السياحية المصنفة ضمن فئة "ا" بلغت 415 وكالة خلال سنة 2014 بزيادة قدرها 6.95 % مقارنة بسنة 2013 التي كان عدد

الوكالات فيها ضمن هذا الصنف 388 وكالة، بينما عرفت عدد الوكالات السياحية المصنفة ضمن فئة "ب" ارتفاعا في سنة 2014 بنسبة 18.51 % مقارنة بسنة 2013 أين كان عدد هذه الوكالات 675 وكالة ليصل عدد الوكالات الناشطة إلى 1215 بزيادة قدرها 14.29 %.

أما عن عدد الفروع فئة "ا" فقد بلغت 77 فرع في سنة 2013 لترتفع إلى 82 فرع في سنة 2014 بزيادة قدرها 6.49 %، بينما بلغ عدد الفروع من فئة "ب" 59 فرع سنة 2013 ليرتفع إلى 64 فرع في 2014 بزيادة قدرها 8.47 % ، ليصل عدد الفروع النشطة خلال 2013 إلى 136 فرع بزيادة قدرها 7.35 %.

هذه الزيادات المحتشمة في عدد الوكالات وعدد الفروع سببه الشروط القانونية التي تفرضها الدولة على أصحاب الوكالات حرصا منها على تقديم أفضل الخدمات للسياح، حيث تخضع وكالات السياحة والأسفار للقانون 99-06 المؤرخ في 04 أفريل 1999 والذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، والنصوص التطبيقية المتمثلة في :

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-48 المؤرخ في 2000/03/01 يحدد شروط وكيفية إنشاء وكالات السياحة والأسفار والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 186/10 المؤرخ في 2010/07/14
- المرسوم التنفيذي رقم 2000-47 المؤرخ في أول مارس 2000 يحدد تنظيم اللجنة الوطنية لاعتماد وكالة السياحة والأسفار وسيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 2000-49 المؤرخ في أول مارس 2000 يحدد شروط وكيفيات إنشاء فروع وكالات السياحة والأسفار.

– محور الموارد البشرية: ويمكن تقييم هذا البعد من خلال ما يلي:

* **أعداد فرص العمل المباشرة في القطاع السياحي:** يعتمد نشاط السياحة بالدرجة الأولى على اليد العاملة وتساهم في التخفيض من حدة البطالة في بلد السياحة، حيث تعمل السياحة على توليد فرص عمل مباشرة المحدثة من طرف الوحدات السياحية نفسها مثل الإيواء، المطاعم والفنادق السياحية، الوكالات سياحية، النقل السياحي، والتنظيم السياحي إلى جانب الصناعات التقليدية وغيرها، وغير مباشرة الناتجة عن النشاطات والقطاعات التي لها علاقة بشكل أو بآخر مع القطاع السياحي مثل البناء، التأثيث،الهياكل القاعدية وغيرها،كما يمكن أن تكون دائمة أو

مؤقتة،ويوضح الجدول الموالي مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية خلال سنة 2013 /2014.

جدول رقم (12): مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية خلال سنة 2013 /2014

المجال	الوظائف المستحدثة سنة 2013		الوظائف المستحدثة سنة 2014	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية	73 571	54	121 622	66
الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد	17 170	12	17 840	05
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	47 287	34	48 767	25
المجموع	138 028	100	188 229	100

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع انترنت.
http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

بالرجوع إلى الجدول أعلاه يتضح بشكل جلي ما يوفره القطاع السياحي من مناصب شغل حقيقية، حيث بلغ عدد الوظائف المستحدثة 73 571 منصب عمل سنة 2013 في مجال الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بنسبة 54 % و 47 287 منصب عمل في مجال الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات بنسبة 34 % و17 170منصب عمل في مجال الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد أي ما نسبته 12 %، أما خلال 2014 فبلغ عدد الوظائف المستحدثة 121 622 منصب عمل في مجال الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بنسبة 66 % و 48 767 منصب عمل في مجال الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات بنسبة 25 % و17 840 منصب عمل في مجال الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد أي ما نسبته 05 %، وهو ما يدل على اتجاه الأفراد وتركيزهم أكثر على الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية لأسباب عدة منها الميول إلى الصناعات الأكثر ربحية .

* **أعداد الأدلاء السياحيين:** يعتبر تكوين الموارد البشرية في القطاع السياحي هو أحد المحاور الرئيسية للإستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة، لضمان وجود إطار أفضل لإدارة وتسيير النشاطات السياحية، والتي تعتبر واحدة من الأدوات الرئيسية في أي وجهة سياحية، فالى جانب التكوين الذي تقدمه الدولة للشباب في مجالات حرفية وتقليدية مختلفة تعمل أيضا على تكوين مرشدين سياحيين بحيث تتوفر فيهم عدد من الخصائص التي يجب أن تتوفر في المرشد السياحي والتي من

بينها التحكم في اللغة وتاريخ المناطق الأثرية التي يعمل فيها وغيرها، ويوضح الجدول الموالي عدد المرشدين السياحيين المعتمدين خلال سنة 2014.

جدول رقم (13): عدد المرشدين السياحيين المعتمدين خلال 2014

التعيين	العدد
مرشد وطني	26
مرشد محلي	28

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11، موقع انترنت.
http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

وبالنظر إلى هذا العدد الضئيل جدا مقارنة بما تزخر به البلاد من مواقع أثرية وطبيعية تتطلب التعريف بها لدى السياح خاصة الأجانب منهم.

– المحور البيئي: في ظل هذه المؤشرات قامت وزارة السياحة بوضع قائمة لتقييم الحالة البيئية من أجل سياحة مستدامة في الجزائر بتطبيق برنامج الاستثمارات العامة 2104/2010، ويوضح الجدول الموالي قائمة التقييم للبعد البيئي من أجل سياحة مستدامة في الجزائر.

جدول رقم (14): قائمة تقييم للبعد البيئي من أجل سياحة مستدامة في الجزائر

المعايير التي يجب مراعاتها	المؤشرات الممكنة	عناصر القياس
التجديد :هل تسمح السياحة بتجديد الموارد؟	سحر المناظر الطبيعية؛ استهلاك الماء– الكثافة السياحية.	–تطور خصائص المناظر الطبيعية– عدد الأيام و كمية الماء– عدد الزوار في المواقع الأكثر ترددا.
الوقاية : هل مخاطر تدهور البيئة متحكم فيها؟	–المساحات الحساسة – معاجلة المياه– معاجلة النفايات – المخاطر الطبيعية	–مراقبة التعمير– فعالية أنظمة التطهير – تواجد مرافق التخلص من النفايات– قيود التعمير.
التثمين :هل تثمن السياحة الإرث البيئي والثقافي؟	– الشهرة أو السمعة– معلومات – دعم ومساندة المشاريع – عملية البيع.	04 + الاتفاقيات الدولية– القانون98 – وجود ميثاق الجودة– وجود إشارات، مطويات– تثمين المسكن– المنتجات الحرفية– التردد على نقاط بيع المنتجات المحلية.
إطار الحياة : هل تساهم السياحة يف تحسين إطار وظروف الحياة ؟	–مجال المناظر المختلفة– جودة الحركة المرورية– الروائح والضوضاء	–التوازن بين المساحات الضوضاء و ما تبقى من فضلات– عدد أيام الازدحام ووجود إجراءات خاصة.

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 ، تاريخ الاطلاع www.mta.gov.dz/site_relooke/fichiers/sdat/ar/livre 04.PDF.2017/05/08

ويكمن الهدف من تقييم الآثار البيئية للأنشطة السياحية في تعظيم المنافع الاقتصادية والتخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عنها، كما أن وضع تصميم سياحي أكثر استدامة بيئيا من شأنه أن يساهم في تحقيق وفرات في رأس المال وتكاليف التشغيل من جهة، ومن جهة أخرى حماية البيئة والحفاظ على صحة الإنسان والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

5- الخريطة الإستراتيجية للسياحة في الجزائر: من الشكل أسفله يتضح أنه إذا قامت الدولة بزيادة إنفاقها على تدريب مختصين في الجانب السياحي، فان ذلك من شأنه أن يخلق مناصب عمل في القطاع السياحي وكذا زيادة عدد المرشدين السياحيين مما يزيد من عدد الأشخاص المؤهلين، سواء لإنشاء فنادق سياحية أو لإنشاء وكالات سياحية وهو ما يعني زيادة عدد السياح في السياحة الحموية والصحراوية والشاطئية بما يحقق زيادة في الإيرادات السياحية ومن مساهمة السياحة في الناتج الاجمالي وكذا في التنمية السياحية.

شكل رقم (02): الخريطة الإستراتيجية للسياحة في الجزائر

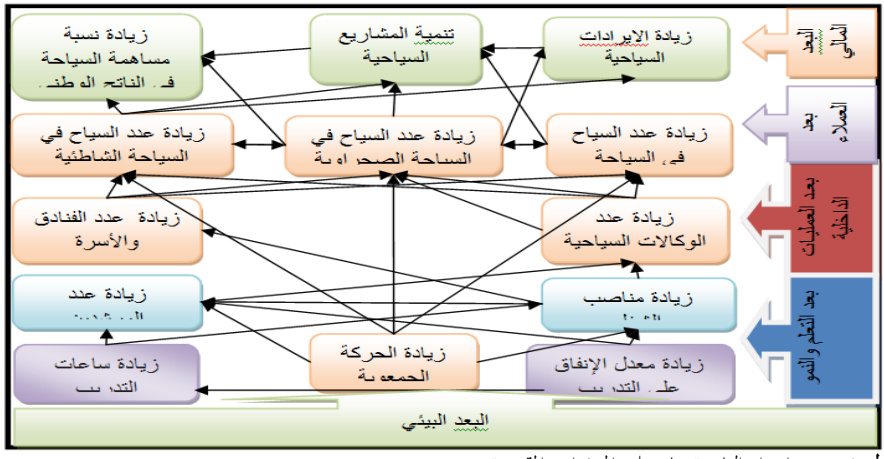

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المؤشرات المقترحة.

الخـــاتمة:

على الرغم من التطور الملحوظ في أعداد السياح ومستوى الاستثمارات الذي تم تحقيقه في السنوات الأخيرة إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الجودة والأسعار والبدء بوضع الخطة الرئيسية للسياحة الجزائرية، فإن الوضع الراهن للسياحة الجزائرية ما يزال من حيث عدد السياح ومستوى الاستثمارات ومعدل الإنفاق السياحي أقل بكثير مما تستحقه الجزائر من خلال مزاياها التفضيلية السياحية، وهو ما يتطلب جهودًا كبيرة للمحافظة على تلك المزايا، وتطوير عرضها وتوفير البنية

التحتية السياحية والإدارية والاقتصادية اللازمة، بما يكفل صياغة منتجات سياحية متنوعة ذات جودة عالية، ينفذها قطاع سياحي مترابط، وتكون قابلة للتسويق والترويج لها على الساحتين الدولية والداخلية، مع ضرورة تحقيق التوازن المتصاعد بين أعداد السياح والبنى السياحية والأطر البشرية المدربة اللازمة.

إن الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة الاستثمار العقلاني في هذا القطاع، وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال الاستغلال العقلاني للموارد التي تتحصل عليها الهيئات المختلفة، خاصة إقليميا في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، والتي يعتبر رأس مالها العائد من الأموال المتحصل عليها إثر الفاعلية في الميدان السياحي، ليكون بذلك القطاع السياحي بديلا استراتيجيا عن قطاع المحروقات، والذي يعد المصدر الأساسي لخلق الثروة في الجزائر، خاصة أمام التخبطات التي يقع فيها هذا القطاع.

كما أن عملية الاستثمار السياحي لوحدها لا تكفي دون بعث السبل الكفيلة بتقييم هذه الاستثمارات وتقييم مدى نجاعتها في خلق الثروة وتدعيم الاقتصاد الجزائري من خلال ترسيخ نظام فعال من شأنه تدعيم النجاحات وتصحيح الإخفاقات في مختلف المجالات السياحية، ومن بين هذه النظم بطاقة الأداء المتوازنة التي يمكن استخدامها كوسيلة لتقييم الأداء سواء على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي.

وعليه وبناء على التحليل السابق وقصد النهوض بمستوى جودة القطاع السياحي بالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية ولما بديلا للمحروقات في خلق الثروة يجب مايلي:

- وضع أنماط سياحية إضافية تعتمد علي السياحة المستدامة.
- التطوير الدائم لمعايير الجودة للسياحة بما يتفق مع المعايير العالمية.
- وضع حماية الموارد الطبيعية ضمن أولويات صناعة السياحة.
- تعظيم دور القطاع الخاص وقطاع الأعمال في تحمل عبء الاستثمار خاصة.
- وضع آلية لعلاج مشكلات الاستثمار في القطاع السياحي.
- إعداد البرامج المتكاملة لحماية المناطق الساحلية نتيجة للتدفق السياحي.
- نشر الوعي السياحي بين المواطنين في المناطق السياحية الجديدة.
- الاعتماد على المنتج الوطني من السلع والخدمات كلما أمكن ذلك

قائمة المراجع:

[1]– جلال بدر خضرة. مصطفى يوسف كافي. هنادي محمد مخلوف، **إدارة الأعمال السياحية**، دار ألفا للوثائق، قسنطينة ، الجزائر، 2017، ص 415.

[2]– إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2008، ص 162، بتصرف.

[3]– طاهر الغالبي. واثق العابدي. وائل صبحي إدريس، **إستراتيجية الأعمال – مدخل تطبيقي –**. (الأردن: دار الثقافة)، 2006، ص 89.

[4] - Chantal Neault **L'évaluation de la performance dans l'industrie touristique : de quoi parlons-nous ?** T éoros ،23-2 | 2004

[5] -Manel Benzerafa, **Le tableau de bord équilibré ou la Balanced Scorecard - Un outil de pilotage des acteurs locaux-**, Thèse de Doctorat, Centre de recherche en économie, Université Paris X- Nanterre, 2007, P 37, Site internet. data.over-blog-kiwi.com/.../ob_99c628053d7ad8450fc1c6215eabf1

[6]– طارق عبد العال حماد، **دور الجامعات في نشر ثقافة الحوكمة ووضع آليات لمكافحة الفساد المالي والإداري**، ندوة قسم المحاسبة والمراجعة المنعقد يوم الخميس 2010/11/25 ، جامعة عين شمس، الأردن، ص 27، تاريخ الاطلاع 2012/07/11، موقع انترنت. http://ainshamsaccounting.com/Download/CO695.pdf

[7] – مصطفى يوسف كافي، **السياحة المستدامة السياحة الخضراء ودورها في معالجة ظاهرة البطالة**، دار الفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017،ص 244.

[8] – نادية راضي عبد الحليم، ((**دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة**))، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الواحد والعشرون ، العدد الثاني، ديسمبر 2005، ص 30.

[9]– مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 246-247.

9 - Kaplan R. Norton D, ((**The balanced scorecard**)), Harvvard Business Review, 2006, p 16.

[10]– مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 246-247.

(11) - Kaplan R. Norton D, The balanced scorecard, Harvvard Business Review, 2006,p 16

[12] http://www.matta.gov.dz/index.php/ar

– وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع 2016/08/11،

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر2018

الطاقات المتجددة وتأثيرها على أبعاد التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر –

Renewable energies and their impact on the dimensions of sustainable development - Case study of Algeria –

[1] د.سليم بوقنة
جامعة باتنة1
salim_durable@yahoo.fr

[2] أ.د. ناصر بوعزيز
جامعة قالمة
nacerbouaziz20@gmail.com

[3] ط.د.برهان الدين بوقنة
جامعة خنشلة
bouguennabourhan2018@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/17 تاريخ النشر: 2018/12/30

ملخص: تناولت هذه الورقة العلمية تحليل ودراسة واقع الطاقات المتجددة وتأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر، وتهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بالأساسيات المتعلقة بالطاقات المتجددة والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما، إضافة إلى تشخيص واقع ومصادر الطاقة المتجددة بالجزائر، وفي الأخير إبراز الأفاق المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر واهم الصعوبات التي تواجهها.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج مهمة جدا منها ان استغلال الطاقات المتجددة مازال ضعيفا في الجزائر نظرا للتكلفة المرتفعة لهذا البرنامج وكذلك عدم وجود الإطارات ذات خبرة مؤهلة لذلك،وأيضا القدرات التي تملكها الجزائر في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية كبير جدا، لكن الاستثمار التجاري لهذه المصادر يبقى محدود.

الكلمات المفتاحية:الطاقات المتجددة، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract: This paper deals by study and analysis with the reality of renewable energies and their impact on sustainable development in Algeria. The study aims to familiarise the fundamentals related to renewable energies and sustainable development and their relationship, in addition to diagnose the reality of renewable energy sources in Algeria, and finally to highlighte the future prospects of renewable energies in Algeria and the main encountered difficulties.

The study has reached a number of important results, including that the exploitation of renewable energies is still weak in Algeria due to the high cost of this program as well as the absence of tires with qualified expertise. In addition, the capacity of Algeria in the field of renewable energies, especially solar energy is very large, but commercial investment of these sources remains limited.

Keywords: renewable energies, sustainable development, Algeria.

برهان الدين بوقنة bouguennabourhan2018@gmail.com

مقدمة:

يعتبر موضوع الطاقة من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين في مختلف المجالات حيث تدار حولها نقاشات باستمرار، نتيجة زيادة الطلب عليها وما تواجهه هذه الأخيرة من تحديات والمتمثلة في تأمين إمدادات ثابتة وأمنة من الطاقة، وحماية البيئة من التلوث وبالتالي التوجه نحو مصادر طاقة نظيفة ومتجددة، ولقد تبنت العديد من الدول إعداد دراسات وابحاث في مجال استغلال الطاقات المتجددة ، لما لها من اثار إيجابية على الاقتصاد والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي والدولي، وأصبح من المؤكد أن مصادر الطاقات التقليدية معرضة للنضوب عاجلا أم أجلا، كونها مصادر غير متجددة، ماعجل بالبحث عن بدائل لهذه الطاقة الآيلة للنضوب، حيث أصبحت محل اهتمام كل دول العالم خاصة تلك التي تمتلك إمكانيات كبيرة منها، والجزائر واحدة من بين الدول التي أولت اهتماما كبيرا للاستثمار في هذا المجال، ومن هنا تنبع **مشكلة الدراسة كالآتي:**

فيما يتمثل واقع ومستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر؟ وما مساهمة هذا النوع من الطاقات في تحقيق التنمية المستدامة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

مالمقصود بالطاقات المتجددة؟ وماهي مصادرها؟

مالمقصود بالتنمية المستدامة، وماهي ابعادها وأهدافها؟

ماهي العلاقة بين التنمية المستدامة والطاقات المتجددة؟

ماهو واقع الطاقات المتجددة في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنقسم هذه الورقة البحثية الى ثلاث محاور كالاتي:

المحور الأول: أساسيات العلاقة بين الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة.

المحور الثاني: تشخيص واقع ومصادر الطاقات المتجددة في الجزائر.

المحور الثالث: الافاق المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر وأهم الصعوبات التي تواجهها.

المحور الأول: أساسيات العلاقة بين الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة

تشكل الطاقات المتجددة مصادر مستقبلية هامة للطاقة، والدافع الأساسي للاهتمام بها هو الحد من الغازات المنبعثة وخصوصا غاز ثاني أكسيد الكربون، وسنحاول ضمن هذا المحور توضيح مفهوم الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة، ثم العلاقة التي تربط بينهما.

أولا: مفهوم الطاقات المتجددة، وأهم مصادرها:

الطاقات المتجددة تشكل مصادر مستقبلية هامة للطاقة، وضمن هذا المحور سنحاول التعرف على مفهوم الطاقات المتجددة واهم مصادرها.

1- مفهوم الطاقات المتجددة: تعرف الطاقات المتجددة على أنها:

- **الطاقات المتجددة:** هي تلك الطاقة القابلة للتجدد بصورة طبيعية خلال فترة زمنية كافية، والتي تعوض ما استهلك منها بصورة طبيعية ومنتظمة، وإذا ما اديرت بطرق صحيحة، ففي وسعها تقديم خدمات نافعة إلى مالانهاية.[1]
- **الطاقات المتجددة:** وهي الطاقة الناشئة من المصادر التي لا تفنى اقتصاديا أي غير قابلة للنضوب، فهي تتجدد باستمرار طالما هناك حياة على سطح الأرض، ويصعب وضع تعريف شامل مقبول لفهم الطاقة المتجددة يرجع ذلك لأسباب منها:
  - تنوع مصادر الطاقة المتجددة من بلد إلى أخر؛
  - اختلاف الكميات التي تملكها كل دولة من كل مصدر من مصادر الطاقة المتجددة؛
  - تباين مدى التقدم العلمي والتقني الذي يوفر المصادر المتنوعة للطاقة المتجددة.[2]

تعد خدمات الطاقة عنصرا أساسيا من عناصر التنمية المستدامة، ويؤثر أسلوب إنتاج هذه الخدمات وتوزيعها على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأي تنمية يراد تحقيقها، فإذا استخدمت الطاقة المتجددة، واتسم استخدامها بالكفاءة فضلا عن استخدام التكنولوجيات التقليدية النظيفة على نطاق أوسع، مع التركيز على الشبكات اللامركزية، فإنه يمكن جني فوائد لمصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

2- **مصادر الطاقة المتجددة:** هناك عدة أنواع من الطاقة المتجددة ومنها:

- **الطاقة الشمسية:** هي طاقة متجددة مصدرها الشمس، حيث بدأ الإنسان استغلال الطاقة الشمسية بصورة جدية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات عندما استعمل الخلايا الشمسية لتشغيل الأقمار الصناعية في الفضاء، ومنذ ذلك الحين دخلت الطاقة الشمسية ولو بصورة محدودة مرافق الحياة كافة، وثمة اسلوبين لاستغلال الطاقة الشمسية خلايا كهروضوئية، وتركيز الأشعة الشمسية لإنتاج حرارة يمكنها تسخين الماء أو مائع أخر قادر على تشغيل طور بينات من نوع صغير.[3]

خصائص الطاقة الشمسية:من اهم خصائص الطاقة الشمسية ما يلي:

لاتتطلب تكنولوجيا معقدة ولاتشكل خطورة على العاملين وغيرهم في عمليات انتاج الطاقة من

الشمس كالمخاطر التي توجد في استغلال مصادر الطاقة الأخرى؛

- توفر الطاقة الشمسية في جميع الأماكن تقريبا، بحيث يمكن إقامة المشاريع في أي مكان قرب التجمعات السكنية أو المناطق الصناعية أو أي مكان أخر بحيث لايتطلب ذلك وسائل نقل أو تحميل؛
- مصدر متجدد غير قابل للنضوب وبلا مقابل أي بلا ثمن، مما يسهل إمكانية إنشاء المشاريع المستدامة التي تعتمد طاقتها على الطاقة الشمسية؛
- عدم مساهمة الطاقة الشمسية في تلوث البيئة.[4]

- **الطاقة المائية:** تعتبر الطاقة المائية مصدرا من مصادر الطاقة القديمة حيث استعمل الإنسان الدواليب التي تدار بقوة الماء حيث يعتبر الماء موردا هاما لإنتاج الطاقة الكهربائية الرخيصة، وعليه يمكن القول بان الطاقة المائية هي طاقة دائمة ومتجددة حيث أنها لا تؤدي إلى استغناء موارد المياه عند الاستعمال، وعلى هذا فهي تختلف كليا عن الطاقة المستمدة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي، حيث أن المصادر الأخيرة تتميز بالغناء والتبديد عند استعمالها مرة واحدة، ومن مميزات الطاقة المائية:
  - أنها طاقة مستمرة لا تنضب؛
  - أنها طاقة غير ملوثة للبيئة؛
  - سهولة توليد الطاقة المائية منها.[5]

- **طاقة الرياح:** هي الطاقة المتولدة من تحريك مراوح عملاقة مثبتة على أعمدة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء، ويتم انتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة المراوح والتي تشكل كتور بينات، كما أن سرعة الرياح تزداد مع ارتفاع عن سطح الأرض، ويتم وضع تلك التور بينات بأعداد كبيرة على مساحات واسعة من الأرض لإنتاج اكبر كمية من الكهرباء، وتتمثل أهميتها كونها هي الأقل في مستوى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المسبب الرئيسي للاحتباس الحراري، بعد المحطات النووية ثم المحطات الشمسية ثم محطات الدورة المركبة العاملة بالغاز الطبيعي.[6]

- **الطاقة الحرارية:**التي يمكن الوصول اليها في جوف الأرض، وتستخرج الحرارة من مستودعات حرارية أرضية من خلال الابر أو وسائل أخرى، ويطلق على المستودعات الساخنة والتي تسمح بالنفاذ اليها اسم المستودعات الهيد وحرارية، حيث يمكن استخدام السوائل ذات درجات حرارة عالية بإنتاج الكهرباء وتدفئة المدن .الخ.[7]

- **طاقة الكتلة الحيوية:** هي في الأساس مادة عضوية مثل الخشب والمحاصيل الزراعية والمخلفات الحيوانية، وهذه الطاقة هي طاقة متجددة، لأنها تحول طاقة الشمس الى طاقة مخزنة في النباتات عن طريق عملية التمثيل الضوئي، أما مصادر الكتلة الحيوية في الوقت الحاضر هي: مخلفات الغابات والمخلفات الزراعية، استغلال اخشاب الغابات بشكل مدروس، فضلات المدن.[8]
- **طاقة المد والجزر:**ي عتمد هذا النوع من الطاقة المتجددة على ظاهرتي المد والجزر، واللتان تحدثان تحت تأثير الجاذبية بين القمر والشمس، ودورة الكرة الأرضية حول محورها، ويتم استغلال هاتين الظاهرتين باعتماد على التيارات المخزنة في المياه خلال فترة حدوث هاتين الظاهرتين المد والجزر، وتستخدم في الكثير من الدول لتوليد الكهرباء، ويتم ذلك من خلال بناء السدود أو التوربينات وذلك للاستغناء بعض الشئ عن محطات الطاقة الحرارية، للحد من التلوث الناجم عن استخدامها بفعل الفحم أو البترول.[9]

ثانيا: التنمية المستدامة مفهومها، الأهداف والمبادئ

تأتي التنمية المستدامة لتحتوي جميع المواضيع المحددة التي يكثر حولها الجدل نظرا لتعدد جوانب هذا المفهوم، ولمدى أهمية هذه المواضيع للخروج من الازمات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، وفيما يلي سنتناول مفهوم اهداف، مبادئ التنمية المستدامة

1–مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة واختلفت، باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية ، وقبل البدء في تعريف التنمية المستدامة، لابد بالتفريق بين مصطلحين اساسين وهما النمو والتنمية ، حيث يفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة حيث تؤكد السيدة هيكس، بان التنمية تشير الى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة، كما يفرق بين الاثنين بالقول بان التنمية هي التغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما ان النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل، والدي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان.[10]

– التنمية الاقتصادية: هي العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن.[11]

– أفضل تعريف للتنمية المستدامة هو: تعريف اللجنة العالمية للبيئة التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة

هذا الموضوع وقدمت تقريرها عام 1987 في عنوان ' مستقبلنا مشترك؛ وعرفت التنمية المستدامة " بانها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم".[12]

–تعريف الفاو للتنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، عن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"[13]

–تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة كما جاءت في هذا التقرير هي:" السعي الدائم لتقدير نوعية الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة"[14]. على غرار ما تم التطرق إليه من أدبيات في التنمية المستدامة فقد خلصنا إلى إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تتحقق في ظل الأبعاد الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم01: مفهوم التنمية المستدامة

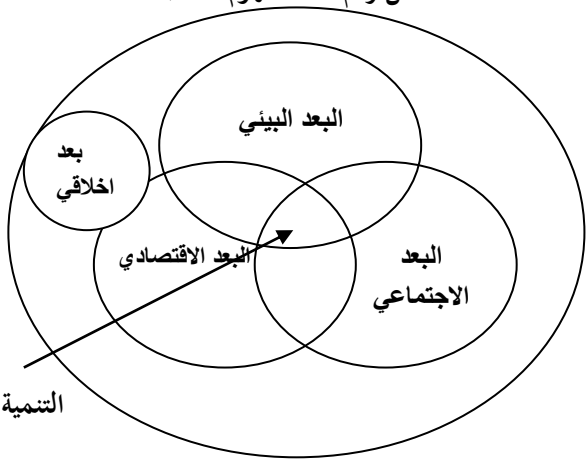

المصدر: مصطفى يوسف الكافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 60.

من خلال الشكل نوضح أن التنمية المستدامة تتحقق في ظل توفر البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، إضافة الى البعد البيئي، وكل هذا يحدث في ظل توفر البعد الأخلاقي والذي يضمن توفر العدالة ورشاد والاستمرارية وبهذا تتحقق التنمية المستدامة.

2–أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال اليتها ومحتواها الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي[15]:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان
- احترام البيئة الطبيعية.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع.
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع.

3–مبادئ التنمية المستدامة: ويمكن الاسترشاد بما وضعه المجلس الدولي للتنقيب واستخراج المعادن، من مبادئ خاصة بالتنمية المستدامة والتي يجب على المنشأة التي تعمل في هذا المجال الالتزام بها وتطبيقها، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[16]

- تنفيذ الممارسات الأخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة المنشأة؛
- دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرار داخل المنشأة؛
- دعم حقوق الانسان الأساسية، واحترام الثقافات والعادات والقيم لجميع أصحاب المصالح؛
- تنفيذ استراتيجيات إدارة الخطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة؛
- البحث عن التحسين المستمر للصحة وسلامة الأداء؛
- البحث عن التحسين المستمر لأدائنا البيئي؛
- المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل المنشأة فيها؛
- تقديم تقارير تتصف بالفعالية والشفافية لأصحاب المصلحة.

ثالثا: دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة

1– التامين الاقتصادي:

حيث تعتبر العامل الأكبر في تحقيق النمو الاقتصادي حيث انها لازمة لأنشاء مختلف المشاريع، مثلا الانقطاع في الطاقة الكهربائية يسبب العديد من الخسائر ولهذا فالاعتماد على مصادر للطاقة الغير النابضة يقلل من هذه الانقطاعات.

2– تأمين التنمية المستقبلية:

ان جزء كبير من سكان العالم وخاصة في الدول النامية، يعانون من نقص الكهرباء واستعمال وقود تقليدية للتدفئة، فقد نصت الأجندة 21 على إعطاء الأولوية لاستخدام الطاقات المتجددة في تطوير المناطق النائية.

3– أمن البيئة: ففي مؤتمر تغير مناخ الأرض المنعقد بكيويتو، نص على دعوة العالم إلى إعطاء أهمية كبيرة نحو استخدام الطاقات المتجددة لما لها من أهمية في تقليل تأثير انبعاثات الغازات الضارة، وتلويث البيئة.

4– الأمن الاجتماعي: أن الاعتماد على الطاقات المتجددة سوف يتيح توفير عدد كبير من فرص العمل جديدة، سواء في مجال البحث أو تصنيع تكنولوجيات جديدة تعمل بالطاقات المتجددة، بالإضافة الى التركيب والصيانة والتوزيع وغيرها.[17]

المحور الثاني: تشخيص واقع ومصادر الطاقات المتجددة في الجزائر:[18]

تعتزم الجزائر على ان تسلك نهج الطاقات المتجددة قصد إيجاد حلول شاملة ودائمة للتحديات البيئية، وتستند استراتيجية الجزائر على تثمين الموارد التي لاتنضب وهذا لأعداد الجزائر للغد، وفيمايلي سوف نتناول واقع وأهم مصادر الطاقات المتجددة في الجزائر.

أولا:الاطار القانوني:

أن تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر أصبحمؤطر بمجموعة من النصوص القانونية كالاتي:[19]

- **القانون رقم 99–**09 مؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة.
- **القانون رقم 02–**01 مؤرخ في 5 فيفيري 2002 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي عبر الانابيب.
- **القانون رقم 04–**09 مؤرخ في 14 اوت 2004 والمتعلق ترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة.
- قانون المالية التكميلي سنة 2009، المتضمن ان شاء صندوق الطاقات المتجددة .

ثانيا:الهيئات التنظيمية والمؤسساتية لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر:

- مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة C.D.E.R.
- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية U.D.E.S
- وكالة ترقية وعقلنة استعمال الطاقة APRUE
- نيال N.E.A.

- مركز تطوير وبحث الكهرباء والغاز.
- وحدة تطوير تكنولوجيا السيلسيوم.[20]

ثالثا: واقع ومصادر الطاقات المتجددة في الجزائر:

تتميز الجزائر بموقع جيد يوفر لها مصادر متجددة عديدة وكبيرة، حيث ان التجارب أثبتت أن هناك أمكانية كبيرة للاستفادة من أشعة الشمس في أنظمة الضخ وأنظمة الاتصالات والري.

1- **واقع الطاقة الشمسية في الجزائر:** تعتبر القدرة الشمسية الأهم في الجزائر، بل هي الأهم في كل حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث يقدر مجموع أشعة الشمس الساقطة في حدود التراب الجزائري ب 169440ك/ساعي/للسنة، بما يعادل 5000مرة الاستهلاك الجزائري للكهرباء، و60مرة استهلاك دول أوروبا ال15 المقدر ب3000ك/ساعي/للسنة، والجدول الأتي يمثل توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر:

الجدول رقم01: توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	منطقة الساحلية	هضاب العليا	صحراء
مساحة%	%04	%10	%86
معدل مدة اشراق الشمس(سا / سنة)	2659	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها(كيلواط ساعي م2/ساعة)	1700	1900	2650

المصدر:مقتبس من الموقع:www.wikipedia.org، تاريخ الاطلاع2018/10/22 8.الطاقات المتجددة في الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 86% من المساحة العامة ذات طابع صحراوي، سيجعل من الجزائر أكبر ممول للطاقة الكهربائية دون الحاجة لاستغلال الطاقة التقليدية من البترول والغاز والفحم .

2-**طاقة الرياح:**شرعت وبدأت الجزائر في استغلال طاقتها من الرياح، وهو استثمار يصفه خبراء وعلماء تحدثوا لـ"إيلاف" بـ"المضمون"، حيث يتوقعون أن يدر على الجزائر أرباحا تربو عن الثلاث مليارات يوروسنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة،بعدما ظلّ توظيفها لطاقة الرياح ضئيلا بمعدل 0.7 ميغاوات، سطّرت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة برسم مخطط خماسي (2010-2014) ،ويقوم هذا المخطط في أساسياته على دعم أنشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح[21].

لقد أتاح وضع خارطة لسرعة الرياح والقدرات من الطاقة من الطاقة المولدة من الرياح المتوفرة في الجزائر تحديد ثماني مناطق شديدة الرياح، وقد قدرت القدرة التقنية للطاقة المولدة من الرياح لهذه

المناطق بحوالي 172 تيتراواط/ساعة سنويا، منها 37 تيتراواط/ساعة سنويا، قابلة للاستغلال من الزاوية الاقتصادية، وهو مايعادل 75% من الاحتياجات الوطنية، ومن خلال المستجدات فقد تقرر تشييد أول مزرعة رياح بالجزائر المشترك مع فرنسا، بطاقة تقدر ب 10 ميغاواط بأدرار.[22]

3-**الطاقة المائية**:ان الجزائر بالنظر لمساحتها الكبيرة تتميز بندرة المياه السطحية التي تنحصر أساسا في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية، وتقدر الإمكانات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار متر مكعب 75 % منها فقط قابلة للتجديد، وبالنسبة لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة المائية لاتتجاوز 3%، ويرجع ضعف استغلال هذه الطاقة كون أن عدد محطات انتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة المائية هو عدد غير كافي بالإضافة الى عدم الاستغلال الجيد للمحطات الموجودة.[23]

4-**طاقة الحرارة الجوفية**:يتواجد أكثر من 200 منبع ساخن في شمال الجزائر، حيث ثلثي هذه المنابع تفوق درجة حرارتها 45 درجة تحتوي الجزائر على طبقة جوفية من المياه تتربع على مساحة تقدر بالعديد من الالف من الكيلومترات المربعة تدعى بالطبقة المائية والالبية، يحدها من الشمال بسكرة ومن الجنوب عين صالح ومن الغرب ادرار وتمتد الى غاية الحدود التونسية، ولقد انتجت العملية الأولى للاستغلال هذه الطبقة طاقة تقدر ب 700ميغاوات.[24]

5-**طاقة الكتلة الحيوية**:في ما يخص الكتلة الحية فتبقى إمكانات الجزائر قليلة اذا ما قورنتبالأنواع الأخرى، لان المساحة الغابية لا تمثل سوى 10% من المساحة الاجمالية للوطن حيث تقسم الجزائر الى منطقتين: المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90% من المساحة الاجمالية للبلاد، ومنطقة المشجرة التي تغطي مساحتها قدرها 2500000هكتار أي حوالي 10% من مساحة البلاد، وتغطي الغابات حوالي 1800000هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال حوالي 1900000هكتار.[25]

المحور الثالث: الافاق المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر وأهم الصعوبات التي تواجهها[26]

الجزائر واحدة من بين الدول التي اهتمت بالطاقات المتجددة، وفيمايلي سوف نحاول عرض اهم الافاق المستقبلية للطاقات المتجددة في الجزائر، والصعوبات التي تواجه تطور هذا النوع من الطاقات الغير الناضبة.

أولا: الأهداف الاستراتيجية المعتمدة لكفاءة الطاقة في الجزائر فيمايلي:[27]

- العزل الحراري بالمباني، تخفيض استهلاك الطاقة المرتبطة بتدفئة وتكييف السكن ب 40%.

- تطوير السخان الشمسي، كبديل تدريجي للسخان التقليدي.
- تعميم استخدام المصابيح الاقتصادية
- ادخال كفاءة الطاقة في الانارة العمومية.
- تنمية الفعالية الطاقوية في القطاع الصناعي
- ادخال التقنيات الأساسية للتكييف الشمسي الهوائي.
- تنمية وقودي غاز البترول المميع والغاز الطبيعي
- حيث يتوقع 40% من اجمالي الكهرباء المنتجة محليا ذات أصول متجددة بحلول 2030.

ثانيا: الحوافز والمبادرات المعتمدة لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الجزائر:

والجدول الموالي يمثل أهم الحوافز المعتمدة لاستخدام الطاقات المتجددة في الجزائر:

الجدول رقم02: الحوافز المعتمدة لاستخدام الطاقات المتجددة في الجزائر

الحافز	رقم القانون/التاريخ	محلي/دولي
انشاء صندوق الوطني للطاقات المتجددة	مرسوم تنفيذي 11–2011/423	محلي
انشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة	مرسوم تنفيذي رقم 2009–2009/116	محلي
انشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة	مرسوم تنفيذي رقم11–2011/33	محلي

المصدر: دليل الطاقات المتجددة ة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، القاهرة، مصر، 2013، ص 58.

قانون المالية 2016:

قام المشرع في قانون المالية 2016 بتخصيص رصيد حساب التخصيص الخاص رقم 101–302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة المضبوطة في 31 ديسمبر 2015، وكذا ناتج دفع المخصصات الموجهة للتمويل المسبق لاقتناء الأجهزة والتحفيزات المرتبطة بالفعالية الطاقوية لتمويل النشاطات والمشاريع المدرجة في اطار ترقية الطاقات المتجددة والمشتركة.[28]

ثالثا: البرنامج الوطني لتنمية وتطوير للطاقات المتجددة:[29]

ن إدماج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية يمثل تحديا كبيرا من أجل الحفاظ على الموارد الأحفورية، وتنويع فروع إنتاج الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة. بفضل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011–2030، تتموقع هذه الطاقات في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر، لاسيما من خلال تطوير الطاقة الشمسية و طاقة الرياح على نطاق واسع، وإدخال فروع الكتلة الحيوية (تثمين استعادة النفايات)، الطاقة الحرارية والأرضية، و تطوير الطاقة الشمسية الحرارية.

إن سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 يقدر ب 22 000 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020.

يتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي :

- الطاقة الشمسية: 13 575 ميغاواط.
- طاقة الرياح: 5 010 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية: 2000 ميغاواط
- الكتلة الحيوية : 1000 ميغاواط.
- التوليد المشترك للطاقة: 400 ميغاواط.
- الطاقة الحرارية الأرضية: 15 ميغاواط

سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27٪ من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء.

إن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة، سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014.

وفقا للأنظمة المعمول بها، فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب.

إن تنفيذ هذا البرنامج يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة الأوجه للدولة والتي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والنتاج المزدوج.

وتدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية " المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مركز البحث والتطوير للكهرباء و الغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة و وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية.

رابعا: الافاق المستقبلية للطاقات المتجددة بالجزائر

نظرا للمكانيات والموارد الطبيعية للجزائر فانه يتوقع ان تصبح قوة اقتصادية عالية في مجال الطاقات المتجددة في افاق 2030، ويلخص الجدول التالي ام افاق الطاقات المتجددة في الجزائر

الجدول رقم03: البرنامج المخطط لتطوير الطاقة الشمسية2011/2030:

نوع الطاقة	السنوات من 2011الى 2020		السنوات 2021الى 2030	
الطاقة الشمسية الضوئية	للسنةMW800		للسنةMW200	
الطاقة الشمسية الحرارية	2012/2011 انجاز مشروعين بقدرة 150MW	2020/2016 انجاز اربع مراكز بقدرة 1200MWانتاج تبلغ	2023/2021 سنويا500MW	2030/2024 سنويا600MW

المصدر: بوفارس الشريف، بلالية ربيع، تفعيل استخدام الطاقة المتجددة كاستراتيجية للتنويع الطاقوي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 25و26 أفريل 2017، ص13.

والجدول التالي يمثل افاق الطاقات المتجددة في الجزائر:

الجدول رقم04: أفاق الطاقات المتجددة في الجزائر

التاريخ المستهدف	طاقة الرياح	الخلايا فوتوفولطية	الطاقة الشمسية المركزة	الإجمالي
2015	**10**	**182**	**325**	**557**
2020	**270**	**831**	**1500**	**2601**
2030	**2000**	**2800**	**7200**	**12000**

المصدر: مواكني سهيلة، الاثار الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة في الجزائر وافاقلها المستقبلية، مقتبس من الموقع www.cder.dz، تاريخ الاطلاع 2018/10/22، الساعة 8.ص 32.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انه في افق 2030 من المكن ان تصل نسبة الطاقة المتجددة الى 12000، حيث أن 7200عبارة عن طاقة شمسية مركزة و 28010 عبارة عن طاقة فوتوفولطية و 2000 عبارة عن طاقة الرياح.

الجدول رقم05: مشاريع لانتاج الكهرباء مستقبلا في الجزائر:

نوع المشروع	موقع المشروع	قدرة مركبة م ن	الجهة المنفذة	سنة التشغيل
طاقة الشمسية	الهضاب العليا والجنوب	767	وزارة الطاقة والمناجم	2021-2016
طاقة الحرارية	بشار نعامة مغير ورقلة الاغواط غرداية ادرار	1675		2021-2016
طاقة الرياح	باتنة سطيف مسيلة تيارت نعامة خنشلة تيميون	343		2021-2016

المصدر: المصدر: دليل الطاقات المتجددة ة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، القاهرة، مصر، 2013، ص 180.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن اهم المشاريع لانتاج الطاقة الكهربائية مستقبلا ترتكز بصفة كبيرة في ولايات الصحراء، وذلك لشساعة الصحراء وتوفر الطاقة الشمسية بها.

خامسا: المعوقات التي تواجه استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر:

- تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالطاقة الاحفورية، وهي احد العوامل التي يمكن أن تخفف من اندفاع المسؤولين نحو الطاقة المتجددة، خوفا من احداث تأثير سلبي في منظومة انتاج النفط واسعاره؛
- ارتفاع راس المال لمشروعات الطاقات المتجددة؛
- محدودية القدرات التصنيعية المحلية لمعدات انتاج الطاقة المتجددة وعدم القدرة على المنافسة مع الشركات العالمية؛
- عدم التحضير الجيد من طرف المعنيين، والافتقاد لثقافة التخطيط المسبق؛
- قلة الاهتمام باستخدام المصادر المتجددة لإنتاج الطاقة والفهم الخاطئ لطبيعة عمل وتطبيقات تكنولوجيا الطاقة المتجددة من قبل الأطراف المعنية والمجتمع باسره يشكل عائقا كبيرا في الاعتماد على الطاقات المتجددة لإنتاج الطاقة؛
- ضعف تحديد الأدوار وخطط التنفيذ ووضع نظام اداري متكامل للتنسيق بين هذه الأطراف، والجزائر تفتقر للجانب التنسيقي وتعاني من صعوبة التخزين.[30]
- مشاكل التمويل لاكتساب التكنولوجيات والخبرات الحديثة في المجال؛
- نقص الاعلام والتحسيس بمزايا التنمية الاقتصادية المستدامة وبالحفاظ على البيئة خصوصا، فهذا يرجع الى دور الدولة والمجتمع المدني بالقيام بذلك لان البيئة مسؤولية الجميع دون استثناء؛
- ضعف الإعانات الموجهة لوضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية؛
- نقص الرقابة وفعالية أجهزة الرقابة لدى وزارات البيئة والهيئات المختصة؛
- نقص التكوين في مجال الطاقات المتجددة، باستثناء بعض الدفعات على مستوى بعض الجامعات والمراكز التكوينية المتخصصة.[31]

الخاتمة

استخلصنا من خلال هذه الورقة البحثية أهمية الطاقة المتجددة كمصدر بديل للطاقة التقليدية وتحقيق التنمية المستدامة، وهي طاقة بديلة ومتجددة وصديقة للبيئة، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على

النفط في صادراتها، وذلك لان المصادر النفطية لاتكفي للأجيال القادمة نظرا لأنها بكميات محدودة في الطبيعة، بالإضافة الى اثارها السلبية في الطبيعة، وقد سعت الجزائر الى تطوير قطاع الطاقات المتجددة من خلال إقامة العديد من مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في العديد من مناطقها ، غير ان استغلال الطاقات المتجددة مازال ضعيفا في الجزائر نظرا للتكلفة المرتفعة لهذا البرنامج وكذلك عدم وجود الإطارات ذات خبرة مؤهلة لذلك، وأيضا لتواجد وتوافر الطاقة الاحفورية، ومع هذا نلاحظ اليوم مؤشرات واعدة للتنمية من خلال مشروعات في طور الإنجاز والاعداد، وهومايعد الخطوة الأولى نحو مستقبل مستدام للطاقة في الجزائر ، بالإضافة الى ذلك تطبيق التقنيات الحديثة لتوليد هذه الأنواع من الطاقة سيوفر فرص عمل متعددة للإفراد، والطاقات المتجددة تلعب دورا هاما في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة وذلك من خلال تحقيق مكاسب اقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

وعليه يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

- العمل على تعزيز التعاون في مجال البحث العلمي وإقامة شراكة بناءة في مجال الطاقة المتجددة مع البلدان المتقدمة خصوصا التي تمتلك تجربة رائدة في مجال تطوير واستخدام الطاقة المتجددة.
- دعم المواطنين الذين يستعملون الطاقة الشمسية في منازلهم.
- تفعيل القوانين والتشريعات لتشجيع استعمال هذه الطاقة المتجددة
- تكوين الموارد البشرية واعطائهم أهمية كبيرة.
- الطاقات المتجددة موارد لانهاية لها، والصحراء الجزائرية تتميز بشساعتها، وبالتالي فيجب على الجزائر إعطاء أولوية للاستثمار في هذا المجال بدل البقاء في مجال الطاقة التقليدية.
- الدعم المادي والمعنوي وتنشيط حركة البحث في مجالات الطاقة المتجددة.
- يجب تبني استراتيجية خضراء مرتكزة على معايير مستدامة يلتزم بها الجميع.
- تشجيع العمل بين الحكومة والقطاع الخاص.

الإحالات

[1]نوزاد عبد الرحمن الهيتي واخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 68.

[2]هشام حريز، دور انتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة السوق، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014،ص ص 102-103.

[3] نعمان سعد الدين النعيمي، الطاقة النووية للبلاد العربية ، دار الايامللنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 178.

[4] هادي أحمد الفراجي، التنمية تالمستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 323

[5] عبد علي الخفاف، ثعبان كاظم خضير، الطاقة وتلوث البيئة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 79.

[6] سليمان كعوان، جابة احمد، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، ص 59.

[7]التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، مصادر الطاقة المتجددة والتخفيف من اثار التغير المناخ،2011،ص 8.

[8]محمد طالبي، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألمانيا، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص 204.

[9]مقتبس من الموقع:www.andi.dzتاريخ الاطلاع 2018/10/22 الساعة 8.

10مدحت القريشي، االتنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 125.

11 فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2006، ص 177.

[12]محمد عباس بدوى، يسرى محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، مصر، 2012،ص 20.

13عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2015، ص 13.

14قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص51.

[15]عثمان محمد غنيم، ماجدة محمد أبو زنط، التنمية المستدامة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها – ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 28-30.

16محمد عباس بدوى، محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 23-27.

[17]بودرجة رمزي، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة المانيا نموذجا، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، ص ص 610-612.

[18]لمزيد من المعلومات فضلا عن، انظر:

أعمال اليوم الدراسي الأول حول: البدائل الطاقوية في الجزائر لما بعد النفط الفرص والمعوقات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يوم 27 افريل 2017.

[19]دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، القاهرة، مصر، 2013، ص 62.

[20] فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، العدد11، 2012، ص ص 151-152.

دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، القاهرة، مصر، 2013، ص 110.

[21]مقتبس من الموقع: www.ar.wikipedia.oegتاريخ الاطلاع2018/10/22 الساعة 8.

[22]نعيمة خالدي، مستقبل تطبيق تقنية النانو في تدعيم استخدام الطاقات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مقتبس من الموقع www.cder.dz، تاريخ الاطلاع 2018/10/22، الساعة 8.ص 36.

[23]عكورة جمال، بن عمر امينة، الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الخامس حول– استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، كلية الاقتصاد، جامعة البليدة2، يومي 23-24 افريل 2018، ص 13.

[24]كافي فريدة، الاستثمار في الطاقات المتجددة كمدخل لدفع عجلة التنمية المستدامة في الجزائر، مقتبس من الموقع www.cder.dz، تاريخ الاطلاع 2018/10/22، الساعة 8.ص 24.

[25] بن عبيد فريد، طيبي حمزة، مستقبل الجزائر في مجال استخدام الطاقة المتجددة كبديل للنفط، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد06، 2016، ص 13.

[26]لمزيد من المعلومات فضلا عن، انظر:

أعمال الملتقى الدولي حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 24/23 افريل 2018.

الملتقى الوطني حول : فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 12/11 ديسمبر2014.

[27]دليل الطاقات المتجددة ة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، القاهرة، مصر، 2013، ص 58.

[28]عبدو علي الطاهر، الاطار القانوني والإجراءات التحفيزية لتطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، مقال لم يذكر المجلة، ص 80.

[29]مقتبس من الموقع: www.andi.dzالتاريخ 2018/10/22 الساعة 8.

[30]مسعود دراوسي، حنان حاقة، واقع وافاق الطاقات المتجددة في الجزائر–مشاريع واستراتيجية الطاقات المتجددة، مداخلة ضمن الملتقة الدولي الخامس حول – استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، كلية الاقتصاد، جامعة البليدة2، يومي 23-24 افريل 2018، ص ص 10-11.

[31] زواوية أحلام، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014ص 395

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر2018

دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

The role of industrial handling in the development of small and medium enterprises in Algeria

[1] د. العلواني عديلة
جامعة بسكرة
Lal.adila@yahoo.fr

[2] د. بن سمينة دلال
جامعة بسكرة
bensmina.dalal@gmail.com

تاريخ الاستلام:2018/05/13 تاريخ النشر: 2018/12/30

ملخص:

يشهد العالم اليوم تطورات سريعة ومتلاحقة أثرت على شكل ودور المؤسسات الإقتصادية، أولا من خلال الإتجاه نحو الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن المؤسسات الكبيرة و العملاقة، وثانيا بتحويلها عن طريق المناولة الصناعية إلى مؤسسات مغذية لصناعات كبيرة، وبدأ هذا النشاط يتبع في دول العالم بشكل لافت مكن الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتحكم في وسائل إنتاجها كما زاد من رفع قدراتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مساهمتها في تشغيل العمالة الوطنية وتقليص نسب البطالة ، وبالتالي رفع مستوى الدخل والرفاهية للمواطن .

الكلمات المفتاحية: المناولة الصناعية –المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– تغذية الصناعات الكبيرة– زيادة القدرة التنافسية – زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract: Today the world is experiencing rapid and successive developments influenced the shape and role of economic institutions, first through the trend toward reliance on small and medium enterprises as an alternative to large enterprises, Secondly converted by industrial handling nutritious institutions to large industries,This activity grew at an accelerated pace in the countries of the world in a remarkable enabled small and medium industries of the optimal use of resources available to them, And control mechanisms of production, also increased by raising the productive capacity and competitiveness and increase its contribution to the GDP, Besides its contribution to the operation of national employment and reduce unemployment, thereby raising the level of income and living standards of citizens.

Key words: Industrial handling - Small and medium enterprises - nutritious institutions to large industries - increased competitiveness - increase in GDP

العلواني عديلة Lal.adila@yahoo.fr

مقدمة:

تحظى الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الإقتصادية والإجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك إنطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول. بحيث يمكن أن تخلق هذه المؤسسات فرص عمل مستقبلية والتخفيف من حدة مشاكل البطالة والفقر، وإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات بما يدعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات والإقتصاد في الكثير من الدول في العالم، الأمر الذي يدعو لإعتبار دعم وتنمية هذه المشروعات هدفا استراتيجيا قومي شديد الأهمية.

وتعد المناولة أو ما يسمى بالتعاقد من الباطن هو الخيار الإستراتيجي لضمان البقاء والإستمرارية في النشاط بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تقوم هذه المؤسسات بإنتاج منتج لصالح زبون آخر (مؤسسة كبيرة)، والذي يقوم ببيع هذا المنتج لصالحه، حيث تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هنا بتحضير بعض الخطوات الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة، وهذا من شأنه تعزيز الشراكة بين هذه المؤسسات ومنه يطرح الأشكال التالي حول دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وسيتم الإجابة عن هذا الإشكال من خلال التطرق للعناصر التالية :

1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
2. أثر المناولة الصناعية في قيام شراكة بين المؤسسات
3. دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر.

I. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد مفهوم دقيق وشامل لهذه المؤسسات، وكذا التعرف على أهم ميزاتها وأهميتها بالنسبة للإقتصاد وسبل تطوير نشاطاها في الجزائر.

I .1 .صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:يمثل تحديد تعريف شامل ودقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجة هذا الموضوع، خاصة مع العلم أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع، وذلك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع كله إلى الاختلاف الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى،

والاختلاف الموجود كذلك بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من الدول الأخرى ويوضح هذا فيمايلي:[1]

1.إختلاف درجة النمو الاقتصادي: يتمثل في التفاوت في درجة النمو الاقتصادي بين الدول حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى دول متقدمة اقتصاديا صناعيا وتكنولوجيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير ومستمر، ودول متخلفة اقتصاديا أو سائرة في طريق النمو، ذات نمو اقتصادي بطيء، فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في أي بلد نامي كالجزائر مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها.

2.إختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي: إن اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى، وتنوعه من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الفلاحية(الزراعة، الصيد، تربية المواشي ...الخ) والمؤسسات الاستخراجية ومؤسسات تعمل على تحويل المواد الاولية وإنتاج السلع (المؤسسات الصناعية) ومؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير كمؤسسات النفل والمؤسسات المالية، أدى إلى صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج إلى استثمارات ضخمة وطاقات عمالية ومالية كبيرة على عكس المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي يفرض عليها طبيعة نشاطها استثمارات بسيطة وطاقات عمالية كبيرة، كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد على توزيع المهام وتعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات الإقتصادية الأخرى حيث نجد هيكل تنظيمي بسيط.

3.اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يتفرع كل نشاط حسب الطبيعة إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة أو التجارة بالتجزئة أو إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، وتنقسم بقية الأنشطة بدورها إلى عدد من الفروع، ولذلك فإن كل مؤسسة تختلف حسب النشاط الذي تنتمي إليه، او على أحد فروعه من حيث كثافة اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعية التعدينية قد تكون كبيرة في الصناعة الغذائية أو في مجال التجارة.[2]

I .2 .تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب الدول: وظهرت عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإختلاف خصائص الدول كمايلي:

1.تعريف الإتحاد الأوروبي:وقامالاتحاد الأوروبي بتعريفها كمايلي:[3]

تعد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات التي تمتلك المحددات التالية:[4]

- ✓ حجم تداول سنوي لا يزيد عن 28مليون دولار أمريكي
- ✓ حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 14مليون دولار أمريكي
- ✓ عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250عامل أو موظف

2.تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: وحسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953الذي نظم إدارة الأعمال هذه، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، وقد إعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا، حيث حدد هذا القانون هذه المؤسسات كمايلي:[5]

- ✓ مؤسسات الخدمات والتجزئة من 1إلى 5مليون دولار كمبيعات سنوية.
- ✓ مؤسسات تجارية بالجملة من5_15مليون دولار كمبيعات سنوية.
- ✓ المؤسسات الصناعية عدد العمال 250عامل أو أقل.

3.**أما فرنسا تعرفها** : وذلك وفق التعريف الذي تتبناه الكونفيدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يتولى فيها قائدها شخصيا مباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.[6]

4.التعريف البريطاني: حسب التعريف الصادر في 1985 فإن المشروع الصغير والمتوسط يعرف أنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:[7]

- ✓ حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14مليون دولار أمريكي.
- ✓ حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي
- ✓ عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطن

5.تعريف بلدان جنوب شرق آسيا: تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسة حديثة قام (بروش) و(هيمنز) بتصنيف يعتمد بصفة أساسية على معيار العمالة، حيث أصبح هذا التعريف معترف به لدى هذه الدول وهذا وفق مايلي:

- ✓ مؤسسات عائلية حرفية من1إلى 9 عمال
- ✓ مؤسسات صغيرة من 10إلى 49 عامل
- ✓ مؤسسات متوسطة من 50إلى 99 عامل
- ✓ مؤسسات كبيرة أكثر من 100 عامل

I .3 .تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : لقد تم الإعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية في المواد 4و5و6 إلى مايلي:[8]

المادة الرابعة: ويقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج سلع أو خدمات، بحيث تشتغل فيها من 1إلى250عامل، ورقم أعمالها السنوي يتراوح مابين 2مليار دينار أو ميزانية عامة سنوية تتراوح ما بين 100و500مليون دينار.

المادة الخامسة: وأشارت إلى تصنيف المؤسسات المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50_250عامل، ورقم أعمالها يتراوح ما بين 200_ 2 مليار دينار أو ميزانية عامة سنوية تتراوح بين 100 و 500مليون دينار.

المادة السادسة: وتصنف هنا المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل من 10إلى 49عامل، ورقم اعمالها لا يتجاوز 200مليون دينار، وميزانية عامة سنوية لا تتجاوز 100 مليون.

المادة السابعة: تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1_9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20مليون دينار، أو ميزانية عامة سنوية لاتتجاوز 10مليون دينار.

وتلخص التصنيفات الأربعة السابقة في الجدول التالي :

المعيار / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المؤسسة المصغرة	1 _ 9 عامل	أقل من 20مليون دج	أقل من 10مليون دج
المؤسسة الصغيرة	10 _49 عامل	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100مليون دج
المؤسسة المتوسطة	50 _ 250 عامل	200 مليون _2ملياردج	100_ 500 مليون

I .4 . مميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة مميزات تختصر في النقاط التالية:[9]

- **الجمع بين الإدارة والملكية:** حيث أن صاحب المشروع غالبا ما يكون المدير في المشروع ومن ثم يتمتع باستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة في العمل اليومي تتجاوز أربعة عشر ساعة يوميا، ومن هنا فإن الموظفين يعتبرون جزء من الأسرة العمالية.

- **صغر حجم رأس المال:** نسبيا نظرا لصغر حجم المشروع الصغير مقارنة بالمشروعات الكبيرة، ولأنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه، ولانخفاض احتياجاته من البنية الأساسية والاعتماد على

التكنولوجيا البسيطة منذ البداية.

- **تقدم المشروعات الصغيرة السلع والخدمات:** والتي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلى مباشرة، مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج.
- **إرتفاع قدرتها على الإبتكار:** وذلك لإرتفاع قدرة أصحابها على الإبتكارات الذاتية في مشروعاتهم.
- **الإمعان في التخصص:** والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى إرتفاع مستوى المهارات للعمالة المشتغلة فيها.
- **لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة:** مما يقلل من كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات.
  - منتجات بعض هذه المشروعات تستخدم مدخلات لمشروعات أخرى.
  - لها القدرة على التفاعل وذلك بمرونة وسهولة مع متغيرات السوق ومتطلباته.
  - تساعد على خلق التوازن الصناعي بين الريف والحضر.

I .5 .أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة : وتبرز أهميتها من خلال النقاط التالية:

1 . نشاطات الإستيراد والتصدير: تعتبر جميع الأسواق المتاحة أمام المشروعات الصغيرة أسواق عالمية، بما في ذلك السوق المحلي، ذلك أن الشارع الرئيسي في أي مكان هو عالم المشروع وهذا ما صرح به "يورثه"، حين أشار في معرض كلامه إلى أن هناك نفحة عالمية لجميع الأعمال والأنشطة التجارية هذه الأيام، وتمارس العديد من المشروعات الأعمال التصدير والإستراد مباشرة، وهناك القسم الأكبر من المشروعات يمارس هذا النشاط بشكل غير مباشر.

ويعتقد الكثيرون منا بأن الشركات والمشروعات الكبيرة هي فقط من يمارس أنشطة التصدير والإستيراد، متناسين أن الحقائق تشير إلى أن غالبية أنشطة التصدير والإستراد تمارسها مشروعات أخرى كبيرة، ذلك أن هذا النوع من النشاط يعود بالمردود الجيد على المشروعات الصغيرة.[10]

وتشير الإحصائيات بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنحو 25ألى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، وتشير التقديرات لمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي إلى ان معدل مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات لدول المنظمة بلغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات، وتحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية المركز الأول بنحو 53% تليها الدنمارك وسويسرا بنحو 46% و40% على التوالي ثم السويد بنحو30% تليها فرنسا وهولندا ب26% .أما في بعض

الدول الأسيوية فبلغت نسب مرتفعة وعالية جدا ب60% في الصين56% من تايوان40% و في كوريا.[11]

إن خلق فرص عمل أكبر وتوفير واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مما تكلفه في حالة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال.[12]

وقد كان هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على قدرة المؤسسات الكبيرة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة واستيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة التي تضاف كل عام إلى القوة العاملة، ويرجع هذا الدور إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكثفة العمل وتستخدم فنون إنتاجية بسيطة، وهذا يتناسب مع وفرة عنصر العمل وندرة رأس المال في معظم الدول النامية، وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة تكتسي أهمية خاصة في هذه البلدان.

2.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجديد والابتكار: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار، لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة فهي تساهم بنحو 20% من مجال الابتكارات التكنولوجية في الولايات المتحدة، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل بحكم طبيعتها إلى الابتكار، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2سنة مقابل 3سنوات في المؤسسات الكبيرة، وما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث هو هيكلتها التنظيمية البسيط التى تمكنها من الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية، كما أنها تتميز بسهولة الاتصال الداخلي بين القاعدة والمسير.[13]

3.تعد أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية: عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير حاجة السوق من السلع الاستهلاكية والسلع والوسيطية، بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخامات المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، إن انتشار طريقة الإنتاج على دفعات لمواجهة طلبيات صغيرة من السلع أو خدمات معينة ساهم في إنشاء هذه المؤسسات الصغيرة لتقوم بأداء هذه الأعمال وجعلها أكثر قدرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين.[14]

4.قيام هذه المؤسسات بالتخصيص في العمليات الإنتاجية التي تحجم المؤسسات الكبرى القيام بها: من خلال مايلي:

-نجاح الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التركيز على التصنيع لبعض الكيماويات الناتجة عن

تكرير البترول، ومن هنا فإن زيادة الناتج المحلي من خلال هذه المؤسسات سوف يؤدي إلى تخفيض الواردات السلعية التي ليس لها البديل المحلي، كما سوف تساهم في زيادة الصادرات غير البترولية.

-سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وهذا ما أدى إلى إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية، حيث يركز كل مصنع على إنتاج عدد قليل من السلع في إطار عقود المناولة مع المؤسسات الكبيرة.

-تساهم هذه المؤسسات في إنشاء صناعات محلية جديدة وتطوير الصناعات القائمة، كذلك تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتوفير مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها المؤسسات الصناعية الكبيرة.

I .6 .تجربة الجزائر في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:شرعت الجزائر منذ عدة سنوات في وضع برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى:[15]

✓ تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات حسب ما تفتضيه الأولوية، وذلك بإعداد دراسات شاملة ودقيقة لكل الظروف السائدة بكل ولاية وخصوصية فروع النشاط بها، مما يمكن من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تثمين الإمكانات المحلية.

✓ تأهيل المحيط التي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالبحث عن سبل التنسيق والتكامل بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها.

✓ ضبط مخطط للتدريب والتكوين عن طريق المساهمة في تمويل برنامج يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين، وتحسين المستوى التنظيمي والتسييري، وكيفية امتلاك القواعد العامة للنوعية العالمية ومخططات التسويق.

✓ تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج، بخلق نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية وفعالية في سوق مفتوح. ويكون ذلك بواسطة تطوير وتنمية اجتماعية- اقتصادية مستديمة على المستوى المحلي والجهوي للوصول إلى إنشاء قيم مضافة ومناصب شغل دائمة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

I .7 .ترقية المناولة والشراكة : انطلاقا من أهمية المناولة الصناعية تم إنشاء مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون والمؤسسات الصناعية الكبرى لتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع العام والخاص وكذا الشركاء الأجانب، وتعمل الحكومة من خلال برنامج تحسيسي تجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقية المناولة المتواجدة حاليا (بورصات المناولة الأربع، والمجلس الاستشاري لترقية المناولة). والملاحظ في هذا الإطار محدودية المجهودات المبذولة إلى حد الآن من طرف منظمات

أرباب الأعمال التي لم تتمكن بمفردها من تنظيم سوق المناولة المحلي. مما دفع بالسلطات العمومية قصد التغلب على هذا النقص إلى إصدار تعليمة للمؤسسات العمومية تمنح فيها الأولوية في الصفقات الخاصة بالمناولة للمتعاملين الجزائريين.

وتأتي عملية ترقية المناولة أو التعاقد من الباطن في كل التجارب الدولية كخيار استراتيجي لضمان بقاء عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم هذه المؤسسات بإنتاج السلع والمنتجات لصالح المؤسسات الأخرى الكبيرة وتقوم ببيعها لها وفق عقود محددة.[16]

II. المناولة الصناعية لتدعيم الشراكة بين المؤسسات:

نشاط المناولة الصناعية، يتسع في دول العالم المتقدم ويغطي نسبة كبيرة من إنتاجها الصناعي، تزيد عن 15 في المائة بدول الاتحاد الأوروبي، و35 في المائة في أميركا..... ، فالدول المتقدمة رأت في المناولة وسيلة فعالة لتكثيف النسيج الصناعي،من خلال بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي لها مساهمة كبيرة في تقوية هيكل الاقتصاد فافي اليابان مثلا توجد ستة ملايين مؤسسة صغيرة و متوسطة، وفي فرنسا هناك مليونين وستمائة ألف مؤسسة حسب إحصاءات في أواخر سنة 2003، و نفس هذه الإحصاءات تشير إلى ما بين 70% و 80% من هذه المؤسسات هي عبارة عن مؤسسات مناولة. فقدكان للمناولة دور مهم في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها، وتنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال تخفيض نسبة البطالة وزيادة فرص التشغيل، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية تسمح بالاندماج شيئا فشيئا في الاقتصاد العالمي.[17]

II. 1.تعريف المناولة ومزاياها : وتلخص من خلال مايلي:

1. **تعريف المناولة:** وسنورد فيما يلي أهم التعاريف التي تناولت المناولة:

أ- تعريف المناولة حسب المركز الوطني للمقاولة منالباطنCENAST: تعرف المناولة (المقاولة من الباطن) على أنها "النشاط الذي من خلاله يتم تصنيع منتوج أو عدة مركبات تسمى القطع لحساب المؤسسة التي تعطي الأوامر وحسب الخصائص التقنية التي تحددها تبعا للنتيجة الصناعية المراد الوصول إليها".

ب- تعريف حسب التشريع الفرنسي: و تناول تعريف المقاولة من الباطن على النحو التالي: "المقاولة من الباطن هي العملية التي من خلالها تطلب مؤسسة تسمى المؤسسة التي تعطي الأوامر من

مؤسسة أخرى تسمى المقاول من الباطن تنفيذ جزء من العملية الانتاجية حسب عقد تحدد بنوده المؤسسة الأولى".

2.مزايا اللجوء إلى عقود المناولة: إن للمناولة العديد من المزايا سواء بالنسبة للأمرين بالعمل أو المناولين (المنفذين) و لعلمن أهمها مايلي:[18]

❖ **المزايا بالنسبة للأمرين بالعمل:**

- **خفض التكاليف:** هناك أسباب عديدة تدفع شركات تعاقدية من الباطن لأجل خفض تكاليف الإنتاج منها:

✓ أن المناولين من الباطن على درجة عالية من التخصص وأكثر كفاءة في العمليات الإنتاجية، بالإضافة إلى الأداء بسعر أقل مقارنة بالمقاولين الرئيسيين.

✓ المقاولين من الباطن يكونون على درجة عالية من المرونة حيث بإمكانهم اتخاذ القرارات بشكل أسرع كما يمكنهم تغيير الجداول الزمنية للإنتاج أو تعديلها بسهولة أكبر

✓ من خلال الاعتماد على المقاولة من الباطن فإن المصاريف العامة والتكاليف الإدارية تكون أقل.

✓ المناولين عموما يستعملون المعدات والآلات بشكل أقل، فضلا عن ورش عمل أبسط من الشركات الكبيرة.

- **تحقيق أفضل جودة:** إن البحث عن المنتجات ذات الجودة العالية والموثوقية العالية في البيئة المتغيرة والمتطورة يدفع الشركات إلى الاستعانة بالمصادر الخارجية، حيث لا يمكن للمتخصصين الداخلين تلبية المعايير المطلوبة وبالتالي يتم اللجوء إلى المستوى العالي من المهارات والخبرات المتخصصة والمتوفرة لدى المناولين الخارجيين.

- **مرونة النفقات:** بدلا من استغلال الأشخاص والمعدات التي تعد تكاليف ثابتة في العملية الاستثمارية، يمكن للشركة الراغبة في العمل أن تدفع للمناولين رسوم الخدمات– التي تعد تكاليف متغيرة– وبالتالي سيجنبها ذلك ربط مواردها المالية بمجموعتين كبيرتين من المخاطر الاستثمارية وتحويلها للمنفذ.

- **المناولة ألية فعالة لمسايرة تقلبات السوق:** بعبارة أخرى فإن استخدام المقاولين من الباطن الخارجيين (الدوليين) هو بمثابة وسيلة للتحوط ضد تقلبات الطلب في السوق، فعندما يواجه المؤسسات الاقتصادية زيادة مؤقتة في الطلب في السوق أو وجود تغييرات موسمية فإنهم يواجهون ذلك إما من خلال زيادة الاستثمارات المالية في المعدات والآلات والمصانع أو يلجؤون إلى التعاقد من

الباطن في الأنشطة المعنية.

- **المناولة تعد وسيلة للوصول إلى المناطق ذات فرص النمو المحتملة:** تتيح المناولة لرجال الأعمال فرصا للدخول إلى الأسواق التي ترتفع فيها القدرة، مع زيادة فرص النمو بها.

❖ **المزايا بالنسبة للمناولين:**

- **تحقيق الكفاءة والإنتاجية العاليتين:** إن اتفاقيات التعاقد الصناعي تسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة من الباطن من الحصول على جديد التكنولوجية وتصميم المنتجات، وهذا يؤدي في النهاية إلى زيادة القدرة على البحث والتطوير والنمو والابتكار في التكنولوجية أو العمليات الإنتاجية.
- **الاستخدام الأمثل للقدرات المتاحة:** تمكن المناولة الشركات من زيادة معدل الاستفادة من القدرات المتوفرة وتحسين الإنتاجية لرأس المال والعمل، حيث أن استغلال هذه القدرات يساعد على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الكفاءة والدخل وهو ما من شأنه خلق فرص عمل.
- **تحقيق وفرات الحجم:** من خلال التركيز على نشاط واحد أو تخصص، يمكن لعارضي الخدمات التعهد بتقديم هذه الوفرات الحجم مع زيادة مزايا التكلفة التي تقدمها هذه الشركات التي تقوم بتوفير المعدات الأصلية هذه الوفورات تكون ناتجة من وجود مرافق وشبكات أكبر حجما وأكثر كفاءة.
- **نقل التكنولوجية:** اتفاقيات المناولة تكون بمثابة آلية وأداة قوية لرفع المستوى التكنولوجي للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال المناولة، فمن خلال الانخراط في اتفاقيات التعاون النشط مع شركات كبيرة، موردين ومقاولين أخرين بتم الاستفادة من التكنولوجية المنقولة، والتي تشير هنا إلى جميع أشكال الأصول المادية المعارف والمهارات والقدرات البشرية.
- **التقليل من المخاطر:** فاللجوء إلى المناولة قد يكون وسيلة للحد من المخاطر التجارية وعدم التأكد، وتعرض أسهم الشركات للتقلبات وهو ما من شأنه زيادة معدل الربح بناء على طلبات خاصة وتحسين شروط الدفع.
- **الدعم المالي:** حيث أن المؤسسات الاقتصادية تقدم لمقاوليهم من الباطن مساعدات مالية كما يستفيد هؤلاء المناولين من فرص الحصول على الائتمان من الجهات المانحة لهذا الأخير.

II. 2.دور المناولة في تعزيز الشراكة بين المؤسسات:

يعتبر نظام المناولة من أهم الأساليب التي تعمل الدولة على انتشاره وخلق قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية

الصناعية من خلال: تعزيز الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأساسية الكبيرة، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تقوم المنشآت الصغيرة بإنتاج كميات من المكونات أو الأجزاء الوسيطة حسب طلبات التعاقد بتكلفة أقل وجودة أعلى عما إذا تم انتاجها في الشركات الكبيرة الأم.
- يساعد هذا النظام على تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق- كما يساعد على الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية بما يعظم قدرتها على تصدير منتجاتها ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
- تستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الشركة الأم في ظل نظام التعاقد من الباطن بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائل الانتاج وأساليب الإدارة.
- يساعد نظام المناولة الصناعية على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانيات التصنيعية خاصة في المعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات المحلية محل الواردات.
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل انتاجها.
- تنمية وتنظيم النشاط الانتاجي في الوحدات ورفع قدرتها الانتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- تساهم بشكل غير مباشر في تشغيل العمالة الوطنية وتقليص نسب البطالة وبالتالي رفع مستوى الدخل ورفاهية المواطن.
- دعم النسيج الصناعي المحلي وتشجيع المؤسسات الصناعية على التخصص في مجال التقنيات الحديثة، ويكون بذلك توزيع العمل بين المؤسسات الصناعية أكثر إحكاما، وتوازنا وتساعد الجودة العالية في الإنتاج والسرعة في الانجاز على مواكبة التطور العالمي والمنافسة الدولية.
- تساعد في الحد من نزيف العملات الصعبة الذي يستخدم في استجلاب منتجات من الخارج تنتج محليا أو يمكن انتاجها بجودة عالية.

II. 3.تطور المناولة الصناعية: وسيتطرق إلى مايلي:

1. مراحل ظهور المناولة الصناعية: إن تطور المناولة مرتبط أساسا بتاريخ الصناعة، وقد مرت بالمراحل التالية:[19]

أ. مرحلة الصناعة التقليدية: عند ابتكار السيارة كانت في أولى مراحل تطورها تصنع من طرف الصناعيين بطريقة تقليدية، بحيث كانت جميع القطع المكونة لها تنجز عن طريق اليد أو بواسطة

آلات بدائية، وقطع الغيار لا تستبدل بل هي ثابتة، كما أن التعاون بين المؤسسات لم يكن موجودا بل الحيطة وعدم الثقة بين مختلف المؤسسات هو الذي كان يخيم على المناخ في تلك الحقبة من الزمن، وهذه الخاصية لم تكن تتمتع بها صناعة السيارات فقط بل كانت تشمل جميع الصناعات.

ب. مرحلة الصناعة المكثفة: تحت ضغط قانون اقتصاد السوق والمتطلبات الاقتصادية العالية، عرفت الصناعة ثورة أولى مع ظهور الصناعة المكثفة التي كان ينبغي عليها سد الاحتياجات الخاصة لتطوير المنشآت القاعدية (السكة الحديدية، الجسور، السكن...)، وبعد ذلك الاحتياجات الكبيرة من العتاد لمواجهة الحرب العالمية الأولى (1914-1918)... ففي سنة 1914، تم القيام بأول عملية تصنيع مكثفة، وأنجزت أول سلسلة لتركيب السيارات والتي عرفت فيما بعد بالتايلورية، وتم من خلالها إنجاز كمية كبيرة من القطع في وقت قياسي مع تخفيض سعر التكلفة .

لقد كانت مفخرة الصناعيين خلال تلك الحقبة هي أنهم يقومون بعملية التصنيع جميعا بمفردهم، وأن الشركات الكبرى كانت تملك المواد الأولية بمفردها ولا تحتاج لمصرف أخر لتزويدها بالمواد التي تتطلبها العملية الإنتاجية.

ج. مرحلة ظهور الصناعة و المناولة الصناعية : في هذه المرحلة الصناعيون الكبار أبدعوا في وضع مقاييس داخلية من أجل عقلنة احتياجاتهم في قطع الغيار وبعض المكونات الأخرى التي تدخل في منتجاتهم، وبفعل متطلبات الإنتاج والمنافسة راح الصناعيون يستثمرون في مجال التجهيزات الدقيقة في جميع المجالات واعتمدوا في ذلك على اختصاصيين أكفاء .

ولقد عجلت الحرب العالمية الثانية (1939-1945) من زيادة الاحتياجات الصناعية لمواجهة طلبات تدعيم احتياجات الحرب الكبيرة من جهة، واحتياجات إعادة الإعمار للبلدان المتضررة من جراء الصراع العالمي، في هذا المناخ بدأ يظهر دور المناولة الصناعية في سد احتياجات المعارك الطاحنة من العتاد الحربي كالنقل والهياكل القاعدية وهكذا تحول الحرفيون الصغار إلى صناعيين، وتمثلت الصناعات آنذاك في: التصليح والصيانة، صناعة قطع الغيار واللوازم الاستهلاكية، صناعة القطع المنفصلة للتركيب الأولي، صناعة قطع معدة للتجميع، صناعة المنتجات النهائية.

وشيئا فشيئا وجد الصناعيون أنفسهم أمام مواجهة الظروف التنافسية التي أجبرتهم على البحث عن الإنتاجية والجودة، وفي هذا الجو ظهر مجال المناولة الصناعية، الذي يستطيع تلبية احتياجات الصناعيين بسبب المهارة والقدرة المتوفرة وكذلك التخصص وسعر التكلفة.

أما في سنوات الستينات، فقد قام الصناعيون اليابانيون بدراسة خصائص إنتاج الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وقاموا بتحديد مساوئ الإنتاج المكثف، وطوروا طريقة جديدة للإنتاج معتمدة على الجودة والتخصص وكذلك الوقت.

هذه الطريقة سمحت لهم بتحقيق إنتاجية عالية، واعتمدت فيما بعد من طرف جميع الصناعيين في العالم بداية الثمانينات، وهذا بدوره سوف يجرنا إلى وضع حيز تطبيق المواصفات العالمية وتطوير العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في المناولة الصناعية من حيث القدرة، التخصص والصيانة، فالصناعيين يلجؤون إلى المناولين وذلك إما لأسباب اقتصادية أو ظروف خاصة بالإنتاجية، فالمؤسسة المعزولة لا يمكنها الحصول على استثمارات تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف المبرمجة .أما في التسعينات فأصبحت المناولة التخصصية هي القاعدة العامة وعلى المناولين أن يعتمدوا وظائف أوسع

.

2. تعريف المناولة الصناعية: وتعرف كمايلي:[20]

" وهي جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مقدمةللأعمال بتكليف منشأة أو أكثر(تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا و ملزم للطرفين.[21]

و بعبارة أخرى فإنه يصطلح بمفهوم المناولة على جميع عمليات الإنتاج أو الخدمات الصناعية التي تنجز و فق معايير وخصائص فنية محددة من طرف المقاولات الزبونة المسماة بالآمرة بالأعمال. والمقاولات التي تنجز هذه الأعمال تسمى."مناولة "والمعايير التقنية هي ملك للمقاولات الزبونة، وحتى إذا كان المناول قد ساهم في دراسة المنتوج فان الآمر بالأعمال هو صاحب الملكية الصناعية، فإذا هو قانونيا يعتبر مسؤولا عن أي خلل في التصور. في حين أن المناول يتحمل مسؤولية أي خلل في الإنتاج.[22]

أ. دوافع وأهداف المناولة الصناعية : تتعدد **الدوافع** المحفزة على الاهتمام بهذا النوع من المشروعات ، و تنبع هذه **الدوافع** أساسا من الأدوار التي تحدثها في العديد من مجالات التنمية:[23]

- فهي مصدرا مهما للاستخدام ولتوفير فرص العمل،
- لزيادة التراكم الرأسمالي، وتعبئة المدخرات القومية،
- المساهمة كصناعات فرعية و مغذية للمشروعات الكبيرة،

- تلبية جزء من السوق المحلي خاصة من السلع التي يمكن إنتاجها بشكل اقتصادي

ب. أهداف المناولة الصناعية فهي تتمثل في الآتي:[24]

- تنمية التخصص و تقسيم العمل ،
- توسيع قاعدة النسيج الصناعي،
- تعزيز التشابك والتكامل الصناعي،
- تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات الانتاجية،
- تشجيع التنمية الجهوية.

3 . صيغ المناولة الصناعية: يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة والقدرة على الاستجابة للاستخدامات المختلفة ويأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة حسب الأهداف والأعمال المطلوب إنجازها، مثل:[25]

- **مناولة طاقة الإنتاج:** حيث تقوم المؤسسة الآمرة بالأعمال بإبرام عقود مناولة مع منشآت أخرى متخصصة إما بصفة مؤقتة أو بشكل دائم رغبة منها في الاحتفاظ بطاقة إنتاجية خاصة بها.
- **مناولة الاختصاص:** في هذه الصيغة تتعاقد المؤسسة الآمرة بالأعمال مع مؤسسة (أومؤسسات) متخصصة تتوفر فيها التجهيزات والكفاءات اللازمة لتوفير احتياجاتها من المواد أوالخدمات المطلوبة نظرا لعدم توفر المؤسسة الآمرة بالأعمال على التجهيزات والكفاءات اللازمة.
- **المناولة الوطنية:** في هذه الصيغة، تتمتع المؤسسة المتعاقدة بنفس الجنسية وتزاول نشاطها داخل حدود وطنها.
- **المناولة الدولية:** حيث تتمتع المؤسسات المتعاقدة بجنسيات مختلفة مهما كانت الدولة التي تمارس فيها عملها.

III. دور المناولة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر: وسيتطرق هنا إلى واقع المناولة وتأثيرها على نشاط وإستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III. 1. واقع المناولة الصناعية في الجزائر: أصبح الوعي بأهمية دور المناولة في تحقيق التنمية الصناعية، في تزايد كبير لدى الجهات المعنية في الجزائر. وقد انطلقت التجربة الجزائرية في مجال المناولة الصناعية، مع مطلع التسعينيات بالتعاون مع منظمة اليونيدو باعتبارها الوكالة المنفذة لبرنامج الإنماء للأمم المتحدة الذي يتولى جانب التمويل.

1.تطور الإطار التنظيمي والتشريعي للمناولة بالجزائر: لم تحظى المناولة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1963-1988 باهتمام السلطات العمومية، نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك، و الذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة، و هذا رغم إشارة التقرير التمهيدي للمخطط الرباعي (1974-1977) إلى الدور الذي تلعبه المناولة باعتبارها أسلوب هام في تحقيق الانسجام في عملية تصنيع السلع التجهيزية والسلع التحويلية، كما تناول القانون المدني الصادر في 1975.09.26 المناولة الفرعية بشكل عام بمناسبة تطرقه للعقود الواردة على العمل، حيث قرر حق المناول الفرعي في إقامة دعوى مباشرة ضد رب العمل عند امتناع المناول الأصلي عن دفع مستحقات الأعمال المنجزة.[26]

مما بين أنه لم تكن هناك سياسة واضحة للمناولة، فمن الناحية الاقتصادية يلاحظ غياب لكل أنواع التنسيق بين الوحدات الداخلية للمؤسسة والمؤسسات المناولة، أما من الناحية التشريعية فلا وجود لنصوص قانونية تتناول المناولة بالدراسة من كل جوانبها.

لكن مع بداية سنة 1988، شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية والقيام بإصلاحات اقتصادية، حيث أعادت الاعتبار للاستثمارات الخاصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال صدور قانون رقم 88-25 المؤرخ في 1988.07.19 والمتعلق بالاستثمار، والذي كان له دور كبير في إعطاء دفع قوي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسات المناولة، والسماح لها بالاستثمار في مجالات متعددة.

واستمرارا في سياسة الإصلاحات الاقتصادية، قامت الجزائر بتقسيم و خوصصة المؤسسات العمومية، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات المناولة كفروع للشركات الكبرى.

ومع بداية التسعينيات جاء قانون الصفقات العمومية الصادر في 1991.11.09 المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 03-301 الصادر في 2003.09.11 والذي خصص قسم منه للمقاولة الفرعية باعتبارها وسيلة من وسائل تنفيذ المشاريع الكبرى، ثم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة و الشراكة في 11 ديسمبر 1991 وفقا لتوصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و بمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة و التي أعطت دفعا قويا في مجال إقامة علاقات مناولة.

وفي الواقع لم يكن هناك نص قانوني صريح يترجم اهتمام الدولة بقطاع المناولة ضمن الخيارات الإستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر، وقد سد هذا الفراغ نسبيا بصدور القانون

التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث ركز على ضرورة الاهتمام بالمناولة باعتبارها أحسن تكثيف لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكثر النشاطات جلبا للإستثمار.

وانطلاقا من هذا القانون وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية لتنظيم وترقية المناولة، والتي تجسدت في إنشاء المجلس الوطني للمناولة وكذلك إنشاء شبكة بورصات المناولة

3. التدابير القانونية المتخذة:وتمثلت من خلال:[27]

❖ **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: إن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وضعت إطار قانوني يسعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المناولة التي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعات المجاورة.

هذا الإطار القانوني يتمثل في إصدار القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي ثلاثة أبواب وستة فصول.

الباب الأول: أحكام عامة

الفصل الأول: مبادئ عامة، الفصل الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الباب الثاني: تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة.

الفصل الأول: الإنشاء، الفصل الثاني: الاستغلال، الفصل الثالث: ترقية المناولة، الفصل الرابع: تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الباب الثالث: أحكام ختامية.

إنشاء مجلس وطني مكلف بترقية المناولة

إن أحكام المادتين 20 و21 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنص على ما يلي:

المادة 20 : تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحضي المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

المادة 21: يؤسس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة.

❖ **إنشاء أجهزة لترقية و تطوير المناولة و الشراكة:**

- **إنشاء شبكة لبورصات المناولة و الشراكة :**

إن البرنامج الجزائري لإنشاء بورصات المناولة والشراكة تم إنجازه بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في إطار مشروعين هما :

- مشروع PNUD-DP/ALG/01990 الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية.

- مشروع PNUD/ALG/95/004 الموقع في 9 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق وبورصة المناولة والشراكة للغرب

أما بورصة المناولة والشراكة للجنوب فتم إنشاءها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم أدمجت في مشروع PNUD/ALG/95/004.

إن بورصات المناولة و الشراكة عبارة عن جمعيات ذات منفعة عامة و ذات هدف غير مربح وتخضع للقانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات.

❖ **برنامج عملي للتطوير و ترقية المناولة**

* تنظيم ملتقيات متخصصة لتطوير وترقية المناولة
* تنظيم معارض متخصصة لتطوير وترقية المناولة
* نظام الإعلام.

III. 2.دور المناولة في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: من خلال الدراسة والتحاليل السابقة، يمكن القول أن المناولة تساهم بشكل كبير في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تظهر أهميتها في تطوير وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من السياسات والتي من بينها:

- الترويج لمشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة للصناعات الكبيرة.
- العمل على تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للمنشِآت الصغيرة والمتوسطة في المجال الصناعات المغذية.
- وتعمل الدول المتقدمة على انتشار نظام المناولة وخلق قاعدة عريضة من المنشأة الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة نظرا للدور تلعبه في دفع عجلة التنمية الصناعية من خلال تعزيز الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة الأساسية الكبرى، هذا الدور في العديد المزايا، والتي نذكر من بينها:

✓ قيام المنشآت الصغيرة في الظل هذا النظام، بإنتاج كميات من المكونات أو الأجزاء الوسيطة حسب طلبات التعاقد بتكلفة أقل وجودة أعلى عما تم إنتاجه في الشركات الأم.

✓ يساعد هذا النظام على تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق، يساعد على الإسغلال الأمثل للطاقات المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية.

✓ تستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الشركة الأم في ظل التعاقد من الباطن بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير الوسائل الإنتاج وأساليب الإدارة.

✓ يساعد نظام المناولة على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانيات والمعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات.

وبالتالي من خلال هذه السمات التي يكتسبها نظام الإنتاج المحدد سيؤدي ذلك بالمؤسسة المناولة إلى تعزيز المركز التنافسي لها وذلك من خلال تقوية العلاقة ما بين المؤسستين المناولة والآمرة، فالتبادل الآلي للمعطيات يسمح بتقديم منتج بأحسن جودة.

III. 3.إستراتجية الجزائر في المجال ترقية المناولة: لقد وضعت الجزائر استراتيجية وطنية لتنظيم وترقية المناولة، والتي بدأت تتضح معاملها بإنشاء المجلس الوطني للمناولة والذي تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03_188 المؤرخ في 22 أفريل 2003 ويتجلى دوره فيمايلي: [28]

✓ العمل على تشخيص التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.

✓ تقديم اقتراحات من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.

✓ ترقية الشراكة مع أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

✓ تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينهما.

❖ كما بادرت الجزائر إلى إتباع من الإجراءات يمكن إجمالها في النقاط التالية:[29]

▪ **وضع إطار قانوني يسعى إلى ترقية المناولة:** وهدفه تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جوارية، من خلال القانون رقم 18_01 المؤرخ 12 ديسمبر 2003 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمكرس لنظام المناولة.

▪ **وضع برنامج عملي لتطوير وترقية المناولة** : وذلك من خلال تنظيم ملتقيات متخصصة لتطوير وترقية المناولة مثل قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنظيم لقاءين متخصصين لتطوير وترقية المناولة حول الأقطاب البتروكيمياوية لسكيكدة وأرزيو، وكذا تنظيم معارض متخصصة لتطوير وترقية

المناولة مثل تنظيم الصالون الدولي الأول للشراكة والمناولة سنة 2002 وثاني سنة 2004 بوهران، ثم الثالث سنة 2011بإشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار.

- **تأهيل بورصات المناولة والشراكة:** حيث تم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وبرامج سيدا على تأهيل لبورصات المناولة والشراكة الجهوية.

كما تسعى الدولة لربط شبكة المناولة مع المؤسسات الأجنبية المماثلة حيث تم الاتفاق مع الطرف التونسي والمغربي ولمشاركة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين على وضع اللمسات الأولى لتحقيق شبكة شريط المناولة للدولة المغاربية الثلاثة.

الخاتمة:

تعتبر المناولة الصناعية من الاستراتيجيات الناجحة في تنمية الصناعة في العالم، إلا أنه وبالرغم من الخطوات التي اتخذتها الجزائر والهادفة لتطوير هذه الاستراتيجية لتغطي عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لازلت هذه الخطوات جد محتشمة وغير مواكبة لما وصلت إليه التجارب العالمية في هذا المجال، والتي حققت وثبة كبيرة في الشراكة ما بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، وكذلك زادت من قدراتها الإنتاجية والتنافسية بشكل ملحوظ، وهو ما يحتم على الجزائر اتخاذ تدابير وسياسات أكثر جدية والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال.

هوامش:

[1]- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها– دراسة حالة الجزائر–**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص: 04.

[2]- محمد رشدي سلطاني، **التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. مذكرة ماجستير علوم تجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة بوضياف ، المسيلة الجزائر، 2006، ص:40.

[3]- نبيل جواد، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. دار الشباب، الأردن ، ص: 26

[4]- نبيل جواد، نفس المرجع، ص:26

[5]- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الجماهرية الليبية**.مؤسسة شباب الجامعة، ص:41

[6]- نبيل جواد، نفس المرجع، ص:24

[7]- نبيل جواد، نفس المرجع، ص:25

[8]- Journal officiel de la République Algérienne, N077 article,4,5,6,7

[9]- نبيل جواد، نفس المرجع، ص 84_85.

[10]-مزهر شعبان العاني وأخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء**.عمان–الأردن، 2014 ص295.

[11]- نبيل جواد، نفس المرجع، ص:82

- [12]عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2010 . ص 23.

-[13]طرشي محمد، مقال حول "**العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**". أكاديمية الدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 13 جانفي 2015، ص: 6.

- [14]نبيل جواد، نفس المرجع، ص:79.

- [15]السعيد دراجي، "التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستقاة منها للجزائر". مداخلة للمشاركة في الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة أيام 19/18/ أفريل 2012،ص:10.

- [16]الدكتور السعيد دراجي،مرجع سابق، ص:13.

-[17]منصوري الزين، **آليات دعم و مساندة المشروعات الريادية و المبدعة لتحقيق التنمية – حالة الجزائر**- الملتقى الدولي حول: الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة/ 12 /13/ ماي 2010 ،جامعة سعد دحلب، ص:10

-[18]عزيرو سليمة، **بورصة المناولة والشراكة وعلاقتها بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة**. مذكرة مقدمة لنيل الماجستير، إدارة أعمال، جامعة الجزائر 2009.

[19]غربي سامية، **المقاولة من الباطن كإستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية**. رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2004/2003.

-[20]منصوري الزين، مرجع سابق، ص 11.

- [21]طلعت بن ظافر، **الدليل في المناولة الصناعية**. المنظمة العربية للتنمية الصناعية، الطبعة الأولى، 2000 ، ص10.

-[22]نور الدين بو يعقوب،**المناولة الصناعية– التجربة المغربية**. ورقة بحث في المؤتمر والمعرض العربي الأول للمناولة الصناعية، ص2، الجزائر 12-2006/09/15.

-[23]سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)** . دار وائل ، عمان ،2005 ، ص59

-[24]طلعت بن ظافر، الدليل العربي في المناولة الصناعية، مرجع سابق، ص14

-[25]عمر شريف، زكية بن زروق، **مداخلة حول "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة.–دراسة حالة مقارنة بين الجزائر و فرنسا–**. ملتقى دولي حول:"استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، ص: 8

[26]–العايب عزيوز، دور التشريعات في تنمية المناولة الصناعية, المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية, الجزائر 2006

-[27]عمر شريف، زكية بن زروق، مداخلة **حول "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة. – دراسة حالة مقارنة بين الجزائر و فرنسا–** ملتقى دولي حول:"إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة ، ص ص: 9-10.

-[28]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم: 188/03 المؤرخ في 22 أفريل 2003، والمتضمن إنشاء المجلس المكلف بترقية المناولة، الجريدة الرسمية، العدد 29 ، المؤرخ في 2003/04/23.

[29]–بن الدين أحمد، المناولة الصناعية **كاستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص: 282

مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الرابع- ديسمبر2018

PME EN ALGERIE : Vers une solution pour un développement économique durable : Opportunités et défis.

SMEs IN ALGERIA: Towards a solution for sustainable economic development: Opportunities and challenges.

[2]Dr. Nadjoua GHARBI — Université Constantine 2 — nadjoua.gharbi@gmail.com

Dr. Samia GHARBI [1] — Université Constantine 2 — gharbis13@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/27 تاريخ النشر:2018/12/30

Résumé: La PME constitue l'un des défis majeurs du plan d'action du gouvernement du fait qu'elle procure une croissance soutenue pour l'économie et assure son développement d'une manière durable. L'Algérie a pris conscience du rôle de ce type d'entreprises en créant un environnement propice dotant d'outils efficaces lui permettant de confronter la concurrence et mieux se positionner sur les marchés. Ainsi, de nouvelles lois d'orientation sur la PME ont été promulguées afin d'aboutir à un long processus de concertation avec les parties concernées pour donner un nouveau souffle à ce type d'entreprises dans le but de jouer pleinement son rôle dans le processus de diversification et de développement de notre économie.

Notre étude met l'accent sur secteur sur un plan macro-économique, en se basant sur des statistiques produisant un état des lieux des PME en Algérie, sans pour autant oublier sa contribution au développement régional durable sur un territoire plus étroit qu'est la wilaya de Constantine.

Mots clés : PME, développement durable, économie, diversification.

Abstract: Empowering small and medium enterprises is considered as one of the main prerogatives of the government since it plays a key role in the development of the economy. Algeria is now conscious about the role of this type of companies. It is trying to provide it with a stable environment and with the necessary tools that will allow it to be more competitive in different markets. In this sense, new laws that aim to promote SMEs have been elaborated by the government in order to allow it to fully play its role in the process of diversification and development of our national economy.The present study sheds light on this sector from a macroeconomic perspective based on the available statistics about SMEs. It will also emphasize its role in the economic development of the province of Constantine.

Keywords: SME, Sustainable development, economy, diversification

INTRODUCTION

La création de la très petite, petite et moyenne entreprise, occupe une position de premier plan dans le processus de développement algérien, ce qui explique un phénomène démographique important dépassant la barre de 1 022 621 pme en 2017, dont 390 entreprises publiques et les 1 022 231 pme sont des entreprises privées, ce qui représente 99.96% du secteur des entreprises algériennes de taille petite et moyenne.

L'incertitude que vit le quotidien économique, menaçant toute tentative d'entreprendre a donné des TPE/PME fragiles, n'ont pas les moyens pour confronter les secousses et les bouleversements économiques qui les menacent dans chaque étape de sa vie, commençant par la création, passant par la survie en voie de croissance ou dans la majorité des cas vers la disparition.

L'expérience algérienne dans le domaine des TPE/PME a démontré que les obstacles les plus influençables dont souffre ce type d'entreprises sont cités dans les points suivants:

- Difficultés d'accès aux différents moyens de financement, et aux différentes possibilités de crédits et de garanties;
- Difficultés d'accès au foncier en raison de la complexité et de la lourdeur des procédures administratives et par le manque de transparence;
- Pratiques bureaucratiques et manque d'organisation;
- Baisse remarquable sur un plan d'encadrement, de suivi et de gestion concernant la création des TPE/PME.

Dans de telles conditions, *comment prendre en considération la vraie valeur des TPE/PME? Quelles mesures faut-il prendre et quelles stratégies à adopter pour faire face à une concurrence vive? Quels sont les moyens adéquats devraient permettre aux TPE/PME de créer la valeur ajoutée et être un véritable outil de promotion socio-économique?*

Afin de répondre à ces questions, la présente communication expose les résultats d'une étude réalisée dans la wilaya de Constantine (capitale de l'Est algérien), s'appuyant sur une approche purement empirique issue du terrain.

Nous aborderons donc dans un premier lieu, la définition des TPE/PME selon la loi algérienne afin d'adopter un langage commun et précis, puis dans un second temps, nous exposerons les différents organismes et institutions de soutien et d'accompagnement aux TPE/PME opérationnels sur le territoire algérien, accentuant sur ceux activant dans la wilaya de Constantine, nous essayerons également d'enrichir le

contenu par des statistiques et des données sur les réalisations dans la wilaya depuis 2005, pour arriver enfin dans une dernière partie a exposer les résultats et par conséquent a mentionné les stratégies et solutions envisageables afin d'atténuer les obstacles qui nuisent au bon fonctionnement des TPE/PME algériennes.

Partie 1 : Cadre conceptuel des PME/PMI

1. DEFINITION

La petite et moyenne entreprise, est définie quelque soit son statut juridique; comme étant une entreprise de production de biens ou/et de services:

- Employant une (01) à (250) personnes;
- Dont le chiffre d'affaires annuel n'excède pas 02 milliards de dinars ou dont le total du bilan annuel n'excède pas 500 millions de dinars;
- Et qui respecte les critères d'indépendance.

Au titre de la présente loi, il est entendu par;

- Personnes employées; le nombre de personnes correspond au nombre d'unités de travail-année (UTA); c'est-à-dire au nombre de salariés employés à temps plein pendant une année. Le travail partiel ou le travail saisonnier étant des fractions d'Unité de Travail-Année.

L'année à prendre en considération est celle du dernier exercice comptable clôturé.

- Seuils pour la détermination du chiffre d'affaires ou pour le total du bilan ceux afférents au dernier exercice clôturé de douze mois.
- Entreprise indépendante; l'entreprise dont le capital n'est pas détenu à 25% et plus par une ou plusieurs autres entreprises ne correspondant pas à la définition de la PME.

Art. 5- La moyenne entreprise est définie comme une entreprise employant 50 à 250 personnes et dont le chiffre d'affaires est compris entre 200 millions et 02 milliards de dinars ou dont le total du bilan annuel est compris entre 100 et 500 millions de dinars.

Art. 6- La petite entreprise est définie comme une entreprise employant de 10 à 49 personnes et dont le chiffre d'affaires annuel n'excède pas 200 millions de dinars ou dont le total du bilan annuel n'excède pas 100 millions de dinars.

Art. 7- La très petite entreprise (TPE); ou micro entreprise est une entreprise employant de 01 à 09 employés et réalisant un chiffre d'affaires inférieur à 20 millions de dinars ou dont le total du bilan annuel n'excède pas 10 millions de dinars.

Tableau - 01: La typologie des TPE/PME

Type d'entreprise	Nbre d'employés	Chiffre d'affaires (D.A)	Total bilan (D.A)
Très petite	1 - 9	< 20 millions	< 10 millions
Petite	10 - 49	< 200 millions	< 100 millions
Moyenne	50 – 250	200 millions – 2 milliards	(100 – 500) millions

Source : *Loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise; décembre 2001.*

2. INSTITUTIONS ALGERIENNES DE SOUTIEN ET D'ACCOMPAGNEMENT DES PME

Conscients de l'importance et des enjeux qui l'entourent, les pouvoirs publics ont créé des structures de promotion, de soutien et d'accompagnement des TPE/PME, pour mieux cerner les points de faiblesses qui entravent la survie et le bon fonctionnement de ces entreprises, des centres de facilitation, des pépinières d'entreprises, des sociétés financières spécialisées (SFS), ainsi que la mise en place de multiples instruments fiscaux et financiers, parmi ces diverses institutions et organismes notant:

2.1. Caisse Nationale d'Assurance Chômage (CNAC - 1994)

La caisse vise les chômeurs de la tranche d'âge entre 35 et 50 ans, qui investissent dans des activités industrielles et/ou des services, sauf la revente en l'état. La caisse assure également les taches suivantes:

- Propose un crédit sans intérêt entre deux (02) et cinq (05) millions de Dinars;
- Accompagnement personnel aux porteurs de projets;
- Franchise de la TVA pour l'acquisition de biens d'équipement et de services entrant directement dans la réalisation de l'investissement;
- Exemption du droit de mutation à titre onéreux sur l'acquisition immobilière effectuée dans le cadre de la création de l'activité;
- Application du taux réduit de 05% en matière de droits de douane pour les biens d'équipements entrant directement dans la réalisation de l'investissement.

2.2. Agence Nationale de Soutien de d'Emploi des Jeunes (ANSEJ - 1996)

L'ANSEJ se charge de:

- Le soutien, l'orientation et l'accompagnement des jeunes entrepreneurs;
- Aide sous différentes formes (financières et non financières);
- Le suivi des investissements et le suivi de l'application des cahiers des charges;

- L'encouragement de toute initiative vise la création et la promotion de l'emploi;
- Joue le rôle d'intermédiaire entre les banques et les différents organismes et institutions financiers et les entrepreneurs investisseurs.

2.3. Agence de Développement Social (ADS - 1996)

L'agence assure le développement des micro-credits précisément pour les citoyens sans revenus.

2.4. Agence Nationale de Développement des Investissements (ANDI - 2001)

Les principaux rôles de cette agence sont:

- La promotion, le développement et le suivi des investissements nationaux et étrangers;
- L'accueil et l'orientation des jeunes investisseurs;
- La facilitation de toute procédure administrative pour la création des entreprises;
- La garantie de bénéficier des avantages (exonération des droits et taxes);
- La sensibilisation des investisseurs étrangers potentiels.

***2.5.* Fond de Garantie des Crédits aux Petites et Moyennes Entreprises (FGAR - 2002)**

Le fond revêt une importance particulière car sa mission principale est la facilitation d'accès aux crédits bancaires à moyen terme sous forme de garanties;

Pour pouvoir bénéficier de cette garantie le projet doit être:

- Soit la création d'une nouvelle activité économique;
- Soit le développement et l'extension d'une activité économique existante ;
- Soit le renouvellement des équipements de l'entreprise.

***2.6.* Agence Nationale de Gestion des Micro-Credits (ANGEM - 2004)**

L'agence octroie des crédits sans intérêts destinés à l'achat de matières premières, pour des projets dont le coût ne dépasse pas les 30 000 dinars. Les aides accordées sont le soutien, le conseil, et l'accompagnement dans la mise en œuvre de l'activité.

2.7. Fond National de Promotion des Activités Artisanales (FNPAAT)

Le fond subventionne l'acquisition des équipements et outils qui sont utilisés dans l'artisanat et l'art, il vise à:

- Renouveler les équipements afin d'élargir la production et améliorer sa qualité;
- Soutenir les actions de promotion;

- La formation et apprentissage pour les jeunes;
- Sauvegarder les activités en voix de disparition.

2.8. Bourse se Sous-Traitance et de Partenariat (BSTP – 1993)

La bourse est une association à but non lucratif créée en mai 1993 par des industriels pour les industriels, elle bénéficie de l'appui des pouvoirs publics et de l'ONUDI (Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel), la bourse est une banque de données industrielles et représente une forme de rencontres professionnelles, son rôle est le rapprochement des TPE/PME ainsi qu'entre les TPE/PME et les grandes entreprises.

L'efficacité de ces différentes mesures reste en pratique limitée et relève un certain nombre d'insuffisances, il s'agit en particulier d'améliorer l'environnement des affaires, de développer des infrastructures et de donner une plus grande attention au capital humain puisqu'il représente une source de croissance très importante à développer et à soutenir. Et pour ce faire, la création d'autres institutions de facilitation et d'accompagnement a été nécessaire pour l'accomplissement d'une mission entourée d'entraves. Ces organismes sont:

- Pépinières d'entreprises: se sont des structures d'accompagnement des nouvelles entreprises dans les premières années de leurs existences;
- Incubateurs d'entreprises: en collaboration avec le ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique et notamment l'agence nationale pour la recherche et le développement technologique;
- Centres de facilitations: il s'agit de la création de 14 centres de facilitation pour accompagner les porteurs de projets:
- Caisse de promotion de la compétitivité industrielle;
- Programme MEDA de mise à niveau des entreprises;
- Caisse nationale d'assurance chômage;
- Caisse nationale de développement des régions du sud algérien;
- Caisse nationale de la recherche scientifique et le développement technologique;
- Caisse nationale de formation et d'apprentissage professionnel;
- Caisse nationale de garantie des crédits des PME.

3. EVOLUTION DES TPE/PME EN ALGERIE : Etat des lieux

Pour mieux analyser le climat d'investissement dans la wilaya de Constantine, on a opté en premier lieu a présenter le tissu des TPE/PME publics et privées dispersées sur le territoire national sur une période qui s'étale entre 2001 et 2010, puis celui de la TPE/PME existant dans la

wilaya de Constantine depuis 2005. L'objectif est d'abord de montrer l'évolution de ce type d'entreprises au niveau national pour pouvoir identifier sa position dans la wilaya de Constantine, puis de présenter les bilans d'activités des organismes de soutien aux entreprises et enfin essayer de cerner les principaux obstacles à l'investissement dans la wilaya. Nous utilisons pour cela, les données fournies par la CNAS, le Ministère de la petite et moyenne entreprise, et les Directions de Wilaya de l'Industrie, de la Planification et de l'Aménagement et du Territoire.

Tableau n- 2: Evolution des PME en Algérie durant la période 2001 - 2017

Année	Nombre
2001	245 348
2002	261 853
2003	288 577
2004	312 959
2005	342 788
2006	376 767
2007	410 959
2008	432 068
2009	735 605
2010	740 552
2011	659 309
2012	711 832
2013	777 816
2014	852 053
2015	934 569
2016	1 022 621

Source: les bulletins d'information économique, ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise, et de la promotion de l'investissement.

Pour que les données du tableau n°2 soient plus représentatives, on a opté pour le l'histogramme suivant :

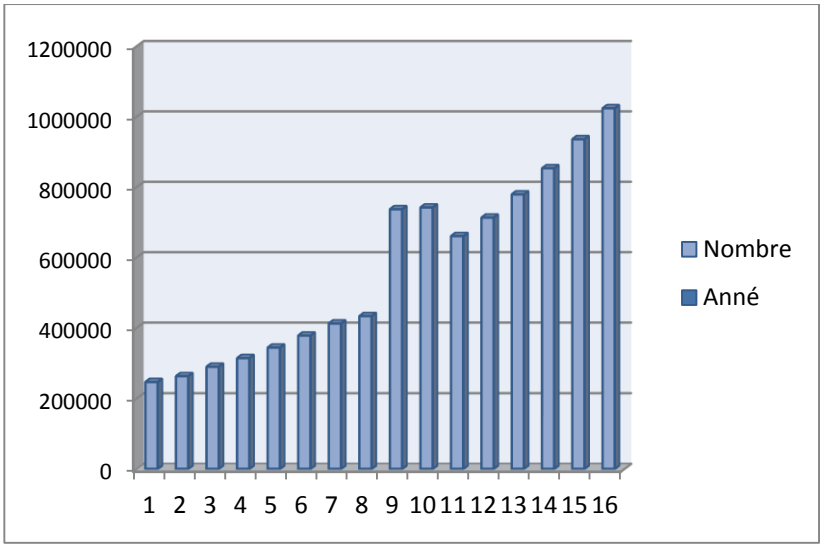

Remarquons que l'évolution des PME n'a pas cessé, relativement, d'accroitre depuis 2001, elles ont enregistré un taux de 7.32% entre 2011 et 2012, un taux moindre que celui enregistré l'année d'après 9.54%, pour arriver à 9.70 entre 2014/2015 et a la fin cette évolution a connu une légère baisse entre 2015/2016 enregistrant 9.42%.

Le tissu des TPE/PME publics et privées existant dans la wilaya de Constantine de 2003 à 2008 est présenté dans le tableau ci-dessous, des données collectées auprès de la CNAS, organisme principale de source d'information du secteur.

Tableau -3 : Evolution de la population des TPE/PME dans la wilaya de Constantine.

Nombre des TPE/PME	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
	6361	6859	7499	8439	9291	9905

Source : les bulletins d'information économique, ministère de la PME et de l'artisanat.

Il ressort de l'examen du tableau précédent que bien que la wilaya de Constantine possède un potentiel d'investissement très encourageant, point que nous aborderons dans le prochain élément, le nombre des PME reste très restreint et l'évolution de ce secteur se caractérise par une lenteur remarquable, les chiffres montrent que la wilaya compte 12 PME pour 1000 habitants, un nombre très faible malgré l'importance de la création de ce type d'entreprise et son impact sur l'emploi et l'insertion sociale de la tranche des jeunes en premier lieu.

4. L'INVESTISSEMENT ET LES TPE/PME DANS LA WILAYA DE CONSTANTINE

Nous présentons dans cette partie l'état du tissu industriel public et privé existant dans la wilaya de Constantine, puis celui de la petite et moyenne entreprise. L'objectif est d'abord d'évaluer la position de la Wilaya de Constantine par rapport aux autres Wilayas, puis de présenter les bilans d'activités des organismes de soutien à l'investissement afin d'essayer de cerner les principaux obstacles à l'investissement dans la wilaya. Nous utilisons pour cela, les données fournies par la CNAS, le Ministère de la petite et moyenne entreprise, et les Directions de Wilaya de l'Industrie, de la Planification et de l'Aménagement et du Territoire.

4.1. Le tissu industriel :

Il se compose de deux majeures parties, nous citons :

4.1.1. Le secteur public :

La wilaya de Constantine a bénéficié au cours de la réalisation des plans de développement nationaux de la fin des années 1960 jusqu'au début des années 1980 de l'implantation d'un certain nombre d'entreprises publiques industrielles. Mais ce secteur vit depuis plus de 20 ans une situation de crise. Le nombre d'entreprises est entrain de baisser par les effets conjugués des fermetures et des privatisations.
Actuellement les entreprises publiques industrielles sont réparties selon les branches et la taille comme l'indiquent les tableaux 4 et 5.

Tableau – 4 : Répartition des entreprises publiques industrielles de la wilaya de Constantine selon la branche et la taille de l'entreprise en 30 Avril 2006.

Branches	De 1 à 9 salaires		De 10 à 99 salariés		Plus de 100 salariés		Total	
	Nombre	Effectifs	Nombre	Effectifs	Nombre	Effectifs	Entreprises	Travailleurs
Agriculture et pêches	1	1	9	388	2	434	12	823
Eau et énergie	2	6	1	45	2	535	5	586
Hydrocarbures	1	2	0	0	0	0	1	475
Travaux pétroliers	0	0	0	0	0	475	1	268
Mines et carrière	0	0	2	133	1	135	3	4571
Métallurgie	1	7	13	500	6	4064	20	1251
Matériaux de construction	1	5	8	295	3	951	12	10365
Travaux publics	8	40	24	807	19	9518	51	348
Chimie plastique caoutchouc	0	0	2	128	1	220	3	2207
Agro-alimentaire	1	1	6	333	2	1873	9	336
Textile confections	0	0	1	44	1	342	2	464
Bois et papiers	0	0	5	101	3	363	8	66
Industrie autre	0	0	1	66	0	0	1	21
Total	15	62	72	2840	41	18910	128	21812

Source: CNAS- Constantine

Tableau - 5: Les principales entreprises publiques industrielles implantées à Constantine.

Branches	Entreprises	Lieu
INDUSTRIES MECANIQUES	1. ENMTP	Ain Smara
	2. CPG (Complexe pelles et grues)	Ain Smara
	3. CCA (Complexe compresseurs compacteurs)	Ain Smara
	4. GERMAN (Matériel de gerbage)	Ain Smara
	5. CMT (Complexe Moteurs Tracteurs)	Ain Smara
	6. ALEMO (Machines outils)	Oued Hamimime
	7. Société de fabrication de vérins et de composants hydrauliques	Khroub
Textile	8. COTEST	Chaabersas
Industrie chimique	9. SAIDAL (Insuline et produits pharmaceutiques)	Z. I. Palma
Matériaux de construction	10. SCHB (Cimenterie Hamma Bouziane)	Hamma Bouziane
	11. EUG Entreprise de Granulats	Ain Abid
	12. SCC Société céramique et carreaux	Ibn ziad
Agro Alimentaire	13. Laiterie Numidia	Chaabersas
	14. SMID (Filiale Moulins Sidi Rached)	Hamma Bouziane
	15. SMID (Filiale Moulins Sidi Rached)	Khroub
	16. SNTA	Z.I benbadis
	17. EBHS (Entreprise des Boissons gazeuses)	Didouche Mourad
Energie et industrie pétrochimique	18. NAFTAL – GPL	Bounouara
	19. NAFTAL – CLP	Bounouara
	20. ENGI (Gaz industriels)	Z.I Palma
	21. EPTPC (Travaux publics)	Z.I palma
	22. SOREM (Travaux de constructions)	Z.I Palma

Source: Direction de l'industrie, wilaya de Constantine

Ce secteur a fait l'objet, depuis une vingtaine d'années, de nombreuses réformes et restructurations qui n'ont pas réussi à le rendre plus performant. La plupart de ses entreprises rencontrent toujours des difficultés économiques et financières qui les contraignent au partenariat ou à la privatisation. Le nombre d'entreprises publiques industrielles implantées dans la Wilaya de Constantine est passé de 149 entreprises en 2004 à 113 en 2006, soit une diminution de 36 entreprises en une année et demie.

4.1.2. LE SECTEUR PRIVE :

Le secteur privé a été fortement encouragé par les textes juridiques promulgués au cours de ces dernières années dans le cadre de la libéralisation de l'économie, cependant si le rôle du secteur privé national reste limité dans la réalité, celui du secteur privé étranger est quasi-inexistant dans la Wilaya si on fait abstraction des projets en cours ou en gestation. Nous analyserons les raisons de cette faible croissance du secteur privé lorsque nous traiterons la question des entraves à l'investissement dans la wilaya de Constantine, dans la dernière partie de cette contribution.

Le secteur privé industriel emploi 12 369 travailleurs à comparer avec les 21 812 employés dans le secteur public industriel, alors que le nombre d'entreprises privées dépasse de loin le nombre d'entreprises publiques industrielles. Ce qui donne une moyenne de 5,3 employés par entreprise privée et 170 employés par entreprise publique.

Tableau – 6: Répartition des entreprises privées industrielles implantées à Constantine selon les branches et la taille de l'entreprise en 2006.

Branches	De 1 à 9 travailleurs		De 10 à 99 travailleurs		Plus de 100 travailleurs		Total	
	Nombre	Effectifs	Nombre	Effectifs	Nombre	Effectifs	Nombre	Effectif
Agriculture et pêche	41	95	3	51	0	0	44	146
Mines et carrières	13	64	19	380	0	0	32	444
Fer et métallurgie	72	195	14	399	1	104	87	698
Matériaux de construction	81	168	5	167	3	572	89	907
Travaux publics	1250	2622	89	2761	11	1903	1350	7286
Chimie plastique caoutchouc	22	62	8	271	0	0	30	333
Agro-alimentaire	328	654	15	358	2	236	345	1248
Textile confection	59	123	1	54	0	0	60	177
Eaux	10	32	3	61	1	189	14	282
Bois papiers	217	378	13	273	0	0	230	651
Industrie autre	56	106	14	91	0	0	60	197
Total	2149	4499	174	4866	18	3004	2341	12364

Source: CNAS Constantine

4.2. LA TPE/PME DANS LA WILAYA DE CONSTANTINE :

Nous avons assisté ces dernières années à une croissance rapide du nombre de TPE/PME au niveau national dans les secteurs suivants: bâtiment et travaux publics, transport, communications, commerce, services fournis aux entreprises. Ces secteurs ont connu la même évolution dans la wilaya de Constantine. Mais le nombre de très petites, petites et moyennes entreprises implantées dans cette Wilaya ne reflète pas l'importance de Constantine, troisième ville du pays et capitale de l'Est algérien, elle n'arrive qu'en neuvième position dans le classement des 10 premières wilayas classées selon le nombre de petites et moyennes entreprises, comme le montre tableau n°7. Malgré la dynamique de croissance qu'a connu la Wilaya de Constantine dans le domaine de la TPE/PME depuis 2005, puisque son taux de croissance annuel de 2006 par rapport à 2005 est de 11,674 %, alors qu'il était, pour la même période, de 9,014 pour la Wilaya d'Alger, de 6,599 % pour la Wilaya d'Oran, de 9,456 % pour la Wilaya de Tizi Ouzou et de 9,535 % comme moyenne nationale.

Tableau - 7: Classement des 10 premières wilayas selon le nombre de TPE/PME

Rang	Wilaya	1er semestre 2007	1er semestre 2008	Taux d'évolution %
1	Alger	34 401	37 103	7,85
2	Oran	17 863	18 971	6,20
3	Tizi Ouzou	15 472	17 179	11,03
4	Béjaia	12 068	13 231	9,64
5	Sétif	11 859	13 047	10,02
6	Boumerdès	9 825	10 964	11,59
7	Tipaza	9 638	10 527	9,22
8	Blida	8 995	9 905	10,12
9	Constantine	8 947	9 838	9,96
10	Chlef	7 514	8 068	7,37
Autres wilaya		147 662	160 745	8,86
TOTAL		**284 244**	**309 578**	**8,91**

Source: Bulletin d'information économique N 13 - 2008, ministère de la PME et de l'artisanat.

Le niveau insuffisant de l'investissement est la cause principale du taux de chômage élevé dans la wilaya de Constantine, selon la Direction de la Planification et l'Aménagement du Territoire le taux de chômage a atteint 24% dans la wilaya de Constantine au cours du premier trimestre 2006. Ce taux est de loin supérieur au taux national moyen qui est de 15,3 % selon un rapport de l'Office National des Statistiques et de 17,7 % en 2004 selon l'Organisation Internationale du Travail (OIT).

3.3. Bilan des organismes de soutien et d'accompagnement à la création d'entreprises dans la wilaya de Constantine :

Il existe à Constantine 04 organismes chargés de l'accompagnement et du soutien à l'investissement en plus du CALPI, chargé de l'octroi du foncier. Les missions de ces organismes sont présentées dans le tableau suivant:

Tableau - 8: Organisation de soutien et d'accompagnement a Constantine.

Organismes	Missions	Date de création
CALPI	Etude et sélection des projets en vue de l'octroi du foncier.	1994
ANDI	-Orientation, accompagnement, octroi d'avantages. -Encadrement du guichet unique.	2003
ANSEJ	-Soutien et accompagnement de micro entreprise en faveur des jeunes âgés entre 19 et 40 ans. -Financement de microprojets jusqu'à concurrence de 10 millions de dinar algérien. -Octroi d'avantages.	1998
CNAC	Ses missions ont évolué comme suit : 1994 : assurance des travailleurs licenciés. 1998 : soutien à la réintégration des travailleurs libérés et aide aux entreprises en difficulté. 2004 : soutien et accompagnement de la création d'activités en faveur des chômeurs âgés de 35 à 50 ans	1994
ANGEM	Micro crédits de 50.000 DA à 400.000 DA pour la création d'activités à rembourser dans un délai de 12 à60 mois.	2004

Source: CNAS Constantine

4.3.1. Bilan d'activité du CALPI dans la wilaya de Constantine

Le tableau suivant récapitule l'activité du CALPI dans la Wilaya de Constantine depuis le lancement de ses activités en 1994.

Tableau - 9 : Bilan d'activité du CALPI arrêté à la fin Octobre 2006.

Secteurs	Nombre de dossiers déposés	Nombre de projets agréés	Nombre de projet en cours de réalisation	Nombre de projets entrés en activité	Nombre d'emplois prévus	Emplois créés
Industrie	-	474	42	10	14683	224
Agriculture	-	05	00	-	80	-
Tourisme et artisanat	-	28	02	-	418	-
Réalisations BTPH	-	30	01	02	1071	16
Commerce	-	36	03	-	426	-
Autres services	-	100	03	08	1768	89

Total	779	673	51	20	18446	329 1,78%

Source : CALPI – wilaya de Constantine

Plusieurs causes peuvent expliquer le bilan médiocre du CALPI à Constantine:

- le manque de sérieux dans l'étude des dossiers, le népotisme, le non respect des cahiers des charges par la majorité des bénéficiaires, les obstacles dressés par les banques dans les opérations de financement, le non achèvement de la viabilisation des zones d'activités, certains projets n'ont pu être réalisés à la suite de l'ouverture économique qui a entraîné l'apparition d'une forte concurrence sur le marché;

4.3.2. Bilan d'activité de l'ANDI dans la wilaya de Constantine :

Le tableau N°9 résume le bilan d'activité de l'ANDI de la wilaya de Constantine de 2003 à 2006.

Il n'existe pas d'informations précises sur le nombre de projets entrés effectivement en activité. Selon l'administration de l'ANDI, la durée moyenne pour la mise en activité varie entre six mois et trois années selon la nature du projet, moins d'une année dans le secteur des transports et de la maintenance et 2 à 3 années pour les projets industriels, la santé (Clinique, produits pharmaceutiques, …).

Tableau - 10 : Répartition des projets d'investissement selon la branche d'activité et à l'année de déclaration l'ANDI de Constantine de 2003 à 2006.

Branches d'activité	Nombre de déclaration				Emploi				Total 2003-2006	
	2003	2004	2005	2006	2003	2004	2005	2006	Nombre de déclarations	Nombre d'emplois
agriculture pêche forêts	4	7	5	5	118	60	53	40	21	271
sidérurgie métallurgie mécanique électricité	4	3	6	3	160	57	113	61	16	391
construction travaux publics matériaux de construction	2	26	15	15	30	560	445	384	58	1419
chimie caoutchouc plastic	1	4	4	6	14	59	79	210	15	362
agro-alimentaire tabacs – allumettes	1	11	6	11	58	357	95	378	29	888
textile confection cuir chaussures	2	4	-	5	530	224	-	79	11	838

bois – liège- papiers	3	3	2	-	60	63	46	-	8	169
transport communications	13	15	27	13	73	90	397	114	68	674
services fournis aux ménages	2	9	8	5	18	224	195	118	24	555
services fournis aux entreprises	0	5	3	-	-	175	80	-	8	255
autres industries-santé - tourisme	3	6	13	7	116	53	599	364	29	1132
Total	35	93	89	70	1177	1922	2102	1748	287	6954

Source: ANDI Constantine

4.3.3. Bilan d'activité de l'ANSEJ dans la wilaya de Constantine

Depuis sa création en 1998, jusqu'à 31 Octobre 2006, l'ANSEJ de la wilaya de Constantine a reçu 15000 demandes, mais seules 13 125 demandes ont été acceptées et seulement 2135 projets financés.

Le tableau suivant donne quelques indications sur les branches concernées par les projets, les dossiers agréés et financés, les micros entreprises entrées en exploitation et les emplois créés.

Tableau - 11 : Les micros entreprises agréées et financées par l'ANSEJ à Constantine 2006.

Secteurs d'activités	Dossiers agréés et financés		Micro entreprise en exploitation	
	Nombre de dossiers	Effectif envisagé	Nombre de micro entreprises	Effectif
Agriculture	59	171	50	150
Artisanat	289	984	168	338
BTPH	207	882	196	975
Industrie	777	3229	630	2520
Maintenance	71	210	61	122
Professions libérales	147	341	147	341
Transport de Marchandises	375	2991	780	1560
Transport de voyageurs	207	803	370	740
Transports frigorifiques	102	637	200	400
Autres services	1001	261	98	196
Total	**3235**	**10514**	**2700**	**7342**

Source: ANSEJ – Constantine

Ce tableau nous amène à faire les observations suivantes :

La différence entre le nombre de demandes déposées (15 000) et le nombre de demandes acceptées (13 125) est établi par les dossiers rejetés parce que ne remplissant pas les conditions de recevabilité, quant à la différence entre le nombre de dossiers acceptés (13 125) et le nombre de dossiers agréés (3 225) s'explique par la multiplicité des administrations, le manque de culture d'entreprise chez la majorité des demandeurs, la lourdeur des procédures administratives pour l'obtention de l'autorisation d'exploitation et la lourdeur des procédures bancaires pour l'obtention du prêt malgré les allégements opérés depuis 2004, et les mêmes causes expliquent la différence entre le nombre de dossiers agréés (3 225) et ceux entrés effectivement en activité (2 700) en plus des problèmes liés à l'obtention du foncier et à la nomadisation des entrepreneurs du fait de la pratique des forts loyers et des contrats de location à durée limitée. Il faudrait aussi signaler les difficultés de pénétration au marché par des non initiés et la corruption dans le monde des affaires.

4.3.4. Bilan d'activité de la CNAC dans la wilaya de Constantine :

Le nombre de dossiers déposés auprès de la CNAC en vue de soutien et d'accompagnement à la création d'activité a atteint 1 331 dossiers au 30 Novembre 2006. Plus de 50 % de ces dossiers (782) ont eu un avis favorable et ont été transmis aux banques pour financement. Parmi ces derniers seuls 295 dossiers ont obtenu le financement et leurs bénéficiaires sont entrés en activité en créant 718 postes de travail.

Tableau - 12: Répartition selon les branches des projets agréés par la CNAC

Secteur d'activités	Projets agréés	Projets en activité
Agriculture	**42**	**6**
Elevage	**109**	**8**
Transport	**48**	**6**
BTPH	**95**	**39**
Industrie	**187**	**88**
Services	**301**	**148**
Total	**782**	**295**

Source : CNAC- Constantine

4.3.5. Bilan d'activité de l'ANGEM dans la wilaya de Constantine:

Cet organisme est entré en activité dans la wilaya de Constantine au cours de l'année 2004. Le nombre des demandes de financement reçues depuis son entrée en activité jusqu'à la fin d'octobre 2006 s'élève a 2000. Seules 500 demandes ont été acceptées. Mais il n'y a que 60

bénéficiaires qui ont pu effectivement lancer leur activité. Ce chiffre dérisoire s'explique par les raisons citées précédemment.

5. LES ENTRAVES A L'INVESTISSEMENT DANS LA WILAYA DE CONSTANTINE.

De multiples entraves a l'investissement peuvent être rencontrées, la majorité d'entre-elles ne concernent pas uniquement La Wilaya de Constantine, nous citerons particulièrement:

- La gouvernance locale, le foncier, la lourdeur des procédures administratives, la lenteur des financements bancaires. Les banques ne connaissent pas suffisamment leurs clients, ainsi elles apprécient mal la solvabilité des entreprises, la maîtrise de l'ingénierie bancaire est inexistante et la corruption administrative;

En plus des éléments précédemment mentionnées, la wilaya de Constantine regroupe des obstacles et fait face à d'autres entraves à l'investissement, nous citerons en particulier l'insuffisance:

- Des infrastructures de base, du réseau bancaire, des structures hôtelières, des restaurants et lieux de détentes, des parkings,…etc.

6. MESURES DE DEVELOPPEMENT DU SECTEUR PME

Afin de prendre en charge le secteur des PME en Algérie et faciliter le développement, nous proposons une liste de mesures, selon le classement des difficultés. en premier lieu, l'allègement de la fiscalité et la subvention aux PME sont citées dans près de 48% des cas. En seconde position, nous notons la facilitation de l'accès aux matières premières (16%). En troisième position, les entreprises ont cité la concurrence déloyale (7%), la facilité de l'accès aux équipements (7%), l'allégement des charges sociales (6%), la lutte contre la bureaucratie
(5.5%) et la facilité d'accès au crédit (5%). Nous retrouvons cette même hiérarchisation dans le secteur privé. Les entreprises publiques ont proposé particulièrement la lutte contre la concurrence déloyale (24 %), l'allégement de la fiscalité (17%) et la facilitation de l'accès aux matières premières (13%).Nous constatons certaines différences par taille et secteur d'activité. Toutefois, l'allègement de la fiscalité, et l'accès aux matières premières ainsi que la lutte contre la concurrence déloyale ont été citées dans des proportions importantes dans tous les secteurs.

CONCLUSION

A la lumière de cette analyse, on peut conclure que l'Algérie représente une opportunité très attractive pour les investisseurs, sachant qu'elle est encore en phase de construction. Pour concrétiser cette perspective nous proposons les solutions suivantes:

- Assainissement du foncier industriel dans les zones d'activité et les zones industrielles, et achèvement de leur aménagement;
- Création de nouvelles zones d'activité, elles devront être des modèles du genre en ce qui concerne leur aménagement et devront faire l'objet d'une campagne publicitaire afin d'attirer des investisseurs nationaux mais aussi étrangers. Les activités des bénéficiaires devraient respecter un cahier des charges préalablement établies et feront l'objet, dans ce cadre, d'un suivi par les autorités compétentes;
- Réalisation de nouvelles structures, d'hôtels, de parkings, d'agences bancaires, et toute autre mesure de manière à améliorer l'image de la ville et à faire face à l'augmentation de la demande;
- Veiller à une meilleure coordination entre les différentes administrations impliquées dans les autorisations relatives au lancement de projets de manière à accélérer les procédures et la réalisation des investissements;
- Création d'un observatoire du marché du travail local dont la mission serait de suivre les changements dans le domaine de l'offre et de la demande des différentes catégories et qualifications. Il pourrait aussi fournir les indications nécessaires dans l'orientation des effectifs en formation professionnelle et universitaire;
- Améliorer les relations entre les universités et les secteurs socio économiques en donnant la possibilité aux cadres des entreprises de participer en tant que formateurs dans le domaine de la formation professionnelle ;
- Permettre aux cadres des administrations et des entreprises de compléter leur formation ou de se recycler;
- « Vendre » la nouvelle image de ville de Constantine dans les différentes manifestations telles que foires, salons d'exposition, en utilisant les différents moyens de communications dont l'Internet.

BIBLIOGRAPHIE:

1. ASSALA Khalil, PME en Algérie : de la création à la mondialisation, 8eme congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, Haute école de Gestion(HEG) Fribourg, Suisse, 2006.
2. BARRAL, P.E ,(1996): Twenty years of pharmaceutical Research Results Through the world (1975 -94), Rhône – Polenc Fondation Rorer, Paris.
3. BASSO Olivier, (2006): Le manager entrepreneur: entre discours et réalité, dirigé en entrepreneur, Pearson Education, Paris: France.
4. Benzohra, B. (2007). Les structures d'accompagnement et d'appui pour les entrepreneurs en Algérie. Colloque international sur l'Entrepreneuriat et innovation dans les pays en voie de développement, Institut des Sciences économiques et de gestion, CU Khemis Meliana, Algérie.
5. BOUTILLIER Sophie et UZUNIDIS Dimitri, (2009) : Le capitalisme et ses acteurs : perspective historique, Capitalisme et entrepreneurs, La capitalisme : mutations et diversité, Cahiers français N °349, France.
6. Cherabi, A. (2007). Le climat d'investissement dans la wilaya de Constantine, Projet de la modernisation de la métropole de Constantine. Constantine.
7. Chetih, A. (2004). Guide de l'investissement et l'investisseur, Grand Alger Livres.
8. CNES: Caisse Nationale Economique et Social, Constantine 2015.
9. CORBEL, P. (2009): Technologie, innovation, stratégie de l'innovation technologique à l'innovation stratégique, Lextenso Edition, Paris.
10. CORBEL, P. (2009): Technologie, innovation, stratégie de l'innovation technologique à l'innovation stratégique, Lextenso Edition, Paris.
11. Journal Officiel Algérien.
12. LANDRY, R, (2002): Does Social Capital Determine Innovation? To What Extent? Technological Forecasting And Social Change, Vol 69.
13. LOEROY Frédéric, (2001) : Les stratégies de l'entreprise, 4e édition, Dunod, France
14. Marbach, C. (2003). L'appui à la création de PME, point de vue du créateur. Agence des PME, Alger.
15. Ministère de Petite et Moyenne entreprise et de la Petite et Moyenne Industrie, Article 4 - Loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise; décembre 2001.
16. Secteur de la PME à la Wilaya de Constantine : Evolution et Tendances, Direction de la PME et de l'artisanat, wilaya de Constantine, juillet 2006-2016.

www.pmeart-dz.org/fr, Ministère de Petite et Moyenne entreprise et de la Petite et Moyenne Industrie, Article 4 - Loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise, décembre 2001